صوت النساء

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

توزع مجاناً

٢٩ آذار - ٢٠١٢ العدد ٣٤٠

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المرأة والمجتمع

29 March 2012 NO 340

لو من لحمنا نعطيك درعاً
لكن سهل الريح، لا يعطي عبيد الريح زرعاً
إنا سنقلع بالرموش
الشوق والأحزان... قطعاً
وإلاما نحمل عارنا وصليبنا والكون يسعى
ستظل في الزيتون خضرته
وحول الأرض درعاً!!

محمود درويش

طاقم شؤون المرأة

بين آذارين... متمسكات بالأرض والحقوق

عدسة: عصام الريماوي

صوتنا

المرأة الأرض والحق

أكثر من فكرة تتزاحم هذا العام في آذار. فهو الشهر الذي نجدد فيه نحن النساء الفلسطينيات عهدنا لأنفسنا ولشعبنا، أن نستمر بالنضال والعطاء من أجل حقوقنا الوطنية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. وهو الشهر الذي نكون على اتصال مع باقي نساء العالم، خاصة اللواتي يعانين من القهر والاضطهاد، الاسغلال والتمييز. وهو الشهر الذي نراجع فيه أنسفنا، ليس فقط من حيث التأثير الذي حدث أو لم يحدث، بل وأيضاً من حيث مراجعة العلاقات المختلفة، التي تتأثر وتؤثر على المرأة. وهنا أود التركيز على علاقة المرأة، الأرض والحق. وقد يكون السبب أن في الثامن من آذار نبعث الرسائل المختلفة إلى مجتمعنا، وإلى العالم، وعادة ما تكون هذه الرسائل على مدى النسوات، تتمحور حول تمسكنا بحقوقنا كنساء تحت الاحتلال. وإذا راجعنا هذه الرسائل، نلاحظ بأن معظمها مرتبطة مع المرحلة التي نمر بها كمجتمع تحت الاحتلال.

في هذه العلاقة الثلاثية، نرى في الكثير من الأشعار وبعض الأدب تشبيه المرأة بالأرض، والأرض بالمرأة. ولكنه يبقى هكذا، أشعار وأدب. وبالرغم من أن الأدب والشعر لهما القدرة السحرية على تغيير الأفكار، وعلى التأثير في تكوين الهوية إلا أن في بعض الأحيان، يكون شعر وأدب، نقرأه، نتذوقه، نستمتع به فقط، أي أنه لا يرتقي إلى التأثير والتغيير. ومثال واضح على هذا، هو علاقة المرأة بالأرض في واقعنا. فمن ناحية، نلاحظ أن معظم النساء العاملات اللواتي لا يشكلن رقم إحصائي دقيق حتى الآن، يعملن في الأرض، الزراعة، مزارع الأسرة وبالاجرة. ومن ناحية أخرى، نلاحظ بأن نفس الأرض التي تزرعها وتفلحها النساء، يتم توزيعها على ذكور الأسرة عندما يأتي وقت تقسيم الميراث. إذن، المرأة والأرض في الواقع هي مسألة حقوق، وليس مسألة شعر وأدب فقط. وهل من الممكن بأن تناضل المرأة الفسطينية من أجل استقلال الأرض، وقيام الدولة الفلسطينية، من أجل ان تبقى تزرع وتحصد أرضاً ليس لها حق فيها؟.

فكرة ثالثة هي حول الذروة التي وصل إليها نضال الأسرى والأسيرات. والتي إذا نظرنا اليها بشكل جماعي، نلاحظ أن هناك صوت عال، يجب علينا سماعه وفهمه. وهو صوت الرفض، يرفض أن تستمرً العلاقة السابقة ما بين السجين والسجان. يرفض بأن يستمر السجان بنفس النمط الفكري والعملي. هذا الصوت ليس فقط تراكم نوعي تجاه انفجار جديد، بل هو صوت كرامة وعز. نعم، صوت يجدد لنا إحساسنا بكرامتنا، حاجتنا لنجدد عزتنا. وما أكثر الأسباب التي تدعونا إلى الإحساس بعزتنا. أليس نحن بنات وأبناء الأبطال في مقبرة الأرقام؟ ألسنا نحن بنات وأبناء وأخوات ورفيقات، آلاف الأسرى والأسيرات اللواتي اسرون وسرن من أجل حريتنا؟. فلنسمع هذا الصوت، صوت خضر عدنان، هناء شلبي، وغيرهما ممن يضربون عن الطعام، من أجل ان نرفع رؤوسنا، ونعيد العزة للنضال الشعبي من أجل الاستقلال.

إضاءات

برامج الحماية الاجتماعية... قصور يرتقي لدرجة الغياب

عدسة: عرين ريناوي — إمرأة تبيع في سوق الخضار

روان سمارة

«ثلاث سنوات مرت على وفاة زوجي، الذي ترك لي مسؤولية بناتنا الأربعة، فقد أصبحت فجأة أنا المسؤولة عن تأمين احتياجاتهن من مأكل وملبس وتعليم وحتى علاج. وبالرغم من الوضع الاقتصادي الجيد الذي كنا نعيشه، إلا أن الأمور اختلفت كثيراً بعد وفاة زوجي، فبعد شهر واحد فقط من وفاته، بدأ أهله بالمطالبة بحصتهم من الميراث. وذلك بالطبع لأنني لم أرزق بصبي. حتى وصل الأمر للقضاء، الذي لم يكن حكمه لصالحي. كان هذا الخبر له وقع الصاعقة علي، فقد وجدت نفسي فجأة بلا زوج، ولم يبق لي سوى منزل صغير أقيم فيه الآن أنا وبناتي».

إعالة أسرتها

بهذه الكلمات بدأت سعاد سرد حكايتها، التي كانت تقصها علينا بكثير من الألم؛ فهي التي لم تبلغ الثلاثين، وهي المسؤولة الآن عن إعالة نفسها وبناتها، اللواتي لم يتعد عمر أكبرهن السابعة، الأمر الذي أجبرها على الخروج للبحث عن عمل، وهو ما كان معاناة بحد ذاته.

تكمل: «كنت في البداية أنفق مما ادخرته وزوجي من مال ومصاغ، وبعد فترة أخذت هذه الأموال بالنفاذ ففكرت بالعمل، ولم أتمكن من الحصول على عمل مناسب، لعدم حصولي على الشهادة الجامعية من جهة، ولعدم تمكني من ترك المنزل لساعات طويلة من جهة ثانية. مما أجبرني على القبول بالعمل في أحد المشاغل، القريبة من المنزل، بالرغم من الأجر المتدني الذي كنت أحصل عليه. حتى اقترحت علي إحدى الصديقات، التوجه لمكتب الشؤون الاجتماعية، وتقديم طلب مساعدة. وبعد مرور ما يقارب الأسبوعين على تقديم الطلب، قامت إحدى الموظفات بزيارة ميدانية للمنزل، وبعد أكثر من شهر جاء الرد برفض الطلب».

بالرغم من مراجعة سعاد لمديرية الشؤون الاجتماعية مرات عدة، إلا أن الرفض كان دائماً هو الرد، وسبب هذا الرفض قد كان وجود حالات أكثر حاجة. وبعد العديد من المحاولات، تمكنت سعاد من الحصول فقط على تأمين صحي لها ولأسرتها.

غياب

لا تمثل قصة سعاد حالة بذاتها، بل هي نموذج للعديد من النساء اللواتي يعانين من غياب برامج الحماية الاجتماعية والضمان. ففي حين تفني الكثير من النساء حياتهن في العناية بأسرهن، فلا يجدن بالمقابل أي تقدير لهذا الجهد وهذه التضحية، ليس على صعيد الأسرة وحسب، بل على صعيد الدولة أيضاً. حتى أن الثقافة الاجتماعية السائدة لدينا، باتت تتعامل مع عطاء المرأة داخل نطاق الأسرة على أنه واجب لا تستحق حتى الشكر على أدائها له.

وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن خلال مكاتبها الممتدة من جنين شمالاً وحتى رفح جنوباً، تعد الجهة الرئيسية التي تقدم برامج الحماية الاجتماعية للأسر المحتاجة، بما في ذلك الأسر التي تقودها نساء، وذلك على أن تتوافر الشروط التي تضعها الوزارة لتقديم خدماتها لهذه الأسر. نوال التميمي، مدير دائرة المرأة في الوزارة، التي تحدثت بداية عن الفئة المستهدفة من برامج الوزارة، التي تتمثل بالأسر الفقيرة ممن ليس لديها من يعولها، أو تلك التي لا يستطيع رب الأسرة العمل لسبب ما، كالمرض على سبيل المثال. كما تقدم الوزارة المساعدة لعدد من الحالات الاجتماعية الخاصة، كالأسر التي يعاني أحد أفرادها إعاقة ما، ولا يمكن للأسرة تحمل ما يترتب على وجود مثل هذه الإعاقة من نفقات علاج وأجهزة، تساعد المعاق على التكيف مع إعاقته.

وفيما يخص النساء قالت نوال: «تقدم الوزارة ما تستطيع تقديمه للنساء المطلقات والأرامل وغير المتزوجات، ممن لا يعملن وليس لديهن من يعولهن. كما نقدم المساعدات للفتيات والنساء المعنفات، اللواتي يلجأن للبيوت الآمنة، ومن بينها مركز محور».

هذه الحالات جميعاً تستفيد من الخدمات التي يقدمها برنامج الحماية الاجتماعية، التي تتنوع بين نقدية وعينية، حيث يبلغ الحد الأدنى للمساعدات النقدية 750 شيقل، ويبلغ الحد الأعلى 1800 شيقل، تصرف مرة كل ثلاثة أشهر، وتقدم السلطة نصف هذه المبالغ، في حين يؤمن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي النصف الآخر. أما المساعدات العينية، فتتمثل بتقديم المواد التموينية الرئيسية، التي استعيض عنها حالياً بتقديم كوبونات شرائية للمستفيدين. وتمنح هذه المساعدات من قبل برنامج الغذاء العالمي. كما يقدم برنامج الحماية الاجتماعية التأمينات الصحية التي تشمل كل أفراد العائلة المستفيدة.

وأضافت السيدة التميمي: «بلغ عدد الحالات الحاصلة على هذه المساعدات في العام 2012 م 96000 حالة منها 40563 حالة لأسر ترأسها نساء؛ وهو ما يعادل النصف تقريباً».

من جهتها أطلعتنا السيدة جيهان دعيبس، رئيس قسم الدراسات في الوزارة، على البرامج التي تمنح الوزارة من خلالها بعض المساعدات لعدد من الفئات، التي لا تنطبق عليها شروط برنامج الحماية الاجتماعية، التي من أهمها برنامج كفالة الأيتام، برنامج تمكين النساء المعنفات، برنامج دعم النساء المسنات، وذلك من خلال تقديم ما يحتجنه من مساعدات وأجهزة طبية، وصندوق إقراض المعاقين، وإعفائهم من الجمارك المفروضة على السيارات، وبرنامج ترميم المنازل، الذي يقدم ما يتراوح بين 12000 إلى 18000 شيقل، وبرنامج تمكين الحالات المستفيدة من برنامج الحماية الاجتماعية.

التمكين الإقتصادي

السيد أحمد محارمة، مستشار الحماية الاجتماعية في الوزارة، والمسؤول عن برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحتاجة، حدثنا عن البرنامج قائلاً: «يعمل هذا المشروع على تمكين الحالات المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن حالات الفقر الشديد، والهدف من هذا المشروع، هو الخروج بهذه الأسر من دائرة الفقر، ودعماً بمشاريع ذاتيه لتوليد الدخل، وذلك من أجل نقلها من حالة الاتكالية على المساعدات للاعتماد على الذات».

هذه المشاريع التي يرصد للواحد منها ميزانية تقارب 5000 دولار، تأتي بعد خطة عمل يشترك فيها كل من الوزارة والأسرة المنتفعة. بداية يقوم أحد الأخصائيين بدراسة الموارد المختلفة للأسرة، من بشرية، طبيعية، اجتماعية. حيث يتم اختيار المشروع وفق ما هو متاح للعائلة من هذه الموارد. بعد الاتفاق على المشروع، يتم تزويد العائلة بالمواد والأدوات اللازمة للبدء بالمشروع، التي تمنح لها من قبل المؤسسات الشريكة. ويستمر البرنامج بمتابعة المشروع حتى ينتقل من مرحلة الاستهلاك للإنتاج.

وحول عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج، فقد بلغ 16000 أسرة، منها 3175 حصلت على مشاريع خلال العام الماضي، كان من بينها فقط 802 أسرة ترأسها نساء.

من جهتها حدثتنا السيدة مونيكا شجاعية، مرشدة ملف المرأة في مديرية الشؤون الاجتماعية في رام الله، عن الحالات الخاصة التي تتم العناية بها من قبل المديرية، التي من أهمها النساء المعنفات، قائلة: «يعتمد عملنا قبل كل شيء على الإرشاد وتوفير الدعم النفسي لهذه الحالات، التي يمكن أن نقوم بتحويل بعضها للبيوت الآمنة، في حال كان هناك خطر يهدد حياة الفتاة أو سلامتها، حيث يتحول دور المديرية عندها من دور إرشادي لدور إشرافي، الأمر الذي يقضي بتوفير حاجات هذه الفتاة، وإدراجها ضمن برنامج الحماية الاجتماعية كحالات خاصة. وبهذا تتمتع بكل المزايا التي يقدمها البرنامج من مساعدة شهرية وتأمين صحي. وقد تستمر هذه المعونة حتى عند عودة الفتاة لأسرتها، حيث تنظر بعض الأسر للفتاة على أنها عبء اقتصادي يلقى على كاهل الأسرة».

عند سؤالها عن الحالات التي تحول لمثل هذه البيوت أجابت السيدة مونيكا: «ليس هناك مقياس معين، الحالات تأتي من مستويات مختلفة مادياً وثقافياً واجتماعياً. الأمر الوحيد الذي يجمع بينها، هو تعرضها لما يقف حائلاً في وجه انخراطها ضمن أسرتها والمجتمع، وهو ما نعمل بدورنا على الحد من تأثيره، ليس على الفتاة وحدها، بل على عائلتها ومحيطها أيضاً، وهو ما تساعدنا مجموعة من المؤسسات الشريكة على الوصول له».

أما فيما يخص برامج الضمان الاجتماعي التي توفرها الدولة لموظفات القطاع الحكومي، قالت السيدة نوال التميمي: «لا يوجد ما يسمى ببرامج الضمان الاجتماعي لدينا، فنحن كموظفات وحتى الموظفين نعاني من عدم توفر مثل هذه البرامج، التي تمنح العامل قدراً من الإطمئنان. وأنا لا أدري إن كان باستطاعتنا اعتبار راتب التقاعد الذي يمنح لموظفي الحكومة أحد أشكال هذا الضمان، أو أننا يمكن أن نعتبره استثماراً».

وتجدر بنا هنا الإشارة، إلى أن التقاعد، يكفل لموظفي الدولة المتقاعدين، الحصول على ما يتراوح بين 30% إلى 75% من قيمة راتبهم، وذلك بحسب عدد سنوات خدمتهم التي يبلغ حدها الأدنى 15 عاماً. ويتم ذلك باقتطاع ما نسبته 10% من راتب الموظف شهرياً. وهذا ليس المبلغ الوحيد المقتطع، فهناك أيضاً ضريبة الدخل البالغة 2%، بالإضافة إلى 75 شيقل تقتطع للتأمين الصحي، وغير ذلك.

من جهتها رأت السيدة مونيكا شجاعية، أن غياب برامج الضمان الاجتماعي لدى مؤسسات الدولة، واقتصارها على بعض النقابات، هو أمر منطقي، في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها الدولة.

هكذا يبدو واقع الحال، إذا أردنا الحديث عن منظومة حماية اجتماعية، هي ليست هبة من أحد، بل هي حق لكل مواطن، ومن واجب الدولة الحرص على تأمينه والعمل على ضمانه.

قراءة نقدية في الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف

د. هديل رزق- القزاز

جاءت الخطة الوطنية لمناهضة العنف، في وقت تواجه المرأة الفلسطينية فيه المزيد من العنف والتهميش، وقمع الاحتلال والمعاناة من الانقسام والتشرذم، والتهديد بضياع المشروع الوطني، والافقار المتواصل. وغياب شبه تام للمجلس التشريعي، بل واختلاف في المرجعيات القانونية والتشريعية الذي طالما حلمنا بتوحيدها. كما تأتي تتويجاً للكثير من الجهد الأهلي والعمل الجاد من مؤسسات نسوية وحقوقية، طالبت على مدار سنين بحماية النساء المعنفات، ومنع حدوث العنف ومعاقبة مرتكبيه. وجاء في الخطة أنها تعتبر»إطاراً عاماً لجميع المؤسسات العاملة في قضية مناهضة العنف ضد النساء». وهذا أمر جيد، وتحديداً لدرجة المشاركة الواسعة في إعدادها، إلا أن هناك بعض الملاحظات التي لا بد منها، من أجل تطوير أداء وتنفيذ الخطة، وخصوصاً أنها تغطي فترة زمنية طويلة من 2011– 2019.

أهمية الخطة تكمن في توقيتها وأهدافها والجوانب التي تغطيها، فهي تشكل التزاماً حكومياً ضمن خطة استراتيجية طويلة الأمد، وإقرارها يعني التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتمويلها، وهو أمر في غاية الأهمية من ناحية دعم النساء ضحايا العنف وحمايتهن وتمكينهن، حيث أن جهود المؤسسات غير الحكومية الطويلة في هذا المجال، لا تكفي لسد جميع حاجات الوقاية والحماية والمحاسبة في المجتمع الفلسطيني. كما أن الالتزام الحكومي حتى اصدار الخطة كان ضعيفاً، على الرغم من محاولات محددة للتصدي لهذه الظاهرة. في عام2005 ، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً ينص على تعزيز حماية النساء من العنف، وتضمن القرار صلاحيات كل الوزارات التي ينبغي أن تقوم بدور أساسي في مناهضة العنف ضد النساء، مثل وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الداخلية ووزارة العدل، وعلى الرغم من صدور القرار، إلا أنها لم تتخذ إجراءات تنفيذية مرافقة، وغابت المتابعة والرقابة والمساءلة حول تفعيله. كما وقع الرئيس على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والالتزام بقرار 1325. من هذا المنطلق تشكل الخطة أداة ضغط مهمة وأساسية لتطوير الجهود المستقبلية. فالخطة لا تعكس فقط اهتماماً من السلطة الفلسطينية بتبني قضايا النوع الاجتماعي، وعلى رأسها العنف ضد المرأة، الذي يشكل العامل الرئيسي في كبح مشاركة النساء الفاعلة في قضايا التنمية، بل أيضاً التزاماً عملياً ينعكس في البرامج والخطط.

تأتي أهمية الخطة أيضاً، من حيث أهمية مشاركة المجتمع المدني في الخطط الوطنية، مما لا شك فيه، أن مبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات غير الحكومية، الذي تعززه الخطة يستحق الثناء، وهو نموذج من التعاون، يجب أن يعمم على قضايا أخرى تتعلق بالنساء بشكل خاص، والقضايا الاجتماعية بشكل عام. كما أن تشكيل لجنة وطنية لمناهضة العنف، وبقرار مجلس وزراء، هو إنجاز مهم، حيث تتشكل اللجنة من وزارة شؤون المرأة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة العمل، وزارة الإعلام، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ديوان قاضي القضاة، دار الإفتاء الفلسطينية، وحدة شؤون المحافظات في مكتب الرئيس، الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، هو أمر في غاية الأهمية لمتابعة تنفيذ الأداء وتعزيز الشراكة في هذا المجال.

تتبنى الخطة تعريفاً للعنف، تم تطويره من قبل المؤسسات المشاركة في الخطة، استناداً إلى تعريف العنف كما ورد في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وينص على: «هو العنف الموجه ضد المرأة بجميع أشكاله، الجسدي، النفسي، الجنسي، اللفظي، الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، التهديد بهذه الأعمال، الإكراه وسائر أشكال الحرمان من الحرية، وذلك بسبب كونها أنثى، سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر. ويؤدي إلى إلحاق ضرر أو ألم جسدي أو نفسي أو جنسي أو عقلي أو اجتماعي أو اقتصادي بها، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة».

على الرغم من أن التعريف لا يحدد الجهة المسؤولة عن العنف، ولا يشير بشكل محدد إلى واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال، إلا أن أولويات العمل تم تحديدها من قبل المؤسسات المشاركة في إعداد الخطة، حيث حددت العنف الممارس من قبل الاحتلال الإسرائيلي تجاه النساء الفلسطينيات والعنف الأسري، والعنف في مكان العمل، كأولويات ثلاث للبدء في هذا المجال. وعلى الرغم من اتفاقنا بشكل عام مع هذه الأولويات وأهميتها، فإن قراءة الخطة لا توضح الالتزام الكامل بهذه القضايا في الأهداف الاستراتيجية والسياسات وبرامج العمل. تحدد الخطة ستة أهداف استراتيجية

تعزيز آليات الحماية والتمكين للنساء الفلسطينيات اللواتي يتعرضن إلى انتهاكات الاحتلال.

تعزيز الإطار القانوني والآليات المؤسسية لحماية النساء من العنف.

تحسين الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المقدم للنساء المعنفات.

تحسين الخدمات الصحية في التعامل مع حالات العنف ضد النساء.

تحسين نظام الحماية والدفاع والسلطة القضائية والشرعية في التعامل وحماية النساء المعنفات، استناداً على حقوق المرأة.

تغيير في التوجهات المجتمعية حول العنف ضد النساء، من خلال تعزيز مبدأ الوقاية من العنف في التوجه الاستراتيجي للمؤسسات العاملة في حماية حقوق النساء.

يلاحظ أن جميع الأهداف تركز في الواقع على العنف الأسري، ولا يتم إيلاء أهمية كبرى لعنف الاحتلال أو العنف في مكان العمل، ولا يوجد توازن في طرح هاتين القضيتين الهامتين. ورد عنف الاحتلال في الهدف الاستراتيجي الأول فقط، وضمن سياسات محدودة تتعلق برصد الانتهاكات وكتابة التقارير وإعادة تأهيل النساء، اللواتي عانين من عنف مباشر من الاحتلال، مثل الأسيرات. في هذا الامر إغفال لحقيقة مهمة، هي أننا جميعا شعب تحت الاحتلال، ولعلاقة عنف الاحتلال بالعنف الأسري وجميع أشكال العنف الأخرى التي تواجهها النساء الفلسطينيات.

لم يطرح موضوع العنف في مكان العمل، إلا في مجال تطوير القوانين، حيث ورد في الخطة «مراجعة قانون العمل وتفعيله بما يتناسب مع حماية النساء من العنف، وإقرار مواد في قانون العمل، تجرم كل أشكال العنف ضد المرأة في مكان العمل».

يمكن القول أنه في حين حددت الخطة ثلاث أولويات، فإنها في الواقع خطة لمناهضة العنف الأسري فقط.

في استعراض البيئة العامة والمؤشرات، لمحت الخطة لعدة قضايا مفصلية وجوهرية في مناهضة العنف ضد المرأة، منها على سبيل المثال، التكلفة الاقتصادية للعنف، وهو موضوع هام وجوهري، إلا أن الأهداف الاستراتيجية المدرجة، لم تتناول كيفية وآليات التعامل مع التكلفة الآلية للعنف، أو كيفية تقليصها، من خلال سياسات وأنشطة ومؤشرات محددة. كما أشارت الخطة إلى النقص في التوثيق والدراسات الأكاديمية والمهنية، التي تحدد درجة انتشار العنف، وأهمية وجود رقم وطني موثوق به، وعلى الرغم من أن بعض السياسات والتدخلات، أشارت في أكثر من مجال، إلى أهمية توثيق الانتهاكات ورصدها، ما زال هناك حاجة أساسية لتكليف جهة رسمية بمتابعة ورصد جميع أشكال العنف ضد النساء، وتطوير قاعدة بيانات خاصة بذلك.

من الملاحظات التي تؤخذ على الخطة، عدم وجود إطار زمني مرحلي، ومؤشرات إنجاز مرحلية، حيث تركت المرحلة واسعة وفضفاضة ودون مؤشرات قياس محددة. يمكن القول أن مؤشرات القياس تتطلب قاعدة بيانات أولية يمكن قياس التقدم على أساسها، ولكن لم تقترح الخطة تطوير وجمع هذه البيانات الأساسية، مما يؤدي إلى صعوبة قياس التطور، الذي سوف يحدث في واقع مناهضة العنف ضد المرأة. في نفس الإطار جاءت المسؤوليات عامة للمؤسسات الشريكة وتحديداً الحكومية منها، ومرة أخرى ترك الخيار للمؤسسات والوزارات لتأخذ ما يناسبها من الخطة وتضمنها في خططها السنوية والاستراتيجية وعبر القطاعية، مما سيؤدي بالضرورة إلى أمرين: أولهما ضياع المسؤولية الحقيقية عن الإنجاز، وثانيهما عدم قدرة المؤسسات الأهلية ومجموعات الضغط والمناصرة على الرقابة والمساءلة عن التقصير في أداء أي من المهمات. ربما كان من الأجدر تحديد مؤسسة أو وزارة محددة، تتابع سياسات وإجراءات محددة وتقود المهمة، وتحدد إطاراً زمنياً للإنجاز ومؤشرات قياس التقدم.

يؤخذ على الخطة، أنها وعلى الرغم من أنها خطة وطنية استراتيجية، لم تأخذ بعين الاعتبار أو حتى تشير إلى بعض الاختلافات المناطقية، والتي تساهم في اختلاف درجات العنف وشدته وإمكانيات مناهضته، فعلى سبيل المثال، الفرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة لدرجة قمع الاحتلال، واختلاف المرجعيات القانونية، أو قلة توفر خدمات للنساء المعنفات في المحافظات، وضرورة التصدي لبعض أشكال العنف الاقتصادي والعنف في مكان العمل، وتحديداً في الأغوار ووادي الأردن، وفي المناطق المحاذية لجدار الفصل، وغيرها من الاختلافات المناطقية، التي تتطلب التزاماً وطنياً بالخروج بالخدمات لهذه الأماكن.

آلية تمويل الخطة أيضاً موضع تساؤل، تحديداً عندما تنص الخطة على أن «يتطلب تنفيذ الخطة الاستراتيجية توفر الموارد المالية اللازمة للتنفيذ. وبما أن على كل وزارة عضو في اللجنة الوطنية أن تتبنى الهدف الاستراتيجي للخطة ضمن تخصصها كهدف رئيسي، فإن ذلك سيؤدي إلى تطوير البرامج الخاصة لتنفيذ الخطة ،ووضع الخطط العملية التي تتطلب توفر موارد مالية مناسبة للتنفيذ. وبالنتيجة فإن مأسسة هدف مناهضة العنف ضد النساء في كل وزارة ،ستؤدي إلى استقرار في الموارد المالية». في هذا المجال ترك التمويل لخيار الوزارت والمؤسسات العاملة، ولم يتم تحديد موارد خاصة بالخطة، ومن المؤكد أنه في ظل سياسة التقشف المعلنة من الحكومة، وفي ظل تراجع التمويل للمؤسسات الفلسطينية، سوف تتراجع أولوية قضايا مناهضة العنف عن سلم أولويات كل وزارة. الخطة تحتاج لخطة تمويلية، تحدد المصادر والموارد اللازمة لتنفيذ الإجراءات المحددة، ومطالبة مجلس الوزراء بتمويلها كخطة متكاملة المعالم، مع مساءلة حول مدى النجاح في تحقيق الأهداف المعلنة.

وأخيراً، مما لا شك فيه أن الخطة ووجودها بحد ذاته إضافة نوعية مهمة، وتعكس التزاماً حكومياً ومجتمعياً لمناهضة العنف، ولكن إجراءات تطبيق هذه الخطة، ستبقى موضع تساؤل في تركيزها الكبير على قضايا العنف الأسري، وإغفال أولويات أخرى لنساء يعشن تحت الاحتلال، وفي ظل غياب المسؤولية الواضحة، والمراحل الزمنية المحددة، ومؤشرات القياس التي يمكنها أن تدلل على التقدم الحاصل في هذا المجال.

المرأة الفلسطينية في الأهداف الانمائية للألفية

بين آذارين ...نظرة للواقع ورؤية للتغيير

سرين مصلح

مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق

تعتبر منظومة القوانين الفلسطينية، هي المرجعية الأساسية لحقوق المرأة، حيث ناضلت المرأة الفلسطينية منذ قدوم السلطة الفلسطينية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، والنضال من أجل حقوق المرأة وبالرغم من الإنجازات التي حققتها المرأة على هذا الصعيد، فما زالت هناك بعض الفجوات في القوانين والتشريعات التي تعيق تقدم المرأة في مجالات الحياة.

من أجل المساهمة في تغيير هذه القوانين، فقد تم انجاز دراسة حول مسودات القوانين والسياسات والتقارير الحكومية وتحليل القوانين من منظور النوع الاجتماعي، المتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة. الهدف من هذه الدراسة هو مراجعة القوانين التي تزيد من العنف ضد المرأة، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، ومن خلال نفس المشروع، قام مركز الإحصاء الفلسطيني بمسح حول وضع ومواقف وممارسات عينة من أعضاء المجلس التشريعي، نحو التمييز المبني على النوع الاجتماعي.

هذه الدراسات التي تم تدريب صانعي/ات القرار (أعضاء المجلس التشريعي، لأعضاء الأحزاب السياسية والمنظمات النسوية وصناع القرار في المؤسسات الحكومية) على مخرجاتها، بينت الفجوات الحقيقية التي تعيق تقدم المرأة في عدة مجالات في الحياة. لذلك تم اقتراح تدخلات وإجراءات في عدة مواضيع متعلقة بالحقوق الاجتماعية، المساواة في قوة العمل، المساواة في المشاركة السياسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي. فقد تم اقتراح التدخلات التالية:

1. اتخاذ المزيد من الخطوات القانونية لصياغة قانون ينص على رفع سن الزواج للرجال والنساء الى 18 سنة كحد أدنى.
2. اتخاذ خطوات قانونية مرفقة بتعليمات إدارية، لتعديل إجراءات تغيير الهوية الشخصية بعد الزواج، بحيث يكون لدى المرأة الخيار في الاحتفاظ باسم عائلتها أو اتخاذ اسم عائلة الزوج.
3. اتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية لإعطاء كلا الشريكين في الزواج حقوق متساوية في حالة الطلاق، ومن خلال المحكمة المختصة، التي يجب أن تعطي قراراً مقروناً بالحقوق المالية للطرفين وبنفقة الأولاد وحضانتهم ومسكنهم.
4. تعديل قانون العمل و صياغة قوانين تمنح النساء العاملات فرصة متساوية مع الرجال في الترقية والأجر والتدريب، ومن ضمن ذلك أيضاً ضمان حقوق النساء في إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وإجازة أبوة مدفوعة الأجر.
5. تعديل قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، بهدف تجريم جميع أعمال العنف الجسدي والجنسي والنفسي، واتخاذ إجراءات قانونية تعاقب مرتكبي العنف، وتعويض الضحية مالياً ونفسيا.
6. إلغاء القانون الذي يخفض عقوبة الذين يرتكبون جرائم قتل على خلفية الشرف (المادة 98 من قانون العقوبات الأردني)، واعتبار هذا النوع من القتل جريمة يعاقب عليها القانون كسائر الجرائم الأخرى.
7. ضمان أن النساء والرجال متساوون بخصوص الوصول إلى المراكز العليا في الحكومة، وفقاً لمؤهلات كل منهما، كما نصت على ذلك المادة 26 من القانون الأساسي حول المشاركة السياسية.

نجد من خلال التوصيات التي خرجت بها الدراسات، التي تمت بالتعاون الوثيق مع وزارة شؤون المرأة، بالدفاع عن قضايا المرأة، أنه تم تحقيق عدة إنجازات، فنجد أن تمكين المرأة في العمل السياسي أسهم في آذار الماضي 2011، أن تم انتخاب زهيرة كمال أمين عام حزب فدا، وفي شباط 2012 ، تم انتخاب السيدة آمال حمد عضواً في اللجنة المركزية لفتح، وهذه أول امرأة تنتخب لهذا الموقع.

هناك أيضاً إنجازات على صعيد قانون الأحوال الشخصية، حيث أقر قاضي القضاة أمراً بمنع زواج الفتاة دون سن 18، ورفع توصية بذلك للرئيس على أمل أن يتم إقرار قانون من قبله بذلك، منع الطلاق التعسفي وضرورة وجود الزوجة في المحكمة عند الطلاق، بالإضافة إلى منع الرجل من الزواج الثاني دون موافقة الزوجة الأولى. أما على صعيد قانون العقوبات، فقد تم إعداد مسودة جديدة والتي تعمل على تجريم أعمال العنف ضد النساء وخاصة بما يسمى القتل على خلفية الشرف، واعتبار هذا النوع من القتل جريمة يعاقب عليها القانون كسائر الجرائم الأخرى.

طبعاً تأتي هذه الإنجازات كمجموعة جهود مؤسسات عدة، التي عملت على جميع القضايا التي تم ذكرها.

لمزيد من المعلومات الخاصة ببرنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) يمكنكم الاطلاع على الرابط التالي:

mdg-f.mowa.pna.ps

في حالة تجاوزه للمعيقات

تحالف أمل خطوة استراتيجية على طريق تعزيز العمل المشترك

غزة: ماجدة البلبيسي

ناشطات نسويات في مسيرة في الثامن من آذار عند حاجز قلنديا

كثر في الآونة الأخيرة تشكيل التحالفات بهدف توحيد الجهد والعمل تجاه القضايا المشتركة، وصولاً لتحقيق الأهداف التي ولدت من أجلها، وتحالف أمل كان آخر التحالفات المشَكلة حديثاً، حيث لم يتجاوز عمره الثلاث سنوات، خلالها استطاع أن يحقق بعض الإنجازات على الأرض، رغم المعيقات والظروف المحيطة. هناك من أعتبره خطوة على طريق منع الإزدواجية في العمل والبعد عن الذاتية، ومنهم من إعتبره بأنه جسم بحاجة للكثير حتى تكتمل شخصيته المستقلة. صوت النساء استطلعت آراء عدد من أعضاء التحالف لتقييم عمله خلال الفترة الماضية.

إعتبرت المديرة التنفيذية لمركز شؤون المرأة آمال صيام، أن فكرة تأسيس تحالف هي في حد ذاتها فكرة نوعية وذات قيمة، من أجل تنظيم الجهد الجماعي وتقوية المؤسسات الشريكة المنضوية تحت إطار التحالف، حيث يقوى الأخير بقوة المؤسسات المنضوية والعكس صحيح.

ترى صيام تحالف أمل ليس بديلاً للمؤسسات الشريكة فيه، بل هو جسم تنسيقي يوحد الجهد والقضايا المشتركة والمصالح، ليجد آلية للمؤسسات للتفاكر والتباحث مجتمعة، بما يوحد العمل خاصة في المناسبات الوطنية، وإنطلق التحالف من أجل مناهضة العنف ضد المرأة، على غرار عمل منتدى مناهضة العنف في الضفة.

تتابع صيام، أن التحالف وعبر المؤسسات الست الرئيسة، التي تعتبر لديها خبرة طويلة، أعطي التحالف القوة والإسناد، ليصبح عنواناً تتوجه له المؤسسات الدولية والأهلية حينما تريد أن تتحدث عن قضايا المرأة والعنف.

ونوهت أن ما تم من فعاليات خلال سنوات تأسيس التحالف، ركزت بشكل رئيس على مناهضة العنف ضد المرأة بجهد جماعي، ومساهمة من قبل المؤسسات الشريكة مع المؤسسات الأممية.

تأمل صيام أن يتم توظيف التحالف بالشكل الأمثل، من أجل تحقيق أهدافه ودوره الرئيس في الضغط باتجاه صانعي القرار، من أجل سن قوانين أكثر حماية للنساء من العنف الواقع عليهن من قبل الإحتلال الإسرائيلي، وجراء الإنقسام الداخلي، مؤكدة أن التحالف على المدى البعيد يمكن أن يصبح تحالفاً استراتيجياً يحقق أهدافه وإنجازات حقيقية لمناهضة العنف ضد المرأة، في حال توحدت الجهود أكثر من ذلك.

الأستاذة زينب الغنيمي مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، وممثلة المركز في تحالف أمل قالت: «أن التحالف أصبح جسم وكيان على أرض الواقع، ولديه نظام إداري وهيكلية داخلية، وأن أربعة من أعضائه يمثلون في ذات الوقت هيئة استشارية لمركز حياة لحماية وتمكين النساء، وهم طاقم شؤون المرأة، جمعية الثقافة والفكر الحر، المركز الفلسطيني لحل النزاعات. موضحة أنه جرى إنضمام ست مؤسسات أخرى فاعلة للتحالف، ليصبح عدد أعضائه (12) مؤسسة، من المؤسسات التي تولي إهتماما ملحوظا لقضايا النساء.

وحول العلاقة ما بين المؤسسات الشريكة والتحالف، أشارت الغنيمي أن المؤسسات الشريكة توائم بين برامجها وبرامج التحالف، وأن العلاقة تأخذ الطابع التوفيقي بين عمل المؤسسات وبرامجها وأهداف التحالف، لافتة أنه في تطبيق الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة، تم تحديد هدف لكل مؤسسة تعمل من أجل تحقيقه، فعلى سبيل المثال يتولى طاقم شؤون المرأة، رئاسة لجنة تهدف لتطوير التشريعات، فيما يتولى مركز شؤون المرأة، لجنة الضغط والمناصرة. والمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، يتولى لجنة الحماية والأمن. ويتم متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة في الضفة الغربية، والمؤسسات الشريكة في اللجنة الوطنية. وطالبنا بأن يكون ممثل من غزة في اللجنة الوطنية، وما زلنا ننتظر الرد.

عن الأنشطة والفعاليات التي نفذها التحالف، أوضحت أنه وضمن خطة التحالف السنوية، تم تنفيذ أغلب الأنشطة بتمويل ذاتي في السنة الأولى، أي قام طاقم شؤون المرأة بتدريب أعضاء مؤسسات التحالف ضمن برامجه، أما السنة الثانية فكان يوجد ميزانية، وإن كانت محدودة، وجرى تدريب أعضاء التحالف في إطار هذه الميزانية.

وتابعت أن تحالف أمل حاول التنسيق مع منتدى مناهضة العنف ضد المرأة في الضفة الغربية، من خلال المتابعة عبر» الفيديو كونفرنس»، في إطار علاقات التشبيك، وهي من التحديات التي تواجه تحالف أمل. وأوضحت الغنيمي أن هناك جملة من التحديات، ومنها ضعف حالة التواصل مع منتدى مناهضة العنف في الضفة الغربية، وحالة التباطؤ من قبلهم، رغم وجود تقنية الربط التلفزيوني، الكفيلة بمواصلة التنسيق والتفاكر.

التحدي الآخر وفق رأي الغنيمي، يتمثل في ربط موازنات احتفالات التحالف بالمؤسسات (6) (MDJ) وهم شركاء أهداف الألفية الثالثة، ومن ضمنهم منظمة الأمم المتحدة للمرأة.

وأشارت الغنيمي، حتى في حالة توقف التمويل، لا بد من مواصلة العمل، لإعادة هيكلة المال على قاعدة منح حصة تمويل للتحالف، لضمان استمرارية الفعاليات.

توضح الغنيمي في سياق التحديات، أننا نتابع وضع برتوكول لتنظيم العلاقة بين التحالف والمؤسسات بعد التوسع، لمنع الإزدواجية في العمل والمواقف، ولكن تبقى هناك مشكلة رئيسة في القطاع وصفتها، بأنها حالة انفصام بين ما نهدف له في مؤسساتنا، وما يُطبق على أرض الواقع، رغم أننا نُقر بعدم التمييز كشعار، ولكن حين يصبح التمييز جزءً من ثقافتنا ووعينا وسلوكنا الاجتماعي، فهنا تكمن المشكلة، وتبقى هناك حلقة مفقودة في القضية.

كما نوهت إلى مشكلة عدم التعاطي والتجاوب الجدي من قبل الأعضاء الجدد في التحالف، وعدم التمثيل في الاجتماعات التي ندعو لها على المستوى القيادي «مديرات المؤسسات»، نفاجأ أن بعض مديرات المؤسسات تنتدب أشخاصاً آخرين من داخل المؤسسة.

وحول مستقبل التحالف، ربطت الغنيمي مستقبل استمرارية وجدية التحالف، بمدى تجاوز العقبات سالفة الذكر، وتفعيل مستوى التنسيق والتعاون، ومتابعة العديد من القضايا في لحظتها. في هذه الحالة يمكن أن يكون هناك مستقبل للتحالف، كرافعة أساسية تنهض بوضعية النساء.

فيما إنتقدت إبتسام الزعانين، رئيسة جمعية العطاء، وعضو التحالف، العمل الموسمي والتعامل معهم من قبل التحالف، الذي يتم فقط من أجل الفعاليات وتحشيد النساء، وعدم مشاركتهن بفعالية في صنع القرار، حتى المؤسسات المنضوية، مجرد أدوات تنفيذ، موضحة أن ما يحصل في التحالف، يتناقض مع ماهية وأهداف التحالفات المتعارف عليها، المتمثلة في الشراكة في القرار والتنفيذ.

وأشارت الزعانين، أن التحالف يمكن أن يشكل رافعة لقضايا النساء، في حالة ارتباطه بشكل كبير بقضايا المرأة، وتبنيه آليات عمل سهلة وواضحة، وتلبية احتياجات الفئات المستهدفة، وحاجة المجتمع بشكل فعلي.

وقالت: «أن التحالف يمكن أن يشكل جواز سفر وعبور للمؤسسات، للتنسيق على المستويين الداخلي والخارجي لنصره قضايا النساء.

وأشارت أن الأرضية غير واضحة المعالم، كون التحالف ولد في ظروف معينة، ومن خلال التحالف، يمكن إنجاز العديد من القضايا، ولكن يجب قبل ذلك مراجعة آليات العمل.

دنيا الأمل إسماعيل وافقت الزعانين في الرأي، كَون المؤسسات المنضوية تحت إطار التحالف لا تشارك في وضع الخطط، ولا تختار الأنشطة وأماكن تنفيذها، وأن عمل المؤسسات يركز على تحشيد النساء للفعاليات الجماهيرية، دون المشاركة في جميع العمليات التي تسبق التنفيذ، مطالبة بضرورة أن يكون هناك شراكة حقيقية، كي نتمكن من النهوض بالهدف العام للتحالف، والذي ولد من أجله، وهو مناهضة العنف ضد المرأة.

يرى عبد المنعم الطهرواي، منسق المشاريع في المركز الفلسطيني لحل النزاعات، وعضو التحالف، أن تجربة إنشاء تحالف أمل لمناهضة العنف ضد النساء، تجربة ليست بالجديدة في المجتمع الفلسطيني، حيث سبقتها مجموعة من التحالفات الأهلية في موضوعات مجتمعية مختلفة. فعلى سبيل المثال، كانت تجربة تحالف المنتدى لمناهضة العنف ضد النساء في رام الله، وتحالف وصال والعديد من التجارب، التي حاولت لملمة الجهد الأهلي عموماً، والنسوي خصوصاً، للتركيز على القضايا النسوية الملحة، التي تشكل حالة من التمييز ضد النساء داخل المجتمع الفلسطيني.

وتابع في ذات السياق، أن فكرة تحالف أمل لمناهضة العنف ضد النساء، جاءت بمبادرة من مجموعة من المؤسسات النسوية والقانونية ومنظمة UNwomen، لتكون نواة للعمل المشترك في قضايا المرأة، وتحديداً في غزة، التي كانت تفتقر بشكل حقيقي للعمل المشترك، وتجميع القوى المجتمعية الفاعلة والمؤمنة بحقوق النساء وحمايتهن.

إذا ما أردنا قراءة التجربة بعد مرور عامين على تكوين التحالف، الذي بدأ من خلال جهد (6) مؤسسات، وتوسع اليوم ليضم (12) مؤسسة، وهو في طريقه لزيادة عدد الأعضاء حسب نظامه الداخلي، وفق معايير محددة مسبقاً، فإن لتلك التجربة العديد من الجوانب الإيجابية، التي لا بد من التركيز عليها، حيث أن تجربة تحالف أمل، ومن خلال مبدأ المشاركة والعمل الجماعي، كانت صاحبة السبق في افتتاح أمل مركز إيواء للنساء المعنفات، وهذا مؤشر إنجاز واقع في هذه الفترة البسيطة. والجانب الآخر من نجاح هذه التجربة، هو الإدارة الجماعية لمركز حياة، وهي تجربة جديدة في العمل النسوي والأهلي الفلسطيني.

وأضاف الطهراوي، أن تحالف أمل، استطاع أن يطلق إشارة البدء في العمل المشترك والمركز، ضمن فلسفة اللامركزية في الأنشطة داخل المؤسسات الشريكة، حيث أن التحالف مثل المظلة الحاضنة لتلك الأنشطة، مع إعطاء الخصوصية والاستقلالية لكل مؤسسة، وهذه أيضاً فلسفة جديدة في العمل المشترك، التي تأتي ضمن مفهوم مجموع الأجزاء، يساعد بالضرورة في إعطاء صورة أكبر عن كل الأجزاء.

وإعتبر تجربة التحالف خلال الفترة القصيرة، أنه استطاع أن يزيد من نقاط الاتفاق بين المؤسسات النسوية والحقوقية، على حساب نقاط الاختلاف، التي كانت في الأساس هي الضفة الواضحة لعلاقات تلك المؤسسات، وهذا جاء نتيجة الهدف المشترك والرؤية المشتركة للتحالف.

وأوضح أن التحالف ومن خلال تلك الفترة البسيطة، قد أصبح عنواناً واضحاً للجهات الرسمية والدولية والأهلية، كأحد المؤسسات الفاعلة والرئيسية في مجال مناهضة العنف ضد النساء.

حق المرأة في حياة آمنة... انتهاك صارخ بلا حدود

طوباس: شهناز حميد

«مضى على زواجي تسعة عشر عاماً، أنجبت خلالها أربع بنات، ولم أشعر في يوم من الأيام بأي طعم للراحة والأمان، فمنذ الأيام الأولى لزواجي والذي يعد الزواج الثالث له، تعرضت للضرب المبرح، بعد أسبوع من الزواج على جميع أجزاء جسدي بعصا كبيرة، مما أدى إلى كسر يدي وأنا لا زلت في نظرهم عروس جديدة، من المفترض أن تحظى بقسط وافر من الدلال والحب والهناء».

«ا.ا» التي تعمل الآن مراسلة في إحدى المؤسسات الحكومية في الضفة الغربية، في محافظة غير تلك التي كانت تقطنها مع زوجها وتقول: «حملني وقتها وأخذني للبوريني لتجبير يدي التي انكسرت، نتيجة تدحرجي عن الدرج، هكذا قال لأهله وللمجبر، وكان لزاماً علي أن أكرر ذلك، خوفاً من أن أحظي بكسر يدي الثانية، كما هددني إن بحت لأحد بحقيقة الأمر».

«مع مرور الوقت وصلت إلى قناعة تامة، بأنني وقعت عن الدرج»، قالت «ا»، مشيرة إلى أنها لم تجرؤ على أن تبلغ أياً كان عن السبب الحقيقي لكسر يدها.

ولأن طبيعة المجتمع لا تبيح للعروس أن تشكو زوجها في أيام الزواج الأولى، فقد صبرت على ما تعرضت له من ضرب وإهانه من الزوج، التي حاولت أن تبرر تصرفه بأنها «كانت بنت جاهلة، لم يتجاوز عمرها السابعة عشر وقتها»، على حد تعبيرها. وحين أتى موعد «زيارة العروس» الأولى لأهلها، أجبرها الزوج على أن تظهر بمظهر المرأة السعيدة، التي لا ينقصها شيء، بل إنه هددها بالطلاق إن هي أخبرت أهلها بما تتعرض له من ضرب وأذى.

منذ الأيام الأولى لهذا الزواج، فإن «ا» لا تعي أي مستقبل ينتظرها من هذا الرجل، الذي لا يعرف لغة غير الضرب في الحياة الأسرية، التي باتت مهدده بالانهيار، غير أنها الآن وبعد مرور السنوات، باتت تشعر أن الضرب أصبح سمة أساسية في حياتها، بل إنه أصبح يضرب بناته أيضاً، الواحدة تلو الأخرى وبسبب ودون سبب.

وبعد أن انجبت البنت الثالثة، سجن الزوج لدى السلطة لست سنوات متواصله، وهو الأمر الذي شكل لها فرصة ذهبية للعودة إلى بلدتها الأم، لتحاول العيش وسط أهلها وأصحابها بعيداً عن الزوج وأبو البنات كما تقول.

خلال هذه الفترة، لاقت «ا» أصنافاً عدة من الفقر والعوز والحاجة، فعاشت في غرفة يتيمة، تفتقر لادنى مقومات الحياة الأساسية، غير أنها كانت تعتبرها آمنة، مقارنة عما كانت تحياه في ظل العيش مع زوجها.

تشير إلى أنها وخلال سنوات سجن الزوج، تمكنت من الحصول على وظيفة حكومية كمراسلة، الأمر الذي كان له الدور الكبير في تدبير شؤونها وشؤون بناتها، اللواتي بتن في مرحلة الدراسة وبحاجة للكثير من المصاريف غير المحدودة.

غير أن هذه الوظيفة لم ترق للزوج، الذي راح يبعث لها التهديد والوعيد من السجن، مبينة أنها لم تأبه إلى تهديداته هذه، إلى أن جاء اليوم الذي خرج فيه من السجن وأتى وأخذ بناته كما تقول.

تشير إلى أنه وبعد أن تدخل الكثيرون، اضطررت للحاق به من أجل أن لا تعش بناتي سطوته وقسوة يديه، التي لم تكن تعرف إلا الضرب، ليتوالي عنفه وضربه وإهاناته. في هذه المرحله حملت وأنجبت البنت الرابعة، كما أنه اجبرها على أخذ قرض مالي كبير بضمان راتبها في البنك، لتحسين أمور حياتهم، قبل أن يأخذ مبلغ القرض ويضربها هي وبناتها ضرباً عنيفاً.

تقول: «لم يعد يضربني وحدي، بل بات يضرب بناتي بجنون». مبينه أنها وطيلة هذه السنوات، لم تجرؤ على أن تبلغ أياً كان عما تتعرض له.

وتقر هذه المرأة، أن طيبتها أو سذاجتها، هي وراء صمتها وخوفها من زوجها، كما أن موقف أهلها لم يشجعها على البوح بما تعايشه هي وبناتها، فمراراً قال لها أن الأب أولى ببناته، إلى جانب انها تخشى أن يطلقها لتصبح في الشارع، ويبعدها عن بناتها اللواتي رفض الأهل مراراً استقبالهن.

هذه حكايتي

«باختصار هذه هي حكايتي». قالت «أ» التي تحاول هذه الأيام وبعد تسعة عشر عاماً من الصمت والصبر، أن تتمرد على واقعها، الذي تأمل بأن ترى نهاية سعيدة لحالتها، ليس لأجلها فقط، وإنما لأجل بناتها اللواتي لا زلن يحلمن بالعودة إلى مقاعد الدراسة، بعد أن تغين عنها لعدم قبول الأب الموافقة على استصدار أوراق نقل خاصة للبنات، ليتمكن من الانتقال للدراسة في المدارس الموجودة في مكان سكنهن مع الأم حالياً. ومنذ فترة، تحاول هذه المرأة أن تستصدر أمراً لنقل البنات، غير أن هذه الأمر لن يحصل إلا بموافقة الأب، الذي لا يريد لبناته الدراسة بعيداً عنه، لتصبح البنات الأربع ضحية لعناد الأب وصمت الأم.

وتلخص الأخصائية الاجتماعية التي تتابع قضية هذه المرأة، وفضلت عدم الافصاح عن اسمها، بأن الضحية الوحيدة في هذه القضية هي البنات الأربع، فكان بإمكان الأم مثلاً أن تقول للزوج كفى منذ البداية، غير أنها لم تفعل ذلك، وسكتت لتقوم بناتها الآن بدفع ثمن سكوتها الطويل ذاك، بأن يحرمن من اللحاق بالمدرسة لعامين دراسيين متتالين. «برايي الأب غير سوي»، قالت الاخصائية الاجتماعية التي تحاول الآن الوصول إلى حل وسط، يجعل من البنات الطرف الأقل خسارة، مبينة أنها وصلت إلى طريق مسدود مع الأبوين.

تقول الأخصائية، أنها طرحت للطرفين حلولاً كثيرة للتوصل إلى وضع وسط، غير أنها لم تنجح في إقرار أي منها، فالأب متزمت ومصر على رأيه بحقه في ضم بناته، ورغبته في إرجاع زوجته وبناته إلى بلدته، فيما الزوجة مترددة ومتخوفة من زوجها، الذي لا تصمت عن تكرار بأنه لا يؤتمن جانبه، وبأنه لا يلتزم بأي اتفاق مهما كان. ومنذ فترة قصيرة انشيء في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، مركزاً للإرشاد القانوني والاجتماعي، الذي يقدم الخدمة الإرشادية القانونية للنساء المعنفات، اللواتي لديهن قضايا قانونية لا يتمكن من التداول بها لأسباب اجتماعية ومادية عديدة. تقول الناشطة النسوية مها عبد الرازق، التي تتولى رئاسة جمعية طوباس الخيرية، التي قامت بالشراكة مع هذا المركز منذ ست أشهر، إن النساء المعنفات واللواتي يعانين أية انتهاكات أو إشكالات قانونية، أو يتعرضن للعنف من قبل الرجل سواء كان أب أو أخ أو زوج، فإنهن بتن يأتين لأخذ الاستشارة والنصح إزاء أحوالهن، وهو الأمر الذي تعده عبد الرازق بمثابة الإنجاز، في مجتمع يوصف إلى حد ما بأنه مجتمع محافظ، كان يرى لفترة طويله أنه من العيب أن تشكو المرأة زوجها، بل أن الكثير من النساء كانت ترى، أن من حق الزوج ضرب زوجته.

محظور

وتضيف عبدالرازق، أن مجرد تردد النساء على هذا المركز يعد انجازاً، بعد أن كانت الشكوى من قبل النساء عيباً بل محظورة لسنين.

وتوضح بأن النساء يترددن على الجمعية للسؤال عن المركز والعاملات فيه، ليطلبن الاستشارة، وفي أحيان يطلبن توكيل محاميات المركز لمتابعة قضاياهن.

«إنه انجاز حقيقي لعموم النساء». قالت عبدالرازق، التي بينت أن هناك انتهاكات عديده تمارس بحق النساء، وعبر جهات عديدة تتعدى أحياناً نطاق الأسرة.

وترى الحقوقية غادة شديد، منسقة برنامج الخدمة القانونية والاجتماعية في جمعية طوباس الخيرية، الشريكة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أن هناك انتهاكاً واضحاً وصارخاً لحق المرأة في حياة آمنة في المجتمع الفلسطيني. مشيرة إلى أن المرأة تتعرض لأنواع شتى من العنف، مبينة بأن هذا الانتهاك غالباً ما يبدأ من الأسرة، قبل أن يمتد ليكون من المجتمع.

وترى شديد أن مفهوم العنف يختلف من شخص لآخر، بل أن العديد من الناس بات يرى أن الحديث عن العنف «بات نوعاً من الايتذال» كما تقول، فيما يرى البعض الآخر، «أن العنف بمثابة الترف الاجتماعي ليس إلا».

وتقول شديد، أن هناك سيدات مجتمع ومهنيات ونساء بمهن معروفة يتعرضن للعنف والانتهاك في أبسط حقوقهن، غير أنهن لا يفصحن عما يتعرضن له من عنف وانتهاك، لان المجتمع لا يبيح لهن البوح والشكوى عما يتعرضن له.

وتشير إلى الخدمات التي تقدمها للنساء، التي تتمثل في الإرشاد الاجتماعي والقانوني، وإعطاء النساء الاستشارة القانونية وتمثيلهن في المحاكم مجاناً.

وتقول: «على الرغم من أن هكذا خدمة، لم يمض على وجودها في طوباس ستة أشهر، إلا أن هناك حالات باتت تأتي للجمعية، وتطلب الاستشارة، وهو الأمر الذي يعد مقبولاً وإنجازاً، في مجتمع يعد مجتمعاً محافظاً إلى حد كبير».

سوا

كل النساء معا اليوم وغدا

سيرين قسيس

«سوا كل النساء معاً اليوم وغداً»، عبارة تلفت الأنظار وتحط محل اهتمام كل من رأى لوحة إعلانية تحمل هذه العبارة، في شارع مثل شارع الإرسال في رام الله.

ماذا تخفي «كل النساء اليوم وغداً» في طياتها، وما هو الخط المجاني 121 التابع لجمعية سوا؟

للتعرف أكثر على فكرة سوا والخط المجاني، التقينا السيدة أهيلة شومر، المديرة العامة لجمعية سوا وحاورناها كالآتي:

فكرة سوا

تقول السيدة شومر: «فكرة سوا بدات بخط هاتفي مجاني لدعم النساء اللواتي يتعرضن للعنف، سوا هي المرأة للمرأة، أي النساء تساند بعضهن البعض، وتأسست جمعية سوا عام 1998 من قبل مجموعة من المتطوعات الفلسطينيات الناشطات في مجال المرأة، بهدف مناهضة العنف الموجه ضد النساء والأطفال بكافة أشكاله وصوره ومستوياته، من خلال توفير الخدمات والتوعية المجتمعية».

في سؤالنا للسيدة شومر عن رسالة وأهداف برنامج «سوا» تقول: «تعمل لمناهضة العنف الموجه ضد النساء والأطفال بكافة أشكاله. وتهدف المؤسسة إلى نشر ثقافة اللاعنف والمساواة بين الجنسين داخل المجتمع الفلسطيني، عبر تقديم المساندة لضحايا العنف، وتقديم الإرشاد والدعم النفسي الأولي بسرية تامة، لخدمة المجتمع. تقوم سوا بالتشبيك مع شركاء آخرين، بالإضافة إلى استخدام أحدث التقنيات المتاحة. كما وتعمل على تدريب وتأهيل طاقم العمل الذي يقدم الدعم والإرشاد لضحايا العنف.

«سوا برنامج يتميز بالعمل مع النساء والشباب» تقول السيدة شومر. وتضيف: «خدماتنا ليست قانونية بحتة، أي نحن لا نترافع عن أي امرأة في المحاكم، ولكن نحن نرشدهن لمؤسسات تقوم بمثل هذا العمل ،مع العلم أننا بصدد إنشاء وحدة لتقديم الخدمات والاستشارات القانونية عبر الهاتف. «سوا» يقدم توعية ومعلومات علمية وإرشادات، وليس لدينا حلول جاهزة، ولكننا نساند المتصلة لغاية أن تصل بذاتها إلى القرار المناسب لها، والقرار الأخير يعود للمتصلة نفسها، وبحسب رغبتها، هل تريد التوجه للمحكمة أو الشرطة أو غير ذلك؟ هو قرارها».

تعاون مشترك

تثري السيدة شومر نقاشنا بقولها: «تعاونا مع الكثير من المؤسسات الحكومية، وشاركنا في التخطيط الاستراتيجي للعديد من الوزارات، ودربنا كوادراً وموظفين أيضاً على كيفية التعامل مع النساء المعنفات وقضايا العنف ضد المرأة، خصوصاً في دور الحماية وفي الأجهزة الأمنية، وخاصة وحدة حماية الأسرة في الشرطة الفلسطينية».

تقول السيدة شومر: «ليس من السهل أن تلجا امرأة لبيت حماية، فهو قرار صعب، حيث أن النساء يتعرضن لضغط من الأسرة حتى لا يلجأن لبيت الأمان، أو بيت الحماية، كما تواجهنا تحديات مجتمعية، وهي نظرة المجتمع المحيط بعملنا».

«كل عمل سوا، يلتقي بشكل مباشر مع الاتفاقيات الدولية التي تناهض العنف ضد المرأة، وخصوصاً اتفاقية سيداو، وعمل سوا يتخصص بمناهضة العنف الجسدي والنفسي ضد المراة «قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325) و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل». هذا ما قالته السيدة شومر إجابة على سؤالنا لها عن التقاء عمل سوا بالاتفاقيات الدولية.

«هناك تراجع في عمل المؤسسات بخصوص العنف ضد المرأة، وينقصنا التجديد بالأفكار لدعم قضايا مكافحة العنف ضد النساء»، تقول السيدة شومر، وتضيف: «ما زالت النساء تتعرض للعنف في كل مكان في فلسطين، ولهذا نريد جهود أكثر وقوانين ومؤسسات رسمية تأخذ دورها، كما تحتاج قضية الحد من العنف ضد المرأة إلى ميزانيات من الدولة، والعمل بشكل استراتيجي لتوفير موارد مالية للنساء المتضررات من العنف». تقول شومر: «لا يوجد إطار قانوني ناظم لكافة الجرائم التي تقترف عبر الانترنت، وخاصة العنف الجنسي، ونأمل في سوا أن يتم وضع قوانين واضحة وصريحة للحد من العنف ضد المرأة».

في الختام تتمنى السيدة شومر أن يكون كل يوم من حياة المرأة 8 آذار، حتى تكون النساء في حراك دائم للدفاع عن حقوقهن، بما فيه من مصلحة للقضية النسوية.

أشرف عليه صندوق الأمم المتحدة للسكان

تدريب ١٨٠ إمرأة وتمكينهن ليكن ميسرات

صورة للنساء اثناء التدريب

عنان الناصر

لعبت التجربة دورها في حياة المواطنة نائلة خصيب «35» عاماً من قرية عارورة في محافظة رام الله، وكانت خير مثال للتجربة، وكيف يمكن أن يكون الواقع نتيجة الظلم الذي يقع على الفتيات الصغيرات في السن، عند قرار الأهل تزويجهن دون سن الثامنة عشر.

خصيب زوجت وهي في عمر الزهور، حين كانت في السابعة عشر، ولم تكن تعلم شيئاً عن الزواج ولا متطلباته، وهذا ما أوقعها في العديد من المشاكل.

قالت: «مشاكل جمة تعرضت لها عند الزواج، منها ما يتعلق بالحمل والولادة والأمومة، ومنها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي الذي عشته، والذي قوض استمرار العلاقة الزوجية، كما أن غياب التوافق الفكري وتدني مستواه التعليمي، كان بارزاً في حياتي وتسبب بعديد من المشاكل». ولم تقف الأمور عند هذا الحد، فمشكلة نائلة خصيب تفاقمت عند الحمل الثاني وعند الولادة، وحين تسللت إمرأة أخرى إلى زوجها، الذي لحق بالسيدة الثانية التي تحمل الجنسية الأمريكية سعياً وراء المادة، وحصل الطلاق بينهما. وهنا كان مفترق الطرق عند هذه المواطنة، التي لم تجد بداً من المعاناة، لا سيما النفسية، فقد أصبحت مطلقة وهي في العشرينيات من عمرها، بعد زواج لم يصل خمس سنوات وأصبحت أماً لطفلين.

عامان من الضغط والكبت النفسي، عاشتهما الأم في كنف أسرتها وأبنائها، حتى نفضت غبار هذه الحياة المأساوية، لتقرر بدء حياتها من جديد بدعم أسري.

نحو عالم آخر

الدراسة ومواصلة المشوار التعليمي، كانت الخطوة الأولى في قرار الحياة الجديدة الذي قررت نائلة خصيب الدخول إليها، وخاضت غمار الدراسة الثانوية ونجحت، وبعد الثانوية بعدة أعوام قررت الدخول إلى الجامعة، واختارت جامعة القدس المفتوحة كي توفق بين الدراسة والعمل حتى تعيل أبناءها.

وضعت خصيب، تخصص آداب اللغة الانجليزية نصب عينيها، إلا أن زملاءها وزميلاتها أكدوا لها صعوبة التخصص وتطلبه لحضور ومتابعة يومية، مما دفعها لاختيار تخصص التربية الابتدائية.

أعوام من التحدي قضتها نائلة خصيب، في أعقاب الطلاق الغيابي، والأطفال الذين عملت على تربيتهم بكل ما منحت من قوة، رغم الألم النفسي الذي يعتصرها دوماً، لتصل إلى مبتغاها في حياة لا يحدها النكد والمعاناة، ولتتحول من مجرد مستهلكة، إلى إنسانة قادرة على العطاء والانتاج.

بعد الطلاق، وفي خضم الدراسة، تنوعت أعمالها، وعملت في مجالات عدة سعياً لتوفير قوت أبنائها، والشعور بقدرتها الانتاجية، وتنقلت في عملها بين السكرتاريا والتعليم الخاص والتعليم في رياض الأطفال وبيع الملابس، ما ساهم في صقل شخصيتها وتعزيز قدراتها على مواجهة التحديات.

خصيب، أصبحت أما متعلمة وعاملة قادرة على الانتاج، كما أصبحت أنضج في رعاية الأبناء بعد هذه المراحل التي مرت بها.

وأكدت أن هذه التجربة أعطتها قوة وحافزاً كبيرين، حيث طورت ذاتها وساهمت في تعزيز قدراتها، وحسنت من أسلوب تربية أبنائها، منوهة إلى أنها تعتبر نفسها الآن وبعد كل ما مرت به من ظروف مثابرة وقوية وصابرة، سعياً للوصول إلى الهدف الذي يحقق ذاتها، وهو ما حرمت منه عند تزويجها.

التطور في شخصية نائلة خصيب، لم يقف عند هذا الحد، بل انخرطت في العمل في المركز النسوي في بلدة عارورة، واختيرت للمشاركة في فرصة تدريبية ضمن مشروع ينفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان كميسرة، سعياً لتلقي تدريب حول مواضيع وقضايا مجتمعية، بحيث تقوم هي لاحقاً بتدريب النساء في بلدتها.

وهنا كانت المفارقة الأخرى في حياة المواطنة نائلة خصيب، التي تمكنت جراء هذا التدريب من تحقيق قفزة نوعية في مسيرة حياتها، حيث أصبحت ذات خبرة في مجالات مجتمعية تعد غاية في الأهمية. وبحسب خصيب، فإن التدريب الذي تلقته ضمن هذا المشروع في منتصف العام الماضي، وضم 22 فتاة وسيدة، نظم على أيدي مدربات مختصات ومؤهلات على العديد من المواضيع والقضايا الاجتماعية، منها النوع الإجتماعي، العنف ضد النساء، العنف النفسي والجسدي والجنسي، التسرب من المدارس والمراهقة والتحرش الجنسي، قضايا الزواج المبكر، وكما أسمته «التزويج المبكر».

وعن الأسباب التي دفعتها لاعتباره تزويجاً وليس زواجاً، قال خصيب: «حين تكون الفتاة دون الثامنة عشر عاماً، فهذا يعني إنها طفلة، وبالتالي فإنها تكون غير مدركة بمدى موافقتها من عدمه، وهناك من يقرر بالإنابة عنها».

وعن كيفية الاستفادة التي حققتها من وراء هذا التدريب، أكدت أنها أصبحت تتعاطى مع هذه القضايا، وقامت بنقل تجربتها وخبراتها إلى نساء قريتها عبر النادي النسوي، حيث نسقت مع هيئته الإدارية على عقد لقاء أسبوعي لنساء القرية.

وحول مدى تأثير التدريب الذي تلقته من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان على شخصيتها، قالت خصيب: «إن التجربة أسهمت في تقوية شخصيتي الداخلية بدرجات كبيرة، وأثرت معلوماتي حول العديد من المواضيع التي كنت أجهلها، وأصبحت قادرة على نقل هذه المعلومات للنساء في عارورة».

وأضافت: «لاحظت التغير في شخصيتي وقوتها بعد هذه الدورات والتدريبات، التي ساهمت كذلك في صقل تفكيري بالاتجاه السليم، حيث أصبحت قادرة على تقديم النصح والإرشاد للأخريات».

وأكدت أن هذه التجربة، تعد تجربة رائدة ورائعة في مسيرة حياتها، ونقلتها نقلة نوعية، وعززت من توجهاتها الإيجابية بعد تجربة الزواج في سن مبكرة، ومشاكل الطلاق وما لحقها من أثر نفسي.

وبخصوص نقل وتعميم الفائدة للأخريات، لفتت إلى كونها قد تواصلت مع النادي النسوي في بلدة عارورة، وقامت بعقد محاضرات توعوية في المجالات التي تلقت فيها التدريب، وبدا ذلك واضحاً من خلال اتساع وزيادة عدد المشاركات بشكل دوري، حيث كن في اللقاء الأول 30 سيدة وفي اللقاء الثاني 50 سيدة من مختلف الأعمار وهكذا. وأكدت على ضرورة نقل التجارب وتبادل الخبرات، سعياً لإنقاذ الفتيات من الزواج المبكر، وهذا بدا واضحاً مع إحدى نساء القرية، التي استفادت واتعظت من تجربة نائلة خصيب.

وقالت خصيب: «إن إحدى الأمهات اللواتي شاركن في التدريب الذي عقدته في مركز عارورة النسوي، رفضت تزويج ابنتها المخطوبة حتى تنهي الثانوية العامة، وهو ما لم يرق للخاطب، ففسخت الخطوبة حرصاً على ابنتها وضمان تعليمها».

كما ساهم التدريب في أن تصبح خصيب، ملجأ لنساء عارورة لأخذ الاستشارات والنصائح منها، حيث توجهت لها إحدى السيدات التي كانت على خلاف مع زوجها وكادت تطلق، لولا حكمة الله، ومن ثم النصائح التي قدمتها لها وساعدت في حل المشكلة. وفي خضم هذه التجربة أكدت خصيب، أن النساء في قريتها كما هو الحال في القرى الأخرى والبلدات والمدن، مثقلات بالهموم، وهن بحاجة لملجأ يقدم لهن النصح والإرشاد السليمين. ودعت المؤسسات النسوية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لتوسيع هذه الأنشطة والفعاليات، لتطال كل القرى والمحافظات سعياً لتوعية النساء.

تدريب وفرصة عمل

بدورها، أكدت الشابة سندس نعيرات 23 عاماً من بلدة ميثلون في محافظة جنين، التي درست تخصص الرياضيات في الجامعة العربية الأمريكية، أنها لم تجد فرصة العمل المناسبة والتحقت بالجمعية النسائية «مركز ميثلون النسوي بعد التخرج». وقالت نعيرات: «منحتني عضوية المركز النسوي فرصة المشاركة في التدريب الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورة للميسرات ضمن مواضيع اجتماعية متعددة». وأوضحت أن التدريب اشتمل على العديد من المواضيع الهامة، التي تتلقاها للمرة الأولى في حياتها، وكانت حول العنف بمختلف أشكاله والزواج المبكر. وبحسب نعيرات، فقد تم منح الميسرات اللواتي شاركن بالتدريب، فرصة إلقاء محاضرات تدريبية أمام المشاركات، الأمر الذي شكل فرصة حقيقية للمشاركات بالتعود على نظام التدريب.

ولفتت إلى أن هذا التدريب الممول من صندوق الأمم المتحدة للسكان، كان الخطوة الأولى لانخراطها في العمل، حيث كان فرصة هامة بالنسبة لها، كونها انخرطت في مجالات اجتماعية، وحصلت على دخل جيد من ورائه.

وقالت نعيرات: «هذه كانت أول فرصة لي بالعمل بعد عامين من التخرج، تلقيت فيها تعليماً في مجالات جديدة وحققت استفادة علمية اجتماعية لي، وجنيت فائدة مادية، كما أنني نقلت استفادتي لمجتمعي، وكنت عنصراً ايجابياً في نقل ما تلقيت من تدريب للعديد من نساء البلدة». وأضافت: «لقد شكلت لي هذه الفرصة مكانة داخل المجتمع، وعززت من قدراتي وإمكاناتي، وأتاحت لي فرصة لتوسيع دائرة علاقاتي الاجتماعية، وأفدت العديد من النساء». وأشادت نعيرات، بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان، لافتة إلى أن المشروع كان رائعاً كونه كان ممولاً ويختلف عن العديد من المشاريع الأخرى في تقديمه دفعات مالية للميسرات وهي فرصة لا تتكرر.

مشروع تمكين المرأة الريفية

وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان، قد نظم هذا التدريب بالإضافة إلى خمسة مؤسسات أخرى ضمن برنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقالت سيما العلمي، منسقة المشروع: «إن هذا المشروع يندرج في إطار تمكين المرأة الفلسيطنية، وتحقيق المساواة بين الطرفين، ويستمر ضمن برنامج معد لمدة ثلاث سنوات، موضحة أن العمل به قد ابتدأ عام 2009، وسيستمر حتى شهر أيلول القادم». ولفتت العلمي، إلى أن منظمة الأمم المتحدة للسكان في جزئيتها، تناولت موضوعات الصحة والمرأة الريفية، وتم استهداف نساء من ريف نابلس وطولكرم وجنين ورام الله وقطاع غزة.

وبينت أن المشروع متكامل، وتم ربط الأندية النسوية في المحافظات المذكورة ببعضها البعض، حيث تم خلق حالة من التواصل.

وأكدت أن المشروع استهدف 19 نادياً نسوياً، وتم تزويد هذه الأندية بأجهزة ومعدات لإقامة وتنظيم الورش التثقيفية، وتم تدريب نحو 60 ميسرة سنوياً في المناطق المشار إليها، ووصل العدد الآن إلى 180 ميسرة.

وبحسب العلمي، فإن التدريب اشتمل على قضايا الصحة والنوع الاجتماعي والعنف بمختلف أشكاله، والمساواة والزواج المبكر.

وقالت منسقة المشروع: «دربنا الميسرات، وأصبحت كل ميسرة مدربة، بحيث تقوم بعمل دورات وورش عمل، لكي تنقل تجربتها للنساء في منطقتها، بغية تعميم الفائدة التي اكتسبتها في المواضيع المطروحة».

وأوضحت أن الدورات تشتمل على طرح قضايا وعرض أفلام وثائقية ذات صلة، ويتم فتح النقاش لضمان أكبر قدر من المشاركات.

ولفتت إلى أنه ومن خلال هذا المشروع، اكتسبت الميسرات خبرة كبيرة، وأصبحن قادرات على تقديم النصح والمشورة، وإفادة الأخريات وتوعيتهن.

المرأة الفلسطينية في الأهداف الانمائية للألفية

المرأة هي الضحية

عدسة: عرين رياوي إمرأة فلسطينية عاملة

المسؤولية في قضايا الرعاية الاجتماعية ضائعة

ميساء الأحمد

كان زواجها الثالث، اعتقدت أنها ستر تاح بعد صراع مع زوجها الأول والثاني، ولكن لم تكن تدرك أنها ستكون ضحية للمرة الثالثة، وأن المأساة هي ذاتها تتكرر كل مرة.

باتت المحكمة الشرعية وأبواب المساجد الشغل الشاغل لرائدة عبد الغني من إحدى قرى طولكرم، يوماً تذهب لمتابعة قضية نفقتها هي وبناتها العالقة منذ عام 2009 حتى اليوم، وفي اليوم التالي تذهب لأبواب المساجد طالبة العون والمساعدة، تقول عبد الغني: «أنا لا أذهب لأشحد، ولكن أذهب وأبكي من حسرتي ومن قهري، حتى يعلم الناس قصتي، فلا أحد ينصفني في هذه الدنيا حتى القضاء».

زوج عبد الغني يرفض أن يطلقها، ولا يريد أن يدفع نفقة زوجته ونفقة ابنة السنة والثلاث سنين،ومن مسؤوليات رائدة أيضاً، ابنتاها من زوجها الثاني، ابنة الست سنوات والخمس سنوات، واللواتي ما زلت قضية نفقتهن عالقة لدى المحكمة منذ عام 2008.

قصة عبد الغني ما هي إلا قصة من فيض قصص النساء يعانين من مشاكل اجتماعية وأسرية، أكثرها يتعلق بالطلاق والعنف الجسدي واللفظي والحضانة والنفقة للمطلقات والأرامل والمعلقات. هؤلاء النساء يبحثن عن الرعاية الاجتماعية، تلك الرعاية التي تنصفهن وتقف بجانبهن، سواء من مؤسسات المجتمع المدني أو القضاء الفلسطيني.

القضاء ومؤسسات المجتمع المدني

فمن ناحية القضاء تقول رئيسة نيابة الأحوال الشخصية صمود الضميري، يوجد لدينا رعاية قضائية تنعكس على الوضع الاجتماعي للمرأة، سواء كانت أرملة أو مطلقة أو معلقة بحاجة لطلاق أو نفقة، أو أن الزوج لا يقوم بواجباته، فعملنا طابعه قضائي، ولكن ينعكس على الوضع الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني، تتحدث المحامية في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خديجة حسين: «نحن نقدم الاستشارات الداعمة لأوضاع النساء، ونقدم لهن أيضاً الاستشارات النفسية، ونعمل على قضايا الطلاق بسبب النزاع أمام القانون، ونقدم خدمات التقاضي ونعين المحامين للنساء المحتاجات دون أجر.

مع أن هذه المؤسسات تقدم المساعدة قدر الإمكان، إلا أن كثيراً من النساء تبقى قضاياهن عالقة وتأخذ وقتاً طويلاً. عبد الغني تقول بأنها عندما طلبت الطلاق من زوجها الثاني، ذهبت لإحدى المؤسسات النسوية لمساعدتها في قضية طلاقها، ولكن المؤسسة وافقت بأن تطلقها شريطة أن تبرء زوجها من النفقة عليها وعلى بناتها، وبعد طلاقها رفعت قضية النفقة في المحكمة، والتي ما زالت عالقة من 2008، مع أن وضع زوجها الثاني جيد.

إجراءات طويلة وقضايا عاجلة

وتشتكي رائدة من عدم إنصاف القانون ومماطلته، وتقول بأن زوجها لم يدفع لها مهرها المقدم ولا المؤخر، ولم يصرف عليها شيء منذ زواجها به، وتضيف: «لا ينفق عليّ، يراني ألم حاجتي وحاجة بنتاه من سلات القمامة ولا يسأل، يريد فقط أن يأكل ويشرب وينام وأنا أعمل، وبنفس والوقت لا يريد أن يطلقني، ووصل الأمر بأن لا يهمه من أين أحضر النقود حتى ولو بالحرام». وعن دور القضاء في مثل هذه الحالات تقول الضميري: «الإجراءات في القضاء لا يوجد فيها تحيز لرجل أو امرأة، فقط نسعى لتحقيق العدالة، ونكون حريصين أن لا تأخذ إجراءات التقاضي وقتاً طويلاً، ولكن يرجع ذلك للمحامي وآلية تعامله مع البيانات التي تقدم والدفوع، حيث أن القضاء يجب أن يأخذ حقه، والأمور لا تمشي بقضية السلق، لأنك تحكم في قضايا مصيرية مثل قضايا الحضانة والنفقة. أما الكاتبة في ديوان قاضي القضاة سيرين عبوشي تقول: «إن هذه الحالات بحاجة لإجراءات، مثلاً حسب هل الزوج موجود أم أن الدعوة ترفع غيابياً، وقضايا الدفوع يجب أن يثيرها المدعي، والنفقة تعد من الدفوع، وتستطيع المرأة في حالة عدم استلامها للمهر أن ترفع قضية، وفي حال كان الزوج متوفي يمكن للزوجة أن تطلب نفقة من المتولي بالإنفاق بعد الزوج مثل الجد، وهذه القضايا عادة ما تحتاج إلى شهود وإثباتات وبيانات وتقارير طبية».

من أي لها بكفيل

تكمل عبد الغني قصة معانتها وتضيف، بأن زوجها كان دائماً يضربها، حتى عندما كانت في شهرها التاسع أثناء حملها، وحاول مرة أن يكسر ظهرها، تقول: «أحس نفسي بأني سجينة وأريد من يحررني، الدنيا في عيني صغيرة جداً، ولا يوجد أحد ألجأ له، وأعاني من مشاكل صحية كثيرة، وأخشى على بناتي من الضياع». وأضافت بأن زواجها لا يفرق عن الزواج العرفي بشيء.

واشتكت رائدة من الصعوبات والإجراءات المقيتة لصندوق النفقة الفلسطيني، الذي يقدم المعونة للنساء في محاولة لتوفير الرعاية الاجتماعية لهن. عقبت على ذلك الضميري وقالت بأن صندوق النفقة قانون وعلى الناس ومؤسسات المجتمع المدني أن تطالب بتعديله، فهناك كثير من الأشياء المعيقة فيه، مثل صعوبة توفير الكفيل، خاصة في حالة الاحتياج العالي للنفقة، وأكدت على ذلك حسين، التي قالت بأنه من الصعب جداً على المرأة العادية إحضار الكفيل.

وفي حال صدر الحكم على الزوج ولم ينفذه قالت عبوشي، بأن الزوج في مثل هذه الحالات يسجن، إلا أن قضايا المتابعة في مثل هذه الحالات وبعد صدور الحكم لا تتم في المحكمة الشرعية، وهذه مشكلة قد تواجه النساء بعد صدور الأحكام في قضاياهن، حيث قالت الضميري بأنه لا يوجد متابعة بعد صدور الحكم القضائي، لأن الحكم يذهب لدائرة التنفيذ، التي لا تتبع للقضاء الشرعي، بل تتبع لسطلة القضاء النظامي، ونحن طالبنا بتعديل القانون بهذا الخصوص، بأن يكون هناك دوائر تنفيذ مستقلة تابعة للقضاء الشرعي، فليس من المهم فقط الحكم، المهم أن يكون هناك ضمانات تنفيذ عملية، كجزء من إجراءات التقاضي النهائية.

في قضايا الرعاية الاجتماعية، نجد كثيراً من الإشكاليات والثغرات، هناك إشكاليات في وعي المرأة لحقوقها، وأحياناً لا يكون لدى المرأة الجرأة بالمطالبة بحقها، والوضع الاقتصادي قد يلعب دوراً، فلا يكون للمرأة قدرة على توكيل محامي للدفاع عنها، وهنا يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني، التي تساهم في المرافعة المجانية، ومن الإشكاليات الأخرى التي يمكن أن نلامسها، عدم وجود تعاون مباشر ما بين القضاء الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني.

باقة زهر لأمي

بقلم نجوى غانم

حملت رياح مارس اللطيفة شذى أزهار اللوز، ونثرتها على طول الطريق المؤدي للمدرسة، بينما مشت تضع يديها الصغيرتين في جيبي زيها المدرسي، الذي بدا في حالة غير جيدة، رغم سنوات خدمته التي زادت عن ثلاث سنوات، لكنه بالرغم من ذلك كان نظيفاً، تحمل على ظهرها عشر سنوات من الفقر، وفي رأسها عقل يتقد ذكاءً ويحفظ لها مكانة لم يمنحها إياها يتمها وفقرها، تضرب بقدميها الأرض فتتناثر الرمال إلى الأمام. كانت مشغولة الذهن، تفكر في كلمات معلمتها عن إحضار مبلغ من المال لابتياع هدية لعيد الأم من مقصف المدرسة، الذي اعتاد أن يمتلىء بالهدايا المختلفة في هذه المناسبة بالذات، تعزيزا لدور المدرسة في الاهتمام بالأم، خاصة في يومها. كم ودت لو أنها تمتلك شواقل أربعة، لتباع لأمها زجاجة عطر صغيرة، عزمت بالأمس زميلتها الثرية «من وجهة نظرها»، أن تشتريها لأمها في اليوم التالي، فتمنت لو استطاعت هي الأخرى أن تفعل مثلها!

كانت تتمنى لو أنها استطاعت ادخار ثمن الهدية منذ بداية العام الدراسي، كما فعل الكثير من زملائها، لكن كيف تفعل وهي لا تحصل في الأساس على أي مصروف شخصي؟ إذ كل ما تستطيع أمها أن تعطيها إياه لتأخذه للمدرسة نصف رغيف، تحشوه بأي شيء يتوفر حينها في البيت، وإن لم تجد، فيكفي وحيداً أن يسد جوعها ويصبرها حتى عودتها للمنزل.

«لكن ليس ذنب أمي أنها لا تملك المال لتعطيني مصروفاً أدخر بعضه لأهديها شيئاً في عيدها، لا بد أن أحضر لأمي هدية اليوم، فهي لم تبتهج منذ حين، وهي تستحق أن تهدى تماماً كسائر الأمهات اللاتي يستطعن منح أبنائهن المال ليدخروه ويشترون لهن الهدايا في يوم الأم». هكذا كانت تحدث نفسها عندما مرت من أمامها فراشة جميلة خلابة الألوان، شدت ناظريها بعيداً قليلاً عن بحر أفكارها المهمومة، فأخذت تلاحقها بنظراتها حتى غابت بين الزهور.

كانت أزهار الربيع تغطي البقعة التي وقع بصرها عليها، فأدهشتها ألوانها الرائعة وأشكالها المختلفة، وعلى الفور منحتها أملاً في أن تصنع من المرج الممتد أمامها أجمل هدية مجانية تقدمها لأمها، فشرعت تقطفها بهمة وفرح كبير ملأ قلبها، لائمة نفسها كيف أنها لم تفكر من قبل في جمع باقة أزهار من البرية، تسعد بها قلب أمها الحزين، لكنها فجأة توقفت عن قطف المزيد حائرة في أن تقرر أمراً ما، ماذا لو ذبلت الأزهار قبل أن تصل لأمها؟ تجهمت ملامحها للحظات، لكن سرعان ما زال تجهمها، إذ لاحت لها فكرة وضع الأزهار في الماء إلى أن يأتي موعد انتهاء اليوم الدراسي، وهكذا تضمن تقديمها نضرة لأمها، فأخذت تسرع في جمع الأجمل من الأزهار مسرورة بذكائها. واستطاعت في طريقها للمدرسة الحصول على علبة معدنية جعلت منها مزهرية فور وصولها للمدرسة، إذ ملأتها ماءً، ووضعت بها باقة أمها وركنتها للجدار قرب قدمها في الفصل، وأخذت تختلس النظر إليها من حين لآخر لتطمئن على نضارتها.

دق الجرس معلنا انتهاء اليوم الدراسي، فانشغلت بإعادة أغراض المعلمة إلى خزانة الصف، حيث كانت الخزانة إحدى مسؤولياتها المتعددة في الفصل، وغفلت للحظات عن حراسة باقة أمها التي لم تجدها عندما عادت لتلتقطها من مخبئها الذي ظنته آمناً. اندفعت بجنون من باب الفصل، تبحث عن سارق أو سارقة الباقة، وسرعان ما لمحت الباقة تقفز بين المقابر المتاخمة للمدرسة، والتي اعتادت زميلتها «صابرة» أن تمر عبرها لتصل إلى حارتهم البائسة.

«إذن سرقت باقة أمي يا صابرة الشقية لتهديها لأمك! لا بأس، فأنا أعذرك، إذ لا يمكنك جمع الأشواك من حول القبور التي تمرين بها لتهديها لامك». هكذا حدثت نفسها وهي تهم الخطى لتعود للمرج مجدداً، لتصنع لأمها باقة جديدة، معلنة الصفح عن صابرة البائسة بينها وبين نفسها، غير أن ذكاءها خذلها هذه المرة، فلم يخطر ببالها أنها لم تسرق منها باقتها فحسب، بل سرقت فكرتها أيضاً، إذ ما أن لاح لها المرج من بعيد، حتى أذهلها رؤية عشرات الصغار ينكبون على المرج يحصدون أزهاره حصداً بأياد كانت تتمنى يوماً أن تقدم شيئاً، لوجه سكنه الأسى طويلاً، أملاً أن تصنع طريقاً للسعادة على ملامحه المرهقة!

خروجاً عن المألوف

الكاميرا تصور مستقبل أفضل لفتيات فلسطينيات

نادين أبو نبعة

«كل الجمال في عالم التصوير، الذي غير حياتي وشخصيتي، وجعلني أكثر ثقة بنفسي وأثار فضولي، وحياتي أصبحت منظمة بشكل أفضل»، بهذه الكلمات عبرت المتدربة آلاء عبد الكريم علي، عن سعادتها بهذه الفرصة التي حصلت عليها لتغير مجرى حياتها، لتبدأ من نقطة البداية لمستقبل أجمل.

هذه الفرصة اتاحها لها البرنامج التدريبي الذي نفذه برنامج التعليم في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة UN WOMEN، ومنظمة العمل الدولية 'IOL'، ومنظمة التعاون الألمانية 'GIZ'، ويشمل تدريب 20 فتاة على فن التصوير الفوتوغرافي، هذا البرنامج عنى الكثير للمتدربات. عن مشاركتها في المشروع تقول آلاء: «اقترحت علي إحدى سيدات النادي النسوي في بلدة فقوعة، التسجيل في دورة التصوير التي تنظمها الأونروا، خاصة أنني أنهيت المرحلة الثانوية ولم أكمل تعليمي الجامعي، فمن طبيعتي أحب كل شيء جديد وفريد من نوعه، وبعد مشاركتي في دورة التصوير الفوتوغرافي، داخلني شعور غريب من نوعه، إلى عالم مليء بالمغامرات والمفاجئات، ويختلف تماماً عن أي مهنة أخرى، والذي فاجئني كثيراً حصولي على درجة الدبلوم في التصوير بعد نهاية فترة التدريب. تتابع آلاء: «بعد الإنتهاء من التدريب، شاركت في عدة دورات، من ضمنها دورة الفوتوشوب تشمل دبلجة الصور، ودورة إدارة المشاريع وتشمل التخطيط بشكل أفضل للمشاريع من الناحية المادية والدعاية والإعلام وترويجها في الأسواق، رغبة في تطوير قدراتي وحباً في فن التصوير».

تصف المتدربة ميادة محمد سلامة المشروع بالرائع، لأنه رسخ هوايتها وزاد من معرفتها بعالم التصوير وجماله، كونها لم تملك الخبرة الكافية من قبل.

تواصل سلامة حديثها: «ساعدتني الدورة على اكتشاف بلدي والتعرف على مناطق وأحياء لم أسمع بها من قبل، إضافة لزيادة ثقتي بنفسي واكتساب مهارات جديدة، هذا الأمر أشعرني بالسعادة والإمتنان، لمن له الدور في اخراجي لعالم اكتشفت جماله حديثاً، وزادت رغبتي في العطاء والتطوروالبحث عن المزيد».

ترى المتدربة آلاء أبو الوفا، أن المشروع فتح أمامها فرصة للعمل والاستقلالية، وجعلها تشعر أنها قادرة بالاعتماد على نفسها، والانتاج وتوظيف ما تعلمته في الدورة وتطبيقه عملياً على أرض الواقع. تضيف: «من خلال العمل أستطيع أن اطور من قدراتي ومهاراتي في مجال التصوير، بحيث يهيئني ذلك للتفكير في المستقبل بالاستقلال وانشاء استديو للتصوير، وفتح المجال للفتيات بالتدريب والمشاركة في إدارة هذا المشروع، وبذلك أساعدهن على تطوير مهاراتهن في العمل، وتجعل مني شخصاً فعالاً ومنتجاً في المجتمع، وأيضاً يعطيني الفرصه لمساعدة الأهل في توفير الاحتياجات الخاصة، في ظل الأوضاع السيئه التي تمر بها بلادنا».

تنصح المتدربات الفتيات باستغلال أي مشروع أو دورات تدريبة، واستغلال أوقات الفراغ في تطوير الذات وليس تحطيمها، وأن يفتحن أبواب التطور ولا يغلقنها والخروج من نطاق البيت إلى عالم رائع فيه المتعة والفرح والشعور بأنك فرد فاعل وناجح في المجتمع، ولديك القدرة على الانجاز والعمل، ويصبحن عضوات منتجات في المجتمع. توضح مديرة برامج الأهداف الانمائية في UN WOMEN سهام رشيد، أن الهدف من البرناج التدريبي يتمثل في تحسين أوضاع الفتيات الاجتماعية والاقتصادية، ضمن إطار العمل على النوع الاجتماعي، حيث نفذ البرنامج على مدى تسعة أشهر، وركز على الجانب النظري والعملي، في إكساب المتدربات مهارات التصوير والمهارات الحياتية، إضافة للتدريب على برامج الحاسوب المتعلقة بالتصوير، لزيادة فرصهن في سوق العمل.

تؤكد رشيد أن المشروع ركز على خلق فرص عمل لفتيات، والعمل على ضمان الاستمرارية في العمل وتطوير الذات واخراج كل طاقات الابداع والتمكين الاقتصادي، خاصة ان المؤسسات لا تمنح فرص العمل لغير حاملي الشهادة الجامعية.

تبين مديرة برامج الأهداف الإنمائية أن آلية اختيار المتدربات تمت من خلال ترشيح مجموعة من الفتيات من قبل المؤسسات النسوية ومراكز الصبايا في كافة مناطق الضفة، وبعث طلبات للمؤسسة، التي اختارت المتدربات بشكل منظم ومدروس بعد التحاقهن لمقابلات، للتأكد من انطباق كافة الشروط على المتدربات، والتي تتمثل بأن يكون عمر المتدربة ما بين 19–21 عاماً، ولم تكمل التوجيهي أو الجامعة، وأهمية توفر الهواية والرغبة والالتزام والتحدي، خاصة أن فترة التدريب استمرت 9 شهور مع المبيت والعمل في اليل أحياناً.

وتشير رشيد، بأن إدارة المشروع تفكر في استثمار الفتيات في تغطية فعالياتنا وأنشطتنا، لنساهم في انخراطها في المجال التطبيقي، وعدم الاقتصار على فترة التدريب فقط، لتشعر المتدربات بأن هناك من يهتم بتنمية قدراتهن وتمكينهن في المجتمع، مضيفة، أن هناك خمس متدربات يعملن في استدويوهات التصوير في مناطقهن، وهذايدل على نجاح المشروع وتحقيق جزءاً من أهداف البرنامج التدريبي.

المرأة الفلسطينية في الأهداف الانمائية للألفية

الإبداع لا تحده الحدود ولا تمنعه المعيقات

طالبة فلسطينية تبتكر مسكنا بلا أعراض جانبية

يافا الكفارنة

لم تكن الطالبة أبو القمصان تدرك، عندما كانت في الصف العاشر، بأنها ستصبح عضواً في مؤسسة دولية، تجمع العديد من النخب العلمية حول العالم، لكنها بدأت تشق طريقها إلى نادي العظماء من تلك النافذة، بعد دخولها مسابقة أولمبيات الفيزياء، ثم لتكتشف خلال دراستها الجامعية عقاراً طبياً لتسكين الألم في موطنه فقط، دون المس بأعضاء الجسم الأخرى، وقد أثبت نجاعته خلال تجربته على الحيوانات في المختبر. كانت أبو القمصان تحلم وهي في المستوى الثالث في الجامعة بدراسة الطب، غير أن الأقدار ساقتها لدراسة الصيدلة، وخلال دراستها قرأت معلومة مفادها، أن هناك أطفالاً يولدون بلا إحساس، لكنهم يشعرون بالبرودة والحرارة، لكنها لم تمر عليها مرور الكرام، ما أوحى لها بفكرة إنتاج مسكن للألم، يقوم على نفس المنطلق، من خلال الجينات المسئولة عن هذا الخلل الوراثي.

وحول هذا الموضوع أجرت «صوت النساء» معها هذا الحوار:

كيف بدأت ميولك وكيف تطورت نحو الصيدلة؟

بدأت في الصف العاشر من أستاذ مادة العلوم، حيث كان يطلب منا البحث عن موضوعات معينة، وكان يهتم بي بشكل خاص، لأنني كنت الطالبة الأكثر تميزاً، وكان دوماً يخصني بالكتب ويعطيني موضوعات أبحث عنها في المكتبة والإنترنت.

كما أن وزارة التربية والتعليم كانت في حينه قد أعلنت عن مسابقة في أولمبيات الفيزياء، وكانت على مستوى المدرسة، وحصلت على الدرجة الأولى، وبعدها شاركت في مسابقة على مستوى محافظة غزة، وحصلت أيضاً على الدرجة الأولى، وكان ذلك مدخلاً لأن أصبح عضواً في مؤسسة «Communications Science»، وهي عبارة عن مجموعة من البروفسورات من أكثر من جامعة حول العالم.

في الصف الثاني عشر ترشحت عن محافظة غزة ضمن مسابقة أولمبيات الفيزياء، نظمتها «Communications Science» على مستوى العالم، وحصلت أيضا على الدرجة الأولى بتقدير 99.5%، فلم تصدق مؤسسة «Communications Science» الراعية للمسابقة، ما دفعها لإرسال البروفسور نوربرت هيرزوغ موفداً لها إلى غزة، وأجرى لي اختبار I.Q لحساب درجة الذكاء، وحصلت على درجة عالية، وبناء على ذلك أصبحت في عام 2009 عضواً في «Communications Science»، التي لطالما حلم بها علماء كثر على مستوى العالم. أصبحت أبعث لهم الكثير من الدراسات التي تم نشرها باسمي في مجلاتهم العلمية، وفي مستوى أول في الجامعة نشرت دراسة بعنوان (البروتينات المستهدفة من قبل الأدوية).

كيف تعرفت على المسابقة؟

أعلنت مؤسسة «Science Communications» عن مسابقة أحسن بحث طبي في العالم، فتقدمت للمسابقة بفكرة اختراع دواء طبي مسكن للألم بدون أعراض جانبية، يعمل فقط على أماكن الألم. كنت من بين 500 طالباً على مستوى العالم ممن تقدموا للمسابقة، تم تصفيتهم إلى 55 طالباً، ثم إلى 15 طالباً، ثم طلب مني أن أبدأ بالتنفيذ، وقد استمر العمل نحو ستة أشهر، منها شهران في جمع المعلومات الأولية.

ما هي الفكرة التي يقوم عليها الدواء؟

جاءت فكرة هذا العقار من أن هناك أطفال يولدون ولا يستطيعون الإحساس بالألم، إلا أنهم يميزون بين الساخن والبارد، ومن هنا فكرت في أن أصنع عقاراً، يجعل الإنسان الطبيعي في مرحلة معينة لا يشعر بالألم، مثل هؤلاء الأطفال.

هؤلاء الأطفال لديهم طفرة في جين معين وهو SCA9A، وهو المسئول عن فتح ثغرات في قنوات صوديوم، اسمها Nav1.7، عندما تفتح الثغرات تمر الإشارات العصبية للإبلاغ عن الألم، مما يسبب الشعور بالألم، وهذا المصل يغلق هذه الفتحات بالتحديد ويعطل الإشارات العصبية، ولا يشعر الإنسان بالألم، فقط لمدة محدودة، ولأن هذه الثغرات موجودة فقط في العصوبات المسؤولة عن الألم عند انغلاقها، نضمن منع الألم بدون تأثير على أي أجسام أخرى، ككل المسكنات الموجودة، التي تغلق كل قنوات الصوديوم الموجودة في الجسم، ما يؤثر على القلب والدماغ بشكل أساسي.

هل قمت بعمل التركيب الكيمائي الخاص به؟

نعم وقد اختبرت العقار عن طريق برامج كمبيوتر خاصة تحاكي جسم الإنسان، قمت ببرمجتها بنفسي، وأعطت نتائج مذهلة، أدت إلى تركيب العقار. كل ما توصلت إليه أدخلته على لغة برمجة معينة، وخرج عندي هذا الخليط الدوائي، وأجريت عليه تعديلات بحيث يكون رخيص الثمن وناجعاً. ولأنه لا تتوفر لدينا إمكانيات اختباره على الحيوانات والإنسان أرسلته إلى «Communications Science» وقاموا باختباره في مختبراتهم، وبعد أن أثبتت نجاعته، توجه وفد من ستة بروفسورات إلي غزة من المؤسسة، وعرضت عليهم كل الخطوات التي قمت بها خلال مراحل البحث التي أجريتها على الموضوع، وفي شهر آذار سوف يتم الإعلان عن الدواء والمشاريع الـ 15، ومنحهم براءات اختراع، وسوف يتم الإعلان عن المؤتمر على مرأى كل العالم، وقد أخبرتني المؤسسة خلال مراسلاتها، أن هذه الأبحاث الـ 15 سوف تكون منها جائزة نوبل للسلام للعلوم.

ما علاقتك ببرمجيات الحاسوب؟

العمل الذي تقوم به «Communications Science»، أن تبني جيلاً يفهم في كل شيء، وقد كانوا يرسلون لنا منشورات للتعلم، وقد حصلت أيضاً على دورة «سوشيال نت وورك».

هل تعتقدين أن فترة ثلاثة أشهر كافية لاختبار كفاءة العلاج على البشر؟

ما يحدث أنهم اثبوا فعالية العلاج على الحيوانات، كما أن برامج الكمبيوتر مصممة لتحاكي جسم الإنسان، لكن من الناحية العملية هناك بعض الاختلاف، وبعد أن تم اختباره، سوف يتم تسجيل براءة الاختراع باسمي في مكتب تسجيل براءة الاختراع في أمريكا، وبعد ذلك هناك عرض من أكثر من شركة أدوية، وبعد بيعه لشركات أدوية، تقوم هي بتصنيعه، ومن ثم تقر منظمة عالمية اسمها«U.S. Food And Drug Administration» تداوله أم لا.

هل اتفقت مع شركات أدوية؟

لم نتفق مع أحد حتى الآن، لأننا لا نعرض المركب إلا بعد الحصول على براءة الاختراع، خشية سرقته، وقد حصلت على عرض من شركتين محليتين هما «الخليل للأدوية» و«بير زيت»، ومن الخارج سبع شركات.

ما هي العقبات التي واجهتك خلال مراحل اكتشاف العقار؟

أكثر العقبات كانت الحصول على المعلومات، لأن معظم المواقع الالكترونية والمكتبات العلمية تحتاج اسم مستخدم وكلمة مرور حتى تدخلها، وهذا غير متاح سوى للبروفسورات، ولم يكن هذا متوفر لدي، لذلك كنت أسعى لتوفير مصادر أخرى من مكتبة الجامعة، أو أسأل بروفسورات من «Communications Science»، أرسل لهم الأمور التي توقفت عندها وهم يساعدونني. كما أن فكرة المشروع كانت مستمدة من فقدان بعض الأطفال للإحساس عند الولادة، الذي مرده إلى الطفرات الجينية، ولا يوجد أحد في غزة سبق أن عمل على الجينات، وعندما كنت أسأل دكاترة الجامعة، لم يكن لدى أحد القدرة على إفادتي في مسألة الجينات، لذا كنت أتعلم استخلاص الجينات من «يوتيوب».

أما على الصعيد الاجتماعي، فعندما كنت أتبادل الأفكار مع الكبار، من دكاترة أو أهل، كانوا يرون أن هذه الأفكار كبيرة قائلين: «اتركي هذه الخرافات لغيرك، وركزي على دراستك». وهذا ما دفعني للبحث سراً في بداية مشروعي، هرباً من تهكمات البعض.

هل طلبت منك «Communications Science» متابعة إنجاز المشروع لديهم؟

نعم طلبوا مني أن اذهب وأعمل عندهم الأبحاث، ووعدوني بأنهم سوف يوفرون لي كل الإمكانيات، إلا أنني رفضت، لأن هذا الأمر سيجعلهم ينسبون عملي لهم.

أريد أن يعلم الجميع أن فتاه من غزة في ظل الحصار والشح الشديد في الإمكانيات المادية والعملية، اكتشفت هذا المصل خدمة لأبناء شعبها بالدرجة الأولي.

كنت سعيدة جدا عندما كان الطلاب والبروفسورات يسألونني عن غزة، لأنهم لا يعرفون سوى إسرائيل، وأين هي، كنت أوضح لهم دوماً ما هي فلسطين وعلاقتها بإسرائيل، وكنت دوماً ولا زلت فخورة بأني فلسطينية أحمل قضية.

الخندقجي تعلن إضرابها أيضاً

٤٣ يوماً على معركة الأسيرة هناء الشلبي مع الأمعاء الخاوية

رام الله - عزيزة نوفل

بعد 43 يوماً على إضراب الأسيرة الفلسطينية هناء الشلبي، في سجون الاحتلال احتجاجاً على اعتقالها الإداري بغير تهمة، يبدو مشهد التضامن الشعبي معها في تراجع مستمر، بالرغم من مناشدات المؤسسات العاملة في شؤون الأسرى، لتصعيد التضامن معها، وخاصة بعد تردي حالتها الصحية بشكل كبير.. الأسيرة هناء، وهي من قرية برقين غربي مدينة جنين، أعلنت إضرابها عن الطعام إثر إعادة اعتقالها، بعد أقل من أربعة أشهر من الإفراج عنها، ضمن الشق الأول من صفقة التبادل في تشرين أول الماضي، وتحويلها إلى الاعتقال الإداري سته أشهر مباشرة. يقول والد الأسيرة الحاج يحيى الشلبي، الذي خاض إضراباً لأكثر من ثلاثة أسابيع، تضامناً مع أبنته، أن هناء عانت الكثير من الاعتقال الإداري، وهي التي قضت أطول فترة اعتقال إداري بين الأسيرات لمدة عامين متواصلين. يتابع والد الأسيرة: "أبنتي أعلنت إضرابها عن الطعام، احتجاجاً على اعتقالها وإهانتها وضربها والاعتداء عليها، وإجبارها على التفتيش العاري أثناء نقلها إلى التحقيق". وقال الوالد، الذي يخشى على حياه أبنته بعد تردي حالتها الصحية بشكل كبير، كما أبلغه المحامون، أن أبنته لن تتراجع عن قرارها ومطلبها العادل بالإفراج عنها.

مماطلة من المحكمة

وكانت محكمة الاحتلال الصهيوني، وبعد مرور ثلاثة أسابيع على إضراب هناء، قررت تخفيض مدة حكمها الإداري إلى أربعه أشهر، بدون أيه ضمانات بعدم تجديد هذا الاعتقال فترة إضافية، وهو ما رفضته الأسيرة الشلبي وهيئة دفاعها. هذا الرفض، جعل المحكمة تحيل قضية الشبلي إلى النيابة العامة وهيئة الدفاع عنها، للتوصل لصفقة بينهما، وهو ما أعلن بعد أسبوع عن فشله، وذلك بسبب تعنت نيابة الاحتلال، كما يقول رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس، وعدم القبول باقتراحات النيابة والإصرار على مقترحات غير مقبولة من هناء، ولا من هيئة الدفاع.

قال فارس: "طرحوا علينا عدة اقتراحات وخيارات كانت مرفوضة بالمطلق، من بينها إبعاد الأسيرة إلى الأردن أو القطاع، وهو امر غير مقبول لدينا من حيث المبدأ، ولو كان ليوم واحد". وأشار فارس، إلى أن هذا التعثر في الوصول إلى اتفاق بين الدفاع والنيابة، أحال قضية استئناف الأسيرة للمحكمة من جديد، حيث ثبت القاضي قرار اعتقالها مرة أخرى في المحكمة، ورفض تقديم أيه ضمانات، بأن يكون تنزيل الحكم جوهري، أي لا يتم تجديده مرة أخرى. قال فارس، أن هذا القرار من قبل المحكمة يعني الحكم على الأسيرة هناء بالإعدام والموت البطيء، خاصة أن لجنة الأطباء لحقوق الإنسان، حذرت من إمكانية إصابتها بموت مفاجئ جراء تآكل عضلات جسمها، خاصة عضلة القلب. جاء قرار المحكمة أيضاً، تعطيلاً وفشلاً لجهود دولية وعربية بذلك، للضغط على المستوى السياسي الإسرائيلي للإفراج عن الأسيرة الشلبي، وبالتحديد من قبل الجانب المصري، الذي اقترح الإفراج عن الأسيرة الشلبي بشرط إبعادها إلى رام الله.

تضامن من قبل الأسرى

إصرار الأسيرة الشلبي على إضرابها بالرغم من تعنت الاحتلال بالإفراج عنها، وتردي صحتها إلى هذا الحد، جعل العديد من الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني يعلنون الإضراب التضامني معها، الذي وصل عددهم إلى 30. أكثر من ذلك، جاء إضراب الأسيرة أماني الخندقجي 27 عاماً، التي اعتقلت في 20 من الشهر الحالي، من منزلها في مدينة نابلس، مساند لإضراب الشلبي وداعم له.

الأسيرة الخندقجي، قالت لمحامي مؤسسة الضمير، الذي قام بزيارتها في سجن عسقلان، أن إعلانها الإضراب منذ اليوم الأول لاعتقالها، جاء احتجاجاً على اعتقالها بلا سبب ولا تهمة موجهة إليها. أشارت الخندقجي، أن التهمة التي وجهت إليها، هي إدارتها لصفحة على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك)، تعنى بشؤون الأسرى، وإذا كانت هذه الصفحة تابعة لأي جهة أو تنظيم سياسي، لكن الأخيرة رفضت التهمة، وأصرت على أنها مبادرة شخصية.

تطوير لأساليب للتضامن

بالرغم من الظروف السيئة التي وصلت إليها الأسيرة الشلبي، بدا واضحاً تراجع التضامن الشعبي مع قضيتها وباقي الأسرى، الذين يواجهون ظروفاً معيشية صعبة للغاية، في ظل تصاعد الإعتداءات بحقهم. تقول الأسيرة المحررة عطاف عليان، من رابطة نساء أسرن من أجل الحرية، أنه من المهم في هذه الفترة تطوير أدوات التضامن مع الأسيرة الشلبي، وابتكار طرق فعاليات جديدة، لخلق حالة من الحماس والتجدد لدى الشارع. وأشارت عليان، إلى أن التكرار في الفعاليات يحدث حاله من الملل، ويوصل الشارع الفلسطيني لقناعة بعبثية هذا التضامن والتحرك. قالت عليان، أن وضع الأسيرة هناء وكل الأسرى المضربين، يجب أن يحث الجميع على التحرك، فهي تقتل أمام أعيننا، بدون أن نستطيع تقديم المساعدة لها ونجدتها.

المطلوب الأن، برأي عليان، إيجاد طريقة للتفاعل القلبي الذي يؤدي إلى ثورة داخلية لدى كل منا تترجم بمشاركة حقيقة، وأن لا يبقى الجميع صامتاً، كمن يشارك السجان في جريمته. قالت الشلبي، أن انضمام الأسيرة الخندقجي لنضال الأسرى وإضرابهم، يقوي عزيمتها ويرفع معنوياتها، بأنها ليست وحيدة، ويجعلها أقوى في مواجهة السجان. وفي المقابل، فإن امتداد رقعة الإضراب وارتفاع عدد الأسرى المضربين عن الطعام، يقلق السجان ويربكه، ويقوي كفة الأسرى أكثر.

عدسة: عصام الريماوي

تجميد المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ... إنجاز ولكن

فداء البرغوثي

تظهر القوانين الوضعية الإجحاف الموجود بحق المرأة، التي تعمل بدورها على تعزيز فوقية الرجل وسيطرته في هذا المجتمع، كما تبين الشرعية التي يستخدمه الرجل من أجل تعنيف المرأة، فقانون العقوبات مبني على أن المرأة تابعة للمجتمع وللرجل وليست كائناً إنسانياً بحد ذاته له حقوقه.

وكان الرئيس محمود عباس قد أصدر قراراً بقوة القانون بتاريخ 15 أيار 2011، يقضي بوقف العمل بالمادة (340) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960، النافذ في الضفة الغربية. كما ينص القرار على تعديل نص المادة (18) من قانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936، النافذ في قطاع غزة، بحيث تضاف في آخر المادة عبارة (ولا يشمل ذلك جرائم قتل النساء على خلفية «شرف العائلة»).

صوت النساء، التقت عدداً من النشيطات النسويات، اللاتي تحدثن بدورهن عن خطوة الرئيس محمود عباس لأهميتها، وعن الخطوات الأخرى التي يجب العمل عليها، من أجل منع ارتكاب الجرائم بحق النساء والفتيات الفلسطينيات، لا لشئ إلا لكونهن إناث.

وفي البداية تشير الناشطة النسوية ريما نزال، عضو في المجلس الوطني الفلسطيني وفي الأمانة العامة للإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، أن التعديلات جاءت بناء على خصوصية الجريمة البشعة التي ارتكبت بحق المواطنة آية إبراهيم براذعية، 21 عاماً، من سكان قرية بيت صوريف، شمال غرب محافظة الخليل، جنوب الضفة الغربية، والتي عثرت الشرطة الفلسطينية على جثتها متحللة داخل بئر مياه في القرية، بتاريخ 07 مايو 2011. كما جاءت بناء على ردود فعل الرأي العام على مقتلها والتشويه الذي لحق بها كما عائلتها. وبالتالي، هذه الظروف دفعت بالرئيس عباس، إلى وقف العمل بهذه المواد، حتى لا يتم استغلال مثل هكذا مواد أو بنود، للتنصل من الجرائم التي ترتكب بحق النساء، والتي عادة ما ترتكب بدوافع لا تمت بصلة لما يسمى بالشرف، وإنما نتيجة دوافع أخرى مادية أو انتقامية، أو بناء على شائعة وغير ذلك، إلا أنها عادة ما يتم إلصاقها بما يسمى بالشرف، كتبرير لمصادرة حقها بالحياة، مشيرة إلى أن ذلك يعود إلى الثقافة الذكورية، التي ترى بأن جسد المرأة حق للعائلة، وبالتالي قرار حياتها أو موتها يقع تحت تصرف العائلة.

وترى نزال أن خطوة الرئيس بوقف العمل بالمادة (340) والمادة(18)، يعتبر بمثابة إنجاز على طريق التعديل الكامل لكل المواد الموجودة في قوانين العقوبات المعمول بها في الأراضي الفلسطينية، على قاعدة أن هناك الكثير من المواد القانونية مثل مادة (98)، تشكل عنصراً خطراً على حياة النساء، إذ عادة ما يتم الاستناد إليها لتبرئة الجاني وتجريم الضحية، وذلك من خلال إقرار قانون عقوبات فلسطيني يتناسب وروح العصر، مشيرة إلى أن مسودة قانون العقوبات الفلسطيني التي قيمت من قبل العديد من الخبراء بما فيهم الخبراء المصريين، تعتبر من أرقى المسودات التي تراعي الحقوق الإنسانية العامة على قاعدة المساواة الكاملة بين المواطنين، لكن غياب المجلس التشريعي بفعل الوضع السياسي يحول دون المصادقة عليه.

وتشير الناشطة النسوية خديجة حباشنة، إلى أن وقف العمل بالمادة 340 من قانون العقوبات، كانت من بين أولويات الحركة النسوية، على اعتبار أن بقاءها كما هي يشجع على مزيد من جرائم قتل النساء، رغم أن مرتكب مثل هذه الجرائم يجب أن تتم محاكمته كمجرم بدون إلغاء أو تخفيف للحكم عليه.

ولكن هنالك حيثيات تشكل في جوهرها مخرجاً لكل أولئك الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم، مثل تحريض من هم تحت السن القانونية على ارتكاب الجريمة، أو إدعاء أسباب أو ظروف مغايرة للحقيقة والواقع. وتتساءل علي، إذا كان بالإمكان معالجة جميع هذه الحيثيات في غياب مجلس تشريعي مستنير، أو إذا كان القانون الأساسي يسمح بإصدار مراسيم رئاسية لمعالجة جميع الحيثيات، ولكن وبكل الأحوال، يجب على جميع المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والمرأة، أن تستمر في الضغط لإيقاف قتل النساء تحت أي ظرف أو أي عذر.

أما المحامية فاطمة المؤقت، مدير عام صندوق النفقة الفلسطيني، فتشير بدورها إلى أنه عند النظر إلى (قانون العقوبات الأردني رقم 16 لعام 1960)، الساري المفعول في الضفة الغربية، نجد أنه نص صراحة على العذر المحل في القتل، هذا بالإضافة إلى اعتبار الفعل الجرمي في الأحوال الأخرى، التي لا تتوفر فيها شروط الإعفاء من العقاب أو الدفاع الشرعي إذا كان بدافع الشرف (ولو على سبيل الاشتباه) أنه سبب مخفف للعقوبة، متروك لتقدير المحكمة وفقاً للقانون. والمقصود هنا هو العذر المخفف المنصوص عليه بموجب أحكام المادة 340 من قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960، المعمول به في الضفة الغربية، والتي تنص مادتيها على:

1. يستفيد من العذر المحل، من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه حال التلبس بالزنا مع شخص آخر وأقدم على قتلهما أو جرحهما أو إيذا كليهما أو أحدهما.

2. يستفيد مرتكب القتل أو الجرح أو الإيذاء من العذر المخفف إذا فاجأ زوجته أو أحد أصوله أو فروعه أو أخواته مع آخر على فراش غير مشروع. (قانون العقوبات رقم 16 لعام 1960).

وعليه، نلاحظ بأن المشرع الأردني قد فرق بين حالتين من خلال نص المادة السابقة، فقد فرق بين من يفاجئ زوجته أو إحدى محارمه حال التلبس بالزنى، وحالة من يفاجأ بحالة مريبة تدعو إلى الشك والاشتباه، وهي ما عبر عنه الشرع الأردني بمصطلح «فراش غير مشروع». ففي الحالة الأولى يمنح مرتكب القتل أو الإيذاء حق الاستفادة من العذر المحل، في حين يمنح في الحالة الثانية حق الاستفادة من العذر المخفف فقط، والسبب في هذا هو الفرق في مقدار الاستفزاز، فالحالة الأولى تفرض أن الزوج قد فاجأ زوجته أو إحدى محارمه متلبسة بجرم الزنى.

وهذا يعني أنه ضبطها في ظروف تحمل على اليقين بخيانتها له، والمساس بشرفه وشرف أسرته، بينما لم يصل الأمر في الحالة الثانية إلى ذات المستوى إذا ضبطها في ظروف مريبة تحمل على الشك والاشتباه فقط.

بالمقابل، نجد أن المرأة التي تضبط زوجها أو أخاها متلبسا بالزنى فإنها لا تستفيد من العذر المحل من العقاب المنصوص عليه في المادة المشار إليها، في حال قامت بقتله الأمر الذي يشكل تمييزاً واضحاً بين الجنسين في الحكم، ويكرس مبدأ دونية المرأة وخرقاً للدستور الذي أكد على مبدأ المساواة أمام القانون.

بالرغم من وجود المادة 340، والتي تستبعد الأعذار الخاصة التي تعفي الذكور من ممارسة العنف على الإناث من الأقارب، لارتكابهم جرائم شرف، إلا في حال ضبطهن متلبسات أثناء اقتراف الإثم، فإن العديد من جرائم القتل التي يقوم بها الأقارب الذكور عادة، تستدعي مواد أكثر عمومية، لا تشتمل على مثل تلك الشروط الصارمة. وهكذا، فإن الذكور ممن اقترفوا جريمة قتل الأنثى عمداً، تمت محاكمتهم بموجب المادة 326 (القتل عمداً) التي تنص على أن من يقتل إنساناً عمداً يعاقب بالسجن 15 عاماً مع الأشغال الشاقة (المادة 326، 1960). أو المادة 328 (القتل المبيت) التي تشير إلى أن من يقتل عمداً يحكم عليه بالموت:

إذا اقترف الفعل عمداً بنيّة مبيّتة بالقتل.

إذا اقترف الفعل كتمهيد لإيقاع جريمة، أو لمساعدة شركاء متآمرين أو محرضين على مثل تلك الجريمة، أو لمنعهم من الوقوع تحت طائلة العقاب.

إذا اقترف الفعل مع سوابق من الفاعل (المادة 328، 1960).

وأخيرا نقول وللأسف فإن مرتكبي القتل العمد، والقتل المبيت، يمكن أن يستفيدوا من «العذر المخفف» الذي يخفض عقوبتهم إذا وجدت بيّنة على الإستثارة. وعلى سبيل المثال، بحسب المادة 98، تتاح الرحمة إذا: 1. اقترفت الجريمة في حال كون المتهم في وضع هياج.

2. مارست الضحية عملاً «غير محقّ» أو عملاً غير قانوني.

3. اشتمل العمل الذي مارسته الضحية على عنصر «الخطر». وفضلاً عن ذلك يمكن تخفيض الحكم بتأثير «الأسباب المخففة»، إذا وجدت بيّنة على المصالحة بين القاتل وعائلة الضّحية، من مثل موافقة العائلة على التخلي عن حقها في متابعة المزيد من الفعل (المادتان 99، 100).

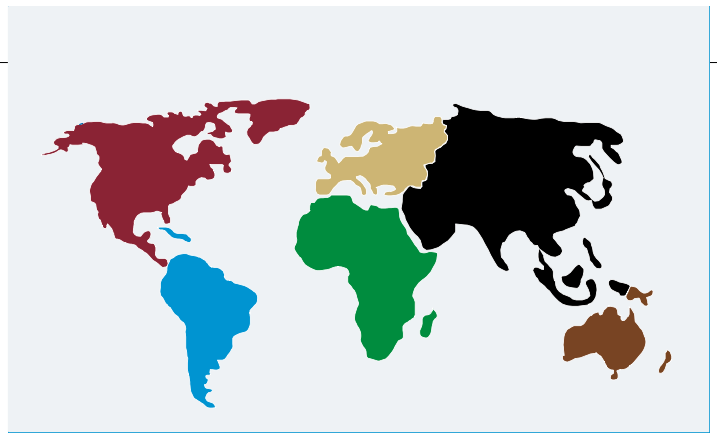

نساء وأخبار

تحويل الرواتب الى الزوجات للحيلولة دون خيانة الأزواج

إندونيسيا: في إطار مكافحة الخيانة الزوجية، من قِبل الرجل، اتخذت جورونتالو، إحدى المقاطعات الإندونيسية قراراً بتحويل رواتب الموظفين الشهرية إلى الزوجات، كي لا يتحول المال في يد الزوج إلى عنصر إغراء وتشجيع على ارتكاب الرذيلة. ووفقاً لتصريح المتحدث باسم المقاطعة ريفلي كاتيلي، فإنه يصعب على الرجال التحكم بشهواتهم، الأمر الذي يدفعهم إلى إقامة علاقات ثانوية، مما دفع السلطات للتدخل للحد من تفشي هذه الظاهرة والحيلولة دون انتشارها. وعبر كاتيلي عن ثقته بأن هذه الإجراء سيعود بنتائج إيجابية، بحيث يتقلص عدد الخيانات الزوجية شيئاً فشيئاً، ومن ثم تختفي هذه الظاهرة في المقاطعة بشكل تام..

وأضاف أن هذه الخطوة لقيت استحسان 90% من الأزواج، على الرغم من أنها ستسمح للنساء المتزوجات معرفة الرقم الحقيقي لرواتب أزواجهن.

ويرى مهتمون أن إجراءً "قاسياً" كهذا لا يعالج أسباب المشكلة، بل نتائجها، ويحرم الرجل من علاقات بريئة ومن متعة اللقاء بأصدقائه، مما يجعله يستاء إزاء الوضع الجديد، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على حياته الزوجية. ويتساءل هؤلاء عن المغريات بالنسبة للمرأة إذا ما وقعت أموال زوجها في يدها، وعن قدرتها على التحكم بنفسها، كي لا تصرف هذه الأموال على أمور يعتبرها الرجال في معظم الأحيان غير ضرورية أو زائدة عن الحاجة.

اليونسكو تقدم ١٢٠ خريطة للمسار التعليمي

فرنسا: قدمت اليونيسكو، الأطلس الجديد لقضايا الجنسين والتعليم، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة لعام 2012. ويشمل الأطلس الجديد الفريد من نوعه أكثر من 120 خريطة ورسماً بيانياً وجدولاً، تتضمن مجموعة واسعة من المؤشرات الموزعة بحسب الجنسين، تولى إعدادها معهد اليونيسكو للإحصاء. ويتيح هذا الأطلس للقراء أن يتمثلوا المسار التعليمي للفتيات والفتيان، من حيث إمكانية الانتفاع بالتعليم، والمشاركة في الأنشطة التعليمية، والتقدم من مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي إلى مرحلة التعليم العالي.

ويبرز الأطلس نطاق التغييرات التي سجلت في أوجه التفاوت بين الجنسين منذ عام 1970، ومدى تأثر أوجه التفاوت هذه بمجموعة من العوامل، منها الثروة الوطنية، الموقع الجغرافي، والاستثمارات الخاصة بالتعليم والتخصصات الدراسية.

وفي هذا السياق، قالت المديرة العامة لليونيسكو، إيرينا بوكوفا: «يشكل هذا الأطلس نداءً من أجل العمل، فالارتفاع الذي شهدته معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الإبتدائي، دليل واضح على الإرادة السياسية القوية على تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولكن أشواطاً بعيدة ينبغي أن تقطع لتحسين أوضاع الأعداد الكبيرة من الفتيات والنساء المهمشات، اللاتي لا يزلن محرومات من حقهن في التعليم. ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية لهذا التمييز والتركيز على الأشخاص الذين هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة».

وكانت الفتيات في شتى أنحاء العالم، أول من استفاد من الجهود الهائلة التي بذلت لتعميم التعليم الإبتدائي، ولا سيما منذ عام 1990، ونجح ثلثا بلدان العالم في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الإبتدائي، علماً بأن الالتحاق بالتعليم الثانوي لا يزال تحدياً تواجهه الفتيات في الكثير من المناطق، وبخاصة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وفي جنوب وغرب آسيا. وثمة معلومات تفيد بأن الفتيات اللاتي ينجحن في الانتقال إلى التعليم الثانوي، يحققن نتائج أفضل في دراساتهن مقارنة بالفتيان.

جزائري يذبح ابنته لاكتشافه صور ممثلين على هاتفها

أقدم جزائري على ذبح ابنته البالغة من العمر 16 عاماً، بعد أن اكتشف وجود صور لبعض الممثلين على هاتفها المحمول، ما أثار غضبه بشدة وارتكب جريمته. واهتزت بلدية برج منايل، 30 كيلومتراً شرق عاصمة الولاية بومرداس الجزائرية، على وقع الجريمة؛ حيث عُثر على جثة الفتاة ملقاة وسط بركة دماء في مسكنها العائلي. وذكرت صحيفة "النهار" الجزائرية 24 آذار، أن الفتاة تعرضت لعملية اغتيال بشعة، باستعمال سكين وأداة حادة من قبل والدها، الذي قام بذبحها من الوريد إلى الوريد.

وقالت صديقة مقربة من القتيلة، إن الضحية واسمها «ليديا» من مواليد 20 شباط 1996م، هي الابنة الثانية لوالديها المنفصلين؛ حيث عاشت بصحبة شقيقتها الكبرى مع والدهما، الذي تزوج بعدها ورُزق من زوجته الثانية بثلاثة أبناء، فيما رُزقت أمهما من زوجها الثاني بولدين.

ونقلت الصحيفة عن أحد الجيران قوله، إن الوالد «ب.مجيد»، قام صباح يوم الجريمة باصطحاب زوجته وأبنائه إلى منزل عائلتها، لتمضية بعض أيام عطلة الربيع، وعندما عاد إلى مسكنه انفرد بالضحية، في الوقت الذي كانت شقيقتها في المدرسة.

وأضافت أنه اكتشف على هاتفها المحمول بعض الصور التي يتناقلها المراهقون فيما بينهم؛ كصور الممثلين الأتراك والأمريكيين وبعض لقطات أفلامهم، ما أدخل الشك في نفس الوالد الذي لم يتوان عن ذبح ابنته.

وبدأت الشرطة الجزائرية التحقيق في الجريمة، بعد أن سلم المتهم نفسه، واعترف بارتكاب الجريمة، فيما أمرت النيابة بحبسه على ذمة التحقيقات بتهمة القتل العمد.

الحلقة 2

الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المرأة الفلسطينية

المحامي علي ابوهلال

تبدأ صوت النساء بدراسة الانتهاكات الإسرائيلة لحقوق المرأة تباعاً، حيث سنخصص في كل عدد منها حلقة تبحث أحد الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة الفسطينية، مستعرضين أهم هذه الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تتناقض مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ومع القانون الدولي، ومسؤولية الأمم المتحدة تجاهها.

(الحلقة الثانية)

أولاً: انتهاك الحق في الحرية / الإعتقال التعسفي

هناء الشلبي نموذج الأسيرة المناضلة من أجل حرية المرأة وانعتاقها من سجون الاحتلال.

اقترن الحق في الحرية بالحق في الحياة، وورد النص عليها في المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه»، كما نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن: «الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمى هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً».

ومنذ الأيام الأولى لخضوع الأراضي الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في حزيران عام 1967، مارست سلطات الاحتلال انتهاك حرية المرأة الفلسطينية، وقامت بشن حملات اعتقال تعسفية متتالية بحقها، وتشير معطيات المؤسسات الحقوقية ذات الصلة، أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد اعتقلت حوالي 15 ألف امرأة فلسطينية دون تمييز بين كبيرة في السن أو طفلة قاصرة، منذ عام 1967.

شهدت الانتفاضة الأولى عام 1987 أكبر حملة اعتقالات للنساء الفلسطينيات، حيث وصل عدد حالات الاعتقال إلى 3000 أسيرة فلسطينية، ومنذ العام 2000 حتى نهاية عام 2009 بلغ عدد حالات الاعتقال في صفوف النساء الفلسطينيات 900 امرأة.

وفي منتصف 2009 تراجع عدد الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، إذ بلغ عددهن 36 أسيرة فلسطينية بعد أن تم الإفراج عن 21 أسيرة فلسطينية مقابل شريط فيديو سلمته حركة حماس لإسرائيل، عن الجندي الاسرائيلي الأسير جلعاد شاليط يوم 1/10/2009.

وتم الافراج عن العدد الأكبر منهن ضمن صفقة تبادل الأسرى التي تمت أواخر العام الماضي بين حركة حماس وسلطات الاحتلال، مقابل الافراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، في حين بقي في الأسر 9 أسيرات هن، سعاد أحمد عبد الرؤوف، ولينا أحمد صالح الجربوني، وخديجة كايد طه أبو عياش، ومنى مناع (دار حسين)، وبشرى الطويل، وفداء أبو سنينه، وهنيه منير علي ناصر، رانيه هلسه (أبو صبيح)، وورود ماهر قاسم.

بعد ذلك واصلت سلطات الاحتلال اعتقال النساء، واستمرت في ممارسة أبشع أنواع القهر والقمع والتعذيب بحقهن في سجون الاحتلال، ولا تتعامل معهن باعتبارهن أسيرات لهن حقوق إنسانية أو قانونية كما تنص على ذلك المواثيق والاتفاقات الدولية ذات الصلة، بل يجري في أحيان كثيرة احتجازهن مع السجينات الجنائيات، وتنهتك حقوقهن الأساسية وكرامتهن الإنسانية.

وإلى جانب كل هذه الممارسات التعسفية بحق المرأة الفلسطينية، تواصل سلطات الاحتلال اعتقال المرأة بصورة تعسفية، حيث أعادت اعتقال الأسيرة المحررة هناء الشلبي في السادس عشر من شهر شباط الماضي، وحوّلتها إلى الاعتقال الاداري، ومنذ ذلك اليوم أعلنت هذه الأسيرة المناضلة الإضراب عن الطعام حتى إطلاق سراحها، وحتى إلغاء سياسة الاعتقال الإداري بحق الأسيرات والأسرى الفلسطينيين، وهي بذلك تواصل الطريق الكفاحي الذي بدأه من قبلها الأسير المناضل خضر عدنان، والذي واصل إضرابه عن الطعام لأكثر من شهرين متتاليين، الأمرالذي هدد حياته بخطر الموت، ولم يوقف إضرابه الطويل عن الطعام إلاّ بعد أن وافقت سلطات الاحتلال على إطلاق سراحه بعد انتهاء مدة اعتقالة الإداري القريب.

يذكر أن الاعتقال الإداري يعود إلى عهد نظام الطوارئ، الذي كان سائداً أثناء الانتداب البريطاني لعام 1945 في فلسطين، وقد طبقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الاعتقال الإداري على الشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وفي المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 أيضاً، وأصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي نحو 20 ألف أمر اعتقال إداري بحق الفلسطينين منذ عام 2000، ولا يزال يقبع في معتقلات الاحتلال أكثر من 310 معتقل إداري، إضافة إلى 5 أسيرات معتقلات إدارياً، بما يتنافى مع حرية وحقوق الإنسان، ويخالف مبادىء الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية جنيف الرابعة بشان الأسرى لعام 1949، وبما يخالف كافة القوانين الوطنية والدولية، حيث يتم الاعتقال الإداري دون محاكمة ودون منح المعتقل الحقوق الدنيا للدفاع عن نفسه، وفق المعايير القانونية الدولية فهو متهم ومدان في نفس الوقت، بما يتعارض مع القاعدة القانونية التي تؤكد أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

وهذا بحد ذاته يشكل انتهاكاً لحرية الإنسان وحقوقه الإنسانية الأساسية، التي تكفلها كل المباىء والمواثيق الدولية ذات الصلة، ولعل هذا ما يدركه الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، وفي مقدمتهم الأسير خضر عدنان، والأسيرة هناء الشلبي، التي تجسد بإضرابها المستمر عن الطعام، منذ السادس عشر من شهر شباط الماضي، نموذج المرأة الفلسطينية الصلبة التي لا تقهر أمام بطش وجبروت وظلم الاحتلال، ونموذج الإرادة القوية التي تتحمل الجوع والتضحية في سبيل حريتها وكرامتها، ونموذج المناضلة التي تخوض النضال بكل ما تملك في سبيل حرية شعبها ووطنها، فلك المجد أيتها المرأة المناضلة التي تستحق كل الدعم والإسناد، حتى تنتصر على قيود الاحتلال والسجان، ولك الحرية والكرامة والعزة لأنك تستحقين كل ذلك بجدارة.

«أَوَ لَسْتُ إنساناً!؟»

محمود فطافطة

صدر حديثاً كتاب يتناول معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، ضمن سلسلة «أَو لَسْت إنساناً!؟»، والتي يسعى المركز من خلالها إلى تقديم صورة متكاملة عن المعاناة، التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، بأسلوب يخاطب العقل والقلب، وفي إطار علميٍّ ومنهجيٍّ موثق. والكتاب من إعداد حسن أبحيص، سامي الصلاحات، مريم عيتاني، وقام بتحريره الدكتور محسن صالح.

يقع الكتاب في 102 صفحة من القطع المتوسط، ويبدأ بنبذة عن المرأة في المجتمع الفلسطيني، ثم يتناول أبرز حقوق المرأة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي والاتفاقات الدولية؛ ليستعرض من ثم الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في هذا المجال؛ عبر إعتداءاته المتكررة مما يمس المرأة الفلسطينية مباشرة، كالاستهداف بالقتل، أو الأسر والتعذيب، وهدم المنازل وتجريف الأراضي وإتلاف الزروع، أو مما يحرمها من حقوقها الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية، والحياة الآمنة والبيئة السليمة. هذا فضلاً عن استخدامها في كثير من الأحيان كورقة ضغط، على زوجها أو ابنها أو أخيها، سواء أكان مقاوماً أم مطارداً أم أسيراً.

ويتميز الكتاب بأسلوبه السلس، الذي يجمع بين الدقة والمنهجية العلمية، وبين الصور والقصص المرافقة والمختارة بعناية؛ ليشرح بذلك فصول المعاناة التي تعيشها المرأة الفلسطينية بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الجائرة بحقها، في وقت يتحدث فيه العالم أجمع عن حقوق الإنسان، وصيانة كرامته وحريته وحقه في العيش بسلام في أرضه وبيته، ولكنه يصمّ أُذنيه عمّا يحدث للإنسان الفلسطيني.

يتناول هذا الجزء من سلسلة «أَوَلَسْت إنساناً!؟»، التحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني، وهي تكابد الصعاب والانتهاكات الوحشية لأبسط حقوق الإنسان. يقدم الفصل الأول من الكتاب إحصاءات تبين وضع المرأة في المجتمع الفلسطيني، ويعكس التأثير السلبي للاحتلال عليها، ويتحدث عن معاناة المرأة من عنف الاحتلال وانتهاكاته. وقد بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا - على أيدي قوات الاحتلال منذ بدء انتفاضة الأقصى في 28/9/2000 وحتى 29/5/2008 - 4803، بينهم 842 طفلاً و163 امرأة. كما تقبع 98 أسيرة فلسطينية خلف القضبان، و355 طفلاً، ومئات المرضى في ظروف صعبة وغير إنسانية.

يتحدث الفصل الثاني من الكتاب عن حقوق المرأة، في ضوء القانون الدولي والانتهاكات الدولية، ويخلص إلى أن الاحتلال الإسرائيلي ينتهك جميع الحقوق التي كفلتها المواثيق الدولية، للمرأة بشكل عام، «فرصاص جنود الاحتلال لم يميز المرأة الفلسطينية عن غيرها، ولم يحترم حقها في الحياة، كما طالتها عمليات الإغلاق، والحصار في حالات الصحة أو المرض على السواء، وحرمتها في أحيان عدة من حقها في بطاقة هوية فلسطينية أو الإقامة مع عائلتها».

وتُنكر إسرائيل بشكل مستمر أية مسئولية قانونية ملقاة عليها، عن وضع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، على الرغم من الإجماع الدولي على ذلك، والذي أكدته مراراً وتكراراً المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي.

يسلط الفصل الثالث الضوء على أبرز الانتهاكات الإسرائيلية بحق المرأة الفلسطينية، وهو انتهاك حقها في الحياة والمعاملة الإنسانية؛ فكانت المرأة الفلسطينية ضحية لهجماته، وعرضة لاستهدافه المباشر؛ إذ تعرضت النساء لتلك الإعتداءات في منازلهن، أو بالقرب منها، أو أثناء تنقلهن بين المدن والقرى. وذكرت التقارير أنه في بعض الحالات لقيت النساء حتفهن تحت أنقاض منازلهن التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي، كما قتلت فتيات عدة على يد قوات الاحتلال داخل الفصول الدراسية.

وكان للمرأة الفلسطينية نصيب من الاعتقالات، فهناك 97 أسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي، يحتجزن في أسوأ ظروف اعتقال دون مراعاة لجنسهن واحتياجاتهن الخاصة، ويحرمهن من حقوقهن الأساسية، كما أن تسعة منهن تم اعتقالهن وهن قاصرات.

ويناقش الفصلان الرابع والخامس، تأثير الاحتلال وممارساته على المرأة الفلسطينية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى التداعيات الخطيرة للحصار والقيود المفروضة على حرية الحركة. ولا يستثنى من هذا الإرهاب، التشتيت القسري للعائلات، والتدمير المنهجي لمؤسسات التعليم والصحة وسواها، والمعاناة القاسية للنساء، لكونهن قريبات للشهداء والأسرى والمطاردين.

يناقش الفصل السادس المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، ويقسمها ثلاثة أجزاء: ما قبل نكبة سنة 1948، وما بعد سنتي 1948 و1967، وما بين سنتي 1967 و1993، والمشاركة السياسية بعد تشكيل السلطة الفلسطينية.

ففي مرحلة ما قبل النكبة، يشير الكتاب إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في النضال، حيث كان أول نشاط نسائي في هذا السياق تظاهرة احتجاج في «العفولة» سنة 1893، على إنشاء مستوطنة يهودية في ذلك الوقت، ثم شكلت معركة «البراق» سنة 1929 نقطة فارقة في حياة المرأة الفلسطينية، إذ عُقد أول مؤتمر نسائي فلسطيني في مدينة القدس في العام نفسه. وانبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات. وأُنشئ الاتحاد النسائي العربي في القدس. وكان للمرأة الفلسطينية مشاركة فاعلة في ثورة سنة 1936. وفي حرب سنة 1948 شكل عدد من النسوة في يافا فرقة نسائية سرية باسم «زهرة الأقحوان»، تولت الحض على المقاومة وتزويد المقاومين بالأسلحة.

وشهدت الفترة ما بين سنتي 1948 و1967، تأسيس الاتحاد النسائي الفلسطيني سنة 1964، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية سنة 1965 بعد إنشاء منظمة التحرير، إلى جانب بعض الجمعيات الخيرية.

وبين سنتي 1967 و1993، تصاعد نشاط المرأة الفلسطينية وفاعليتها واستوعبت فصائل المقاومة معظم العناصر النسوية العاملة في النشاط العام. ونشطت المرأة في الكفاح المسلح على الصعيد الوطني الاجتماعي، وفي العمل السري المنظم في الضفة والقطاع. ومع تفجر الانتفاضة الأولى سنة 1987 تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع، وكان لنشاطها في القرى والمخيمات حضور بارز وملموس بصورة يومية في مقاومة الاحتلال، حيث اعتقلت أكثر من 500 امرأة.

تميزت المرأة، في تلك الفترة، في العمل المقاوم والعمليات الاستشهادية. من أبرز الأمثلة على ذلك، تظاهرة نساء بيت حانون اللاتي خرجن لفك الحصار عن نحو سبعين مقاوماً فلسطينيا، كانت قوات الاحتلال تحاصرهم في مسجد النصر في شمال شرق قطاع غزة. تقدمت التظاهرة باتجاه المسجد، إلا أن الاحتلال أطلق النار عليها بكثافة، فسقطت شهيدتان، وثماني عشرة جريحة، ثلاثة منهن بترت أطرافهن السفلى.

يشكل هذا الكتاب نقلة علمية ملحوظة بالمشاركة في مقاربة قضايا المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال، على مستوى توثيق الأحداث في سياق زمني متتال، وذكر الأسماء والأمكنة والوقائع التي يحتاج إليها البَحّاثَّة في هذا المجال. والأرجح أنه يقدم صورة شاملة، إلى حد ما، عن مساهمات المرأة الفلسطينية في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي بأشكاله العنصرية والوحشية.

المرأة والموروث

بين احتكار التفسير الذكوري وانتقاء ما يحقق المصلحة!

تحسين يقين

ما زلنا حتى تاريخه تتنازعنا مفاهيم الدولة الدينية- والمدنية، رغم أننا الآن فاشلون في تحقيقهما، ليس في فلسطين فقط، بل في الربيع العربي غير الواضح حولنا!

وتنازعنا ليس بعيداً عن رأس المال!

لا يكفي أن نثبت الحقوق والإيمان بها، بل لا بدّ من تحققها الفعلي؛ لكن في حالتنا فإننا نتعب ونجتهد طويلاً حتى نغيّر الاعتقادات والاتجاهات، وحتى نكتب القوانين، ثم ترانا نكتشف رحلة أخرى أكثر صعوبة: التنفيذ الأمين!

سهل هو الكلام، لكن أن يصير الكلام فعلاً، فهذا معناه أن نخلق دوماً اشتباكات على التفسير، دون أن نغفل تنصيب الذكور أنفسهم دوماً أوصياء على النساء، كما نفعل ذلك مع الأطفال، فلم نتغير كثيراً، فقط تغيرنا قليلاً!

هو نفسه التناقض بين ما نؤمن به وما نفعله!

على المستوى الفردي والجمعي بل والعالمي، الأمر منسجم في الانفصام، ما بين إعلان الرأي وعدم تحمل ومتابعة استحقاقاته. وسواء انطلقنا من علم النفس الخاص بالفرد، أو علم نفس الشعوب والبشر، فإن ما مصرّح به كزينة خلقية، ليس بالضرورة أن يكون متجلياً في التطبيق.

سنقول ما نقول وسنعتقد ما نريد، ثم ستجدنا ممارسين/ات لما يناقض ما قلناه واعتقدناه. ومجتمعنا العربي ومنه الفلسطيني مليء بهذا الانقصام الاختياري، والذي لا يستحي من تشخيص المرضى النفسيين والعصبيين بالانفصام!

مقدمة إنشائية إنفعالية، حيث يصعب علينا تحمل التناقض، وتحمل الظلم والانفصام، حيث أن جزءاً كبيراً من النساء ما زلن يومياً بل لحظياً يعانين من عدم تحصيل الحقوق المقرة دينياً أو وضعياً، رغم اعتراف المجتمع بتلك الحقوق، أكان منطلق الاعتراف دينياً أو مدنياً. ولأن الحال على هذا النحو، فإن تحليل هذه الأمور الاجتماعية، وخصوصاً وضع المرأة في المجتمع، يحتاج من المفكر أو المتأمل بأن يكون شاعراً وفيلسوفاً.

ملخص المقال: رغم إيمان المجتمع بحقوق النساء في المناحي المختلفة، وعلى رأسها ما له علاقة بالملكية، فإن تعامل الناس (الذكور) الحقيقي ينبع من حساب الربح والخسارة، أي أن الأمر لرأس المال، ويظل هذا الأمر متكرراً حتى نجد نساء يؤكدن على تحصيل حقوقهن عملياً لا نظرياً.

الحل والتوصية: أن تحال هذه الأمور إلى القضاء من الأصل، بحيث تصبح العملية التملكية خاضعة لإجراءات إدارية منظمة، تحسب وتوزع الملكيات، ويترافق ذلك مع التربية على ضمان تحقيق التملك والتصرف التلقائي بالمال والممتلكات. ويبدو أنني سأركز على الموروث الثقافي والديني والاجتماعي في موضوع الإرث، كونه متعلقاً بالتملك، حيث أن هناك قضايا لها علاقة بالموروثات، كالاختيار والتعليم والعمل في البيت والخارج. حيث يميل الذكور إلى تفصيل ما يتفق مع مصالحهم، والتي تقود إلى جعل المرأة أسيرة فضاء البيت.

للمسألة وجوه أخرى، غير قادرة عن التخلص من ثقل التاريخ غير الإنساني للإنسان!

من يطلع على كتاب قصة الحضارة ل «ول ديورانت»، من منظور اجتماعي، سيجد الكتاب هو قصة للمرأة في هذه الأرض. فقصة الحضارة هي قصة المرأة؛ رغم أن مظاهر الحضارة في تحليل ديورانت هي ستة: سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وفكرية وفنية. وعلى ما يبدو هي مرتبطة معاً، بحيث يصعب على المحلل الاجتماعي عزل المظهر الاجتماعي عن المظاهر الست الأخرى.

فلسطينياً، نحتاج إلى معرفة المكان والزمان: أين نحن في الزمان، وإلى أين نمضي!

مرت حضارات من هنا، وأخرى مرت في العالم ولم تمر علينا، لكننا انفعلنا بها، بشكل متفاوت حسب تحسسنا للوافد والجديد.

بدأت الحضارات الشرقية، وتلتها حضارة اليونان والرومان الكلاسيكية، ثم جاءت العصور الوسطى بما فيها من حضارة عربية وإسلامية، جنباً إلى جنب مع أوروبا الكاثوليكية، فالإقطاع والمدنية البيزنطية، وصولاً إلى النهضة، فالعصر الحديث. ولما كان مكاننا شرقياً بحكم الجغرافيا، فقد انتمينا تلقائياً إلى الحضارات القديمة ثم الوسيطة التي كانت هنا، في ظل الدائرة المحيط العربي والإسلامي. ثم بحكم الاتصال، تأثرنا في القرون الأخيرة بحضارات العالم الحديثة والمعاصرة.

فصرنا باعتبار الزمن جزءاً مما يضطرب في الغرب، وهذا أمر طبيعي أن يحدث التبادل الثقافي والإنساني. قصة المرأة في العالم والتاريخ تنبئ عن الحال الأدنى لها، وتبعيتها وإتباعها بل والتصرف بها، حتى إذا جاءت الأديان اليهودية والمسيحية والإسلامية وغيرها من الأديان السماوية، إذا نحن في مجال البحث عن العدل كفرض وحكم ديني، شرعي، وليس كاختيار أو نزوع إنساني، بينما رأينا النزعات الإنسانية موجودة كمنطلقات القوانين الوضعية في العالم، باتجاه تحقيق مجتمعات العدالة.

كيف تصرفت الأديان السماوية مع حق التملك للمرأة؟

بالنسبة للمرأة الفلسطينية قديماً، فقد مرت عليها القوانين الوضعية للحضارات الشرقية، إضافة إلى القوانين السماوية، وبحكم تقلبات التاريخ والسياسة ونظم الحكم، فقد تداخلت الأمور، والقوانين، واحتلت الأديان والقوانين الكنسية والشرعية الأثر الأكبر، خصوصاً قبل قيام الدول الحديثة.

من تتبع حقوق المرأة، رأينا وجود الدوائر الشرعية الخاصة بتوزيع التركات، من منطلقات دينية، ولربما مثلاً نلاحظ أن توزيع التركات المسيحية في فترة معينة يتبع المنهج الشرعي الإسلامي، كضمان ربما لتحقيق الحد المقبول من العدل النسبي.

الإيجابي هنا، هو وجود نظري قضائي يضمن الحقوق وفق نظام توزيع معين. والسلبي هنا، والذي لا يجب محاكمة الماضي الآن على ضوئه هو: أن التفسير للنصوص الدينية الخاصة بالتملك وتوزيع التركات والحقوق المالية الأخرى، كان (وما زال) يخضع لتفسير رجال الدين الذكور، باعتبارهم مرجعيات دينية. ومع قيام الدول الحديثة، خصوصاً التغييرات القانونية في أواخر الدولة العثمانية، ونشوء القوميات، وتعرض الأقاليم للانتداب، وقيام الدول القطرية، فقد تداخلت القوانين أكثر فأكثر. ورغم وجود قوانين جديدة، فقد بقيت الأعراف والعادات والتقاليد تؤثر في السلوك الاجتماعي.

وهنا فإن السلبي في الموضوع هو أن القوانين الأرضية وضعها رجال، ويفسرها رجال (أي ذكور)!

فترة الحضارة العربية كانت كبيرة وقوية، ولها تأثير قادم من الدين، حيث أخذت صفة قداسة وتعظيم ومصدر فخر ومدح مستمر.

وفترة القوانين الوضعية لدينا ظلت في مرتبة لاحقة للقضاء الشرعي!

لا القضاء الشرعي تطور كما ينبغي، ولا أقمنا المجتمع المدني، ودولة سيادة القانون، وبقينا تحت تأثير نوعين من القوانين: المدني والشرعي.

وهذا أحدث إرباكاً، وازداد الأمر كذلك في ظل سطوة العادات والتقاليد السلبية التي تهمش المرأة وتنتقص من حقوقها، رغم تمسك الناس النظري بالدين.

ولأن البشر هم بشر، فقد سطا الذكور على الإناث (بافتراض كونهن الفئة الأضعف) وتخلل ذلك وجود حالة وصاية، بحيث لم يتم تعميم تطبيق العدل، ولم تقسم الحقوق المالية. ولم يجر توزيعها كما ينبغي، وترك التطبيق للناس، لا للقانون، حيث بدت فرصة لهم بأن ينطلقوا في التعامل من باب تحقيق المصلحة الفردية، المالية، الإقتصادية.

وتفاوت ذلك ما بين حالة السكان بين إقليم وآخر، وبين قطر وآخر.

بل ما بين بدو وريف ومدن في القطر الواحد، فحال المصريين يختلف عن حال الشوام وأهل العراق. ونحن جزء من الشام، وينطبق علينا كفلسطينيين ما انطبق على الآخرين. بشكل عام، إذا استطاع الذكور السطو على الحقوق، فإنهم يفعلون ذلك! ومنطلقاتهم مادية!

فالتراث بحد ذاته ليس كله في كومة واحدة، وليس سلبياً أكان ديناً أو عادات وتقاليد. لكن المشكلة هي في التعامل معه، واختيار السلبي.

كذلك الحال مع الجديد، أي القوانين المدنية المنطلقة من المساواة، فليس هناك ضمان بأن يتم الالتزام بها، ما دامت الأمور تترك للأفراد ليتراضوا.

في فلسطين يتحسن حال القضاء الشرعي في هذا المجال ببطء، لكن ما نحتاجه هو ما ذكرته من قبل وهو: أن تحال هذه الأمور إلى القضاء من الأصل، بحيث تصبح العملية التملكية خاضعة لإجراءات إدارية منظمة، تحسب وتوزع الملكيات، ويترافق ذلك مع التربية على ضمان تحقيق التملك والتصرف التلقائي بالمال والممتلكات. فمثلاً، البعض يرى، من منطلق تبعية المرأة للرجل، أن اتفاق العرف العام على منح المرأة حقوقها، يعني: أن الزوج (الذكر) لا يمنح أخته حقها، وبالمقابل فإن زوجته لا تأخذ من أخوتها، وهذا وفق منطقهم يعدّ عدلاً! وحين تطالب المرأة بالحقوق، فإنها تعد غير وفية!

الموروث فيه مشاكل لكن في البشر المشاكل أكثر! القوانين الوضعية والشرعية ليست ضماناً، إن لم يكن هناك التزام بتطبيقها. نريد تطبيقا للقوانين، فهل من وصفة سحرية لذلك! أروع القوانين لن تكون كذلك إن لم تطبق!

وقوانين أقل روعة فيها عدل نسبي تطبق، تفيد أكثر.

ولأن المرأة من أسرار عبقرية الأرض، وهي تستحق ما وهبته لها الحياة والقوانين الإنسانية، بدون أن يكون لأحد عليها منة أو جميلاً؛ فإن من المهم دوماً التذكير، بأن الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا تتجزأ!

أثر الربيع العربي على المرأة العربية

عبد الغني سلامه

اليوم وبعد مائة سنة من بدء الاحتفال بيوم المرأة، وبعد سنة من بدء ما يسمى بالربيع العربي، يجب أن لا نبالغ في التفاؤل بإمكانية تحسّن وضع المرأة، وتغير نظرة المجتمع لها، فسنة واحدة لا تكفي لمثل هذا النوع من التحول. والتغيرات الاجتماعية الكبرى عادة إما أن تتشكل عبر مراحل تاريخية طويلة بفعل التراكم وصراع الأجيال، وإما أن تتشكل ضمن فترة قصيرة، إذا ما رافقها تغيرات سياسية واقتصادية جذرية، عادة ما تكون مصحوبة بالعنف، أي عندما تكون ناجمة عن ثورة شعبية عارمة، بعد أن تنضج ظروفها الذاتية والموضوعية. والمجتمعات العربية في تعاطيها مفاهيمها الثقافية والاجتماعية ظلت طوال الفترات الماضية واقعة تحت تأثير اتجاهين متناقضين، يتصارعان ويراكمان نتاجهما، وهما الاتجاه السلفي، والاتجاه التقدمي، دون أن يحسم أحدهما الصراع لصالحه.

ومع بداية العام 2011 اندلعت في أكثر من بلد عربي ثورات شعبية عارمة، تمكنت من إسقاط أنظمة، وهز عروش أنظمة أخرى، وخلقت واقعاً سياسياً جديداً، كان من المفترض أن ينشأ عنه تغيرات اجتماعية تتناسب مع مستوى الحدث، لكن النتائج فاجأت الكثيرين، وربما أتت مخيبة لآمال البعض؛ وبنظرة سريعة على نتائج هذه الثورات، وبتقييم أولي للإنجازات والإخفاقات التي أصابتها، يمكن القول أنها لم تغير سوى القشرة الخارجية، لكن صميم البنية الاجتماعية والثقافية للأمة ما زال بحاجة لكثير من الجهد والعمل؛ وهذا طبيعي لأن نجاح الثورات لا يُقاس بقدرتها على هدم القائم الموجود، بل بقدرتها على بناء واقع أفضل، أي أن المسألة ليست مجرد التخلص من رموز النظام، بل بمدى نجاح الثورات في تغيير آليات تفكير المجتمع، وبنيتها الثقافية والقانونية، والقدرة على خلق نظام تقدمي حضاري، يضمن المساواة والعدالة والتعايش السلمي بين كل مكونات المجتمع، ومن الواضح أن هذا لم يتحقق بالشكل المطلوب، ذلك لأن المرحلة التي تعقب الثورات عادة ما تتسم بالفوضى والعنف؛ والمرحلة التي تمر بها الشعوب العربية في الوقت الراهن هي مرحلة تشكُّل تاريخية في غاية الخطورة، والمقبل من الأيام سيكون له بصماته البينة في تاريخ المنطقة ولأمد طويل.

وأحد أهم المؤشرات لنوعية التغيير الحاصل، هو الموقف من المرأة، لأن أي تغيير سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي إذا لم يشمل المرأة، ولم يسع لتحريرها من الظلم والاستغلال، ومنْحها حقوقها الكاملة ومساواتها مع الرجل، لا يعتبر تغييراً حقيقياً، بل يمكن وصفه بالردة الحضارية.

والمرأة العربية رغم أنها شاركت بفاعلية وشجاعة في ثورات الربيع العربي، إلا أن عطائها قوبل بالجحود والنكران، والمعطيات الأولية تشير إلى أن أوضاعها لم تتحسن؛ بل تعرضت لانتكاسات؛ ما يؤكد أن المرأة التي تكون في البداية عنصراً مساعداً وأساسياً، سرعان ما تتحول إلى دور هامشي؛ ففي الكويت مثلاً، وهي التي مثلت أول ديمقراطية في الخليج العربي (القبلي)، جرت انتخابات تشريعية أسفرت عن فوز واضح للتيار السلفي، كانت أولى نتائجه طلب منع تدريس الموسيقى في المدارس، ثم منع تداول بعض الكتب، ثم إغلاق معرض للفنانة الكويتية «شروق أمين» بعد ساعات من افتتاحه، بدعوى أنّه مخلّ بالآداب العامة، ليمثّل سابقة خطيرة لم تشهدها كويت الفن والثقافة. وفي حقيقة الأمر، فإن المعرض عبارة عن دراسة لمجتمع الرجل الشرقي، حاولت الفنانة بلوحاتها كشف جوانب من عالم الرجل السري المرتبك بين التقاليد والرغبة، وعلاقته الخفية بالمرأة، وتفكيك البنية السرية للمجتمع الذكوري، الذي يستخدم المرأة كأداة لإشباع غرائزه. دون أن يحمل المعرض أي ملمح إباحي. لكن الفنانة «شروق»، لم تكن تعلم أنها بذلك انتهكت عوالم طالما حرصت المجتمعات المحافظة على إخفائها، وفضحت ممارسات سرية تتناقض مع تصريحات علنية تختفي خلف أحكام الشريعة.

وفي تونس التي فاز فيها حزب النهضة الإسلامي، ورغم تطمينات «الغنوشي» المرأة التونسية بالحفاظ على حقوقها المكتسبة، وتعهده بعدم فرض سلوكيات معينة على المجتمع واحترام حقوق المرأة؛ إلا أن واقع الحال يقول أن الإسلاميين عامة، هم ضد مدونة الأحوال الشخصية التونسية، وضد قانون (1956)، الذي يمنح المرأة مساواة كاملة مع الرجل، بل ويرونه متناقضاً مع الثوابت الدينية، خصوصاً في مسألتي الطلاق والتعدد. ولا يخفون رغبتهم في إعادة المرأة لدورها التقليدي؛ بل إن حزب «الانفتاح والوفاء» التونسي، طالب بإقرار قانون في الدستور، ينص على حق كل تونسي في اتخاذ جارية إلى جانب زوجته، والتمتع «بما ملكت يمينه»، وهذا يترك انطباع أن رؤية التغيير للنخب الجديدة، بعيدة كلياً عن رؤية المرأة للتغيير، والذي نزلت من أجله إلى الشارع.

وفي ليبيا، كان أول تصريحات القائد السلفي «مصطفى عبد الجليل»، الدعوة لتعدد الزوجات، ولم تشغل المرأة الليبية سوى موقع واحد من بين أكثر من أربعين منصباً رئيسياً في حكومة المجلس الانتقالي. وفي الأردن تقدمت مؤسسات مدنية وشخصيات حكومية، بطلب قرار يعتبر جريمة «الشرف» جريمة كاملة يعاقب عليها القانون، لكن البرلمان صوّتَ ضد القرار وأسقطه. أما في مصر، فقد عانت المرأة من التهميش السياسي، بدءاً من إلغاء الكوتا النسائية، وصولاً إلى استبعادها تماماً من كل مواقع صنع القرار، واستبعادها من لجنة الحكماء لتعديل الدستور، وتجاهلها في التشكيل الحكومي، إلى جانب محاولات تعديل قوانين الأحوال الشخصية، وحملات إلغاء المجلس القومي للمرأة. فضلاً عن تعرضها للعنف الجسدي على أيدي رجال الأمن، والتحرش من قبل الشبان نتيجة الانفلات الأمني. وعندما تقدمت هيئات نسوية ومدنية بطلب قانون يعاقب الرجل على ضربه للمرأة والأطفال، رفض مجلس الشعب ذلك.

أما العراق الذي تسيطر عليه الميليشيات الطائفية، فقد شهد أخطر الانتكاسات، ليس في وضع المرأة وحسب، بل وعلى كافة الصعد الثقافية، وأهمها فصل التدريس في المدارس المختلطة الابتدائية، والسعي لفصل التدريس في الجامعات، مع محاولات لعدم السماح للإناث بإكمال دراستهن الجامعية، ومحاولات لتغيير مناهج التربية والتعليم، واعتبار بعض المواد دخيلة على المناهج كاللغة الانجليزية والفيزياء.

في اليمن، ربما يكون الإنجاز الوحيد الذي حققته المرأة، هو حصول «توكل كرمان» على جائزة نوبل، لدورها الريادي في قيادة التظاهرات، وهو إنجاز يخضع لمعايير دولية، ولو بقي حكراً على المجتمع المحلي، لما حصلت المرأة اليمنية على شيء، فقد رأينا كيف قابل مجتمعها تلقيها الجائزة، بردة فعل سلبية، ولم نر دوراً ملموساً للمرأة في تشكيل الحكومة.

اليوم ورغم التغييرات الكثيرة التي حصلت في الواقع العربي، ما زال ينظر للمرأة على أنها مخلوق عديم الأهلية، وكائن عاطفي غير عقلاني، لا يحسن التصرف إلا في ظل وصاية الرجل، وأنثى لا تحسن في الحياة إلا إمتاع الرجل، وأن دورها في المجتمع عظيم، ولكنه ينحصر في تربية الأولاد فقط، بل أنها ما زالت في نظر البعض عورة، وفتنة شيطانية، ومصدر غواية للرجل، وعلى المستوى القانوني، ما زال قرار الطلاق أحادي الجانب، والمرأة محرومة من منح جنسيتها لأبنائها، هذا الوضع تفاقم مع تباشير «الربيع العربي»، فكيف سيكون الوضع عندما يزهر ويثمر ذلك الربيع السلفي؟!

المرأة والربيع العربي

مخاوف وتهديدات وبعض أمل

أحمد عرار

«الثورة سوف تعود مرة بعد أخرى وسوف تعلن: لقد كنت من قبل، وها أنذا هنا الآن، وسوف أكون مرة أخرى». روزا لوكسمبورغهنا صوت الثورة، هنا صوت المرأة، صوت كان مكتوماً مخنوقاً برؤى ذكورية واجتماعية عديدة. اندلعت الثورة وانطلقت المرأة تصدح بصوتها عالياً في الميدان، وتشتبك مع ظلم وطغيان السجان، ظلم الأنظمة العربية الفاسدة، التي حولت المواطن العربي إلى إنسان مسلوب الإرادة، مقهور العزيمة. انطلقت الثورة، وكان على المرأة الثائرة منذ زمن أن تثور على نظام دكتاتوري وعنصري، لكي تستطيع أن تحرر نفسها من نظام اجتماعي ظالم، ساهمت هذه الأنظمة بالحفاظ عليه. لكن هذه الثورة التي لا تزال في بداياتها، لم تخلُ من مؤامرات حيكت بليل وخطط لها منذ زمن، فتلاعب بها المتلاعبون، وغدت تخدم أطرافاً وتقلق أطراف أخرى. الثورات رأت فيها بعض النساء إنجازاً قد يغير واقعها إلى الأفضل، فاعتبرته عاماً للمرأة العربية بامتياز، وأخرى اعتبرته نكسة جاءت بالأصوليين الذين يهمشون المرأة ويحتقرونها.

وتساءل العديد سؤالاً مشروعاً، تبقى إجابته مفتوحة على احتمالات عديدة. هذا السؤال كان معنوناً بالخط العريض، هل يظلم الربيع العربي المرأة التي شاركت في شرارته في تونس ومصر واليمن، أم يحافظ على مكتسبات عصور الاستبداد؟ عالية بايزيد اسماعيل، الباحثة العراقية تقول: «استطاع الربيع العربي أن يحدث تغييرات في المجتمع العربي ويغيره سياسياً، كما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن. أما عن التغيير الاجتماعي فيما يخص واقع المرأة، فلا أعتقد أن التغيير جاء للأحسن بل للأسوأ وللوراء. فبعد أن كان للمرأة الدور الكبير والبارز في المساهمة في الانتفاضة الشعبية، والخروج إلى الساحات والميادين للاعتصام والإضراب والتظاهرات، بدا وصول التيارات الدينية إلى سدة الحكم، والذي يعني بأن هذا الوصول سيجعلهم يقومون بتنفيذ برامجهم، الداعية إلى جلوس المرأة في البيت، وغير ذلك من الأفكار التي تؤدي لتراجع دور المرأة وتهميشها، والوقوف أمام مشاركتها في الحياة العامة، بعد أن خاضت نضالاً مريراً من أجل إثبات حقوقها».

أما الكاتبة فاطمة الفلاحي، فتعزو مكانة وواقع المرأة بحراك المرأة نفسها في كل المجالات، وإصرارها وتصميمها على أن تأخذ دورها المستحق، كما أن وعي المجتمع وكافة القطاعات بدور المرأة، وفهمه بأنه لا يمكن أن يزدهر أو يستقر إلا بجناحين «الرجل والمرأة». الباحثة إيزوبل كولمان تقول، بأن عام 2011 هو عام المرأة العربية بامتياز. ففي الأيام الأولى للثورة التي اندلعت في تونس في ديسمبر 2010، كانت النساء في الصفوف الأمامية للمظاهرات، يقدن المظاهرات، ويكتبن المدونات بحماس، ويغطين الثورة كصحافيات ويقمن بشن حملات على الشبكات الاجتماعية، ويعملن على رعاية المصابين.

وخلال الشهر الحالي، أصبحت اليمنية «توكل كرمان»، أول امرأة عربية تحصل على جائزة نوبل للسلام، وهو ما بث الحماس في العديد من مثيلاتها من العربيات، اللائي عانين «للحصول على حقوقهن في مجتمع يهيمن عليه الرجل. كولمان التي ترى بأنه عام المرأة العربية، تتخوف من بزوغ الأحزاب الإسلامية التي تم تمكينها سياسياً، والتي يعارض بعضها القوانين الحالية للمرأة، مما يفرض تحديات جديدة أمام المرأة. وتضيف كولمان: «على الرغم من أن نشاط المرأة كان ذا أهمية واضحة للثورات العربية، فليس هناك ضمانة لأن تتمكن الناشطات في الدفاع عن حقوق المرأة، من تحويل مشاركتهن إلى مكاسب اقتصادية واجتماعية وسياسية بعيدة المدى. بل، وفي بعض البلدان، هناك سبب للقلق، من أن تشهد حقوق المرأة تراجعاً، ويكون جزاؤها جزاء سنمار». «جزاء سنمار مثل يقصد به خيانة المعروف».

أما «عائشة التاج»، فهي رغم تخوفها من وصول الإسلاميين للحكم والذي ترى انه لا يمكن أن يحقق مكاسب حقيقية لفائدة النساء على المدى القصير. ترى بأن المشاركة المكثفة للنساء في هذا الحراك العربي، تعبير واضح عن نضج النساء العربيات سياسياً، حيث خلخلن تلك الصورة النمطية عن انسحابهن من المجال العام، وفرضن ذاتهن كفاعلات مميزات، بل كمتزعمات بادرن بإطلاق شرارة الحراك وتدبير بعض مساراته، مما قد يؤشر على حدوث تحولات جوهرية في بنيات المجتمعات العربية، حيث تتموقع النساء كفاعلات أكثر حيوية ونشاطاً، وقد يفضي ذلك إلى حدوث طفرة حقيقية في مكاسب النساء، إذا ما تم استثمارها سياسياً بشكل جيد خلال السنوات القادمة.

من جهتها تساءلت «سامية نوري»، حول مدى إمكانية أن يكون هناك ربيعاً عربياً في الأصل، حتى يكون للمرأة فيه مكانة أفضل، فهي تعتبره على حد وصفها شتاءً إسلامياً، سرق جهود الشباب الذين قاموا بالثورة. فتقول: «لقد ابتدأ ربيعاً قام به شباب مثقف محروم ومغيب، مطالباً بحقوقه الأساسية في حياة حرة كريمة، ومحاولاً تخليص بلاده من حكام متسلطين نهبوا خيرات بلاده، وكبسوا على أنفاس شعبه لعقود طويلة، ولكن سرعان ما سرقت هذه الثورات من يد الشباب الذين قاموا بها والذين قدموا التضحيات بمئات الشهداء والجرحى، سرقت من قبل تجار الدين، الذين كانوا ولا زالوا يوظفون الدين لخدمة مصالحهم بتخدير شعوبهم بالأوهام والخرافات، والعمل على العودة بالمجتمعات العربية إلى عهود التخلف والهمجية، بغية الوصول إلى السلطة، الذي هو هدفهم النهائي والاستراتيجي .وهذا هو ما يحصل في ظل تراجع واضح للحريات في الدول العربية، وفي هذه الأوضاع لا يمكن أن نتوقع أية تغيرات إيجابية في حياة المرأة، بل سوف تسوء أوضاعها الاجتماعية.

د. «سماح هدايا» حاولت تشخيص الموقف بشكل أكثر كثافة، منطلقة بالطاقة الثورية الهائلة، التي ترى فيها مثالاً على إرادة جبارة وشجاعة عالية، لم تفرق بين الرجل والمرأة في مواجهة الأنظمة المستبدة، التي عانت فيها المرأة قبل الرجل من التهميش السياسي ومن سلب الحقوق الوطنيّة، وغياب الحريّات الفكريّة والسياسية. بل ربما كان وضعها أصعب وأشد وطأة بسب النظام السلطوي الأبوي. ولذلك كانت ثورتها ثورة مجتمعيّة. كما تضيف هدايا بأن مشاركة المرأة العربيّة لم تكن من أجل موقعها الفردي، دفاعاً عن قضيتها الشخصيّة، تحت إطار «الجندريّة». وبدفع منّ «الهيئات الحزبيّة النسوية التي تبنتها بعض الأنظمة الحاكمة»، أو بعض «الحركات العالمية» التي ملأت الدنيا وأقعدتها بموضوعات الحريّة النسويّة، وبحالات صورة الضّحيّة أمام وحشيّة الرجل والدين والعادات والتقاليد. والتي كانت هذه الحركات تغيب عند لحظة الفعل الجدّي الملتزم، كانت تلك الحركات النسائيّة ورموزها، الداعمة لنظام الاستبداد. فكثيراً ما أغرقتنا الأدبيات العربيّات والمخرجات والفنانات والإعلاميات والمثقفات وصاحبات الأعمال والأعيان، بأقوال ناريّة في الحرية، وأطلقت أحلامنا بمطالب حريّة لا حدود لها، لكنها مع الثورات؛ أعلنت رفضها للثورات العربيّة، بحجة الأصوليّة والأجندات الخارجيّة والإرهابيّة، وتبّنت مواقف النظام الاستبداديّة. وحاربت، فيها، بوقاحة المرأة المتحرّرة، كما تدّعي، زميلتها المرأة التي ناصرت الثورة والثوّار. ثمّ عادت لتسبح بحمد النظام وشكره. وبالطبع؛ فإن السبب في افتقار هذه الحركات للأصالة، ولنزاهة الهدف الوطني، وعدم اكتراثها بالشّأن التحرّري العام، هو أنّ همّها منصب على تحقيق مكاسب جزئيّة، وعلى تحرّرها من سلطة التقاليد والعادات المتحكمة، وعلى اكتساب مصالح وسلطات ذاتية واجتماعية مؤقّتة ومشروطة. وبعض هذه الحركات والرموز صناعة نظام الاستبداد ومن أركانه، الهدف منها تحويل النظر بعيداً عن منظومة الاستبداد الحقيقية وتجميل لديمقراطية زائفة وحريّات واهية، وإلهاء النساء بأمور جانبيّة، لكي يبقى رأس الاستبداد وهرمه. بينما المفروض في حركات التحرر النسائيّة مناهضة الاستبداد، ومكافحة الفساد». كما تضيف سماح بأنه لا يمكن أن نتعاطى مع ملف المرأة، بمعزل عن السياق العام التحرري النهضوي؛ فلا يمكن أن تتحرر المرأة إلا بتحرر العقل والفكر والإرادة.

ثقبٌ أسودُ، يشبهُ صدعَ الأنهارِ الجليديَّة الّذيَ لا نهايةَ لهُ، ابتلعَنا معًا

أزارين صادق

ترجمةُ: محمَّد حلمي الرِّيشة

صاحَ زميلي: «أنا لا أَشعرُ بذراعِكِ بعدَ الآن، من فضلكِ! لا تتحرَّكي. أَنتِ تقتُلينني».

كانَ الجوُّ باردًا جدًا، بحيثُ أَنَّ كلَّ نَفَسٍ مِن أَنفاسِهِ صنعَ سحابةً متجمِّدةً في الهواءِ، ولكنَّ جبهتهُ كانتْ لا تزالُ تبدو رطبةً جدًا، وعيناهُ، كبيرتانِ جدًا. ماذا لو كان متعَبًا حقًّا؟ ماذا لو أَنَّه لم يَعد متمسِّكًا بي؟ شيءٌ رطبٌ سقطَ على شعري، ولكنْ لم يكُنْ ندفَ ثلجٍ.

فكَّرتُ بأَنَّي أَكرهُ الرِّجالَ الَّذينَ يعرَقُونَ. همستُ مرَّةً أُخرى: «لا تصرخْ». ألمْ يكُنْ يعرفُ أَنَّ صوتهُ العاليَّ يمكِنُ أَن يتسبَّبَ بانهيارٍ؟ لكنَّ النَّاسَ ليستْ لديهِمْ أَيَّة سيطرةٍ على الطَّريقةِ الَّتي تصيبُهم بالهلعِ؛ إِنَّها الطَّريقةُ نفسُها الَّتي لا يمكِنُهم أن يوقفوا تعرُّقهم.

لا أستطيعُ أن أتذكَّرَ فكرةَ مَن كانتْ للتَّنزُّهِ في هذَا المكانِ البعيدِ، وفي آذار. لمْ أَكنْ أَعرفُ حقًّا المشيَ معَ رجلٍ. أَلمْ يكُنْ أَبي يقولُ لي دائمًا أَن أُعطي النَّاسَ فرصةً؟ كان يقولُ دائمًا: أَيُّ غريبٍ يمكِنُ أن يكونَ الرَّجلُ في حياتِك.

فكَّرتُ بأني أكرهكَ يا أَبي، وبأَنِّي كرهتُ حيَاتي كلَّها، وبأَنَّ هذا يتوقَّفُ، فقطْ، على هذا الغريبِ خصوصًا.

قبل ساعاتٍ قليلةٍ فقط، كنَّا نتحدَّثُ بهدوءٍ حتَّى عن الطُّقوسِ الأفريقيَّةِ للموتِ، وكان قلقي الوحيدُ حول لهجتِهِ الغريبةِ، حتَّى أَنَّ الأرضَ تحت أقدامنا فتحتْ ثقبًا أسودَ، يشبهُ صدعَ الأنهارِ الجليديَّةِ الذي لا نهايةَ لهُ، ابتلَعنا معًا. بعدَها، لم أتمكَّن بأن أفكِّر في أيِّ شيءٍ آخرَ من هذا الفراغِ، بينما كنتُ ألفُّ، وأدورُ، في محاولةٍ للإمساكِ بأيِّ شيءٍ يمكِنُ أن أجدَهُ. الحمدُ للهِ، علَى الأَقلّ وجدتُ أصابعَهُ، حقًّا قبل أن يتورَّطَ هو، وأنا أيضًا.

أكنتُ أنزفُ؟ لم أكترث. كانت فِكرتي الوحيدةُ عن الموتِ بدونِ أن أعرفَ أبدًا عن الحبِّ الحقيقيِّ، وأنا مدسوسةٌ في الجليدِ والثَّلجِ الذَّائبِ العذبِ.

صاحَ مرَّةً أخرى: «لاَ تتحرَّكي. إنَّها تُؤذي ذراعي».

أجبتُ بعذابٍ: «لا أتحرَّك، وسوفَ أتجمَّدُ». لكنَّ حرارةَ جَسدي أذابتِ الجليدَ مِن حَولي. كانت نَبضاتي، وبَشرتي الدَّافئةُ، وعَلاماتي الأخيرةُ للحياةِ الَّتي كانت على وشكِ أن تقتُلَني.

كنتُ مرتبكةً؛ أسوأُ من ذلكَ، لم يكُن لديَّ أيُّ شخصٍ آخرَ لإلقاءِ اللَّومِ عليهِ. لم يكُن حقًّا خطأُ والدي. كنتُ قد غادرتُ بيتهُ منذُ وقتٍ طويلٍ. لا يمكِنُني حتى أن ألومَ هذا المسكينَ، والَّذي كنتُ قد نسيتُ اسمَهُ. لم أَكنْ جيِّدةً مع الأَسماءِ، ولا حتى جيِّدةً مع الوجوهِ. اعتدتُ أن أنسى كلَّ شخصٍ، واعتادَ كلُّ شخصٍ أن يَنساني.

كانَ الرَّجلُ ينتحبُ مثلَ أرملةٍ، ولكنَّهُ كان يبكي مثلَ فتىً. قال: «إنَّه يسقطُ».

أكان يتحدَّثُ عنْ حذائهِ، أو ربَّما عنْ هاتفهِ المحمولِ؟ مهما كان، فقد كان صلبًا جدًا. أَصابَ أنفي ولِساني وذَقني، واختفى في مكانٍ ما بعيدًا عن مُتناولِ يدي.

صاح بيأْس: «لا». ثم، سقطَ سروالُه.

كانت بشرتهُ بيضاءَ جدًا، وبطنهُ، وبدينٌ أيضًا، ولكن لا يهمُّني بعد الآن. يمكِنُ أن أشعرَ بذوبانِ الجليدِ تحتَ قدميَّ. يمكِنُ أن أسمعَ التَّصدُّعاتِ. لمَّع حِذائي التَّأْثيرُ الباردُ للسُّقوطِ مثلَ نسيمٍ لطيفٍ.

ظننتُ بِأَنَّني لم أكن محظوظةً جدًّا في الحياةِ. لكن، كان مصيرُ زَميلي أسوأَ منِّي. علقتْ ذراعهُ بينَ صخرتينِ، ووَزني سحبَهُ إلى الأسفل. كانت كتفهُ ستتمزَّقُ من مفصلِها. تعلَّقتْ ساقاهُ في الهواءِ، كأَنَّه رجلٌ حُكمَ عليهِ بالإعدامِ. كان جزءُ الأفضلُ ذراعَهُ الأخرى، ذراعَهُ الحرَّةَ فقط، تشابكتْ بي. كنتُ عالقةً، فقط، في ذوبانِ الجليدِ، والطَّبيعةُ– واسعةٌ وفخمةٌ مثلَ فمِ ربٍّ– تَحتي.

المشهدُ، لا تشوبهُ شائبةٌ.

قال: «تحتاجينَ إلى التَّركيزِ يا آنسة».

هل نادَاني آنسة؟

كان خجِلاً. غيرَ متماسكٍ. كلُّ وجههِ محمرًا. قال محرَجًا: «عذرًا يا آنسة، لكن عِندما أَكونُ عصبيًا أنسى أسماءَ النَّاس».

نظرتُ إليهِ، وتوقَّفتُ عنِ التَّظاهرِ بالتَّأَذِّي بسببِ نسيانهِ. «لا تقلَقْ. لقد نسيتُكَ كذلكَ».

ارتجفَ شيءٌ حول خَصري. تجمَّد الجليدُ وانزلقتُ عميقًا. ارتفعَ الثَّلجُ إلى صَدري. بدتْ ذِراعي السَّاكنةُ مثلَ شجرةٍ ميتةٍ، متجمِّدةً، وكانت أصابعُ زَميلي تتشابكُ بنهاياتِ حيَاتي الأخيرةِ. لم أكنْ أعرفُ مَن كان يمسكُ مَن. لم أكن أعرفُ كيف أنَّ هذا الوضعَ سيظلُّ حتَّى قائمًا.

حتَّى لو كنتُ رسَّامةً، ما كنتُ أستطيعُ رسمَ مأزقٍ غيرِ مُستقرٍّ مثلَ هذا.

همسَ: «اسمي ألفريد». «ألفريد ماكغريغور الثَّالث».

يومٌ جيِّدٌ للبشريَّةِ. أعتقدُ بأَّه لنْ يكونَ أبلهٌ رابعٌ مثلكَ. قلتُ وابتسمتُ:»أنا أليسون لاكي الأولى». شفتايَ متجمِّدتانِ.

قال بكثيرٍ من القلقِ: «لا أشعرُ بذراعي».

أدليتُ ساقيَّ كما لو أَنَّني موجودةٌ في رقصٍ. أقلِّدُهُ. ضغطَ علَى يدِي كأَنَّه يداعبُها. قال: «لا بأْسَ إذا كنتِ تُريدينَ التَّحرُّكَ. لا أريدُ أن تتجمَّدي». ابتسمَ في وَجهي، قبلَ الكلماتِ المُهمْهَمةِ. بدا صوتُها مثلَ لحنٍ، منذُ طفولَتي، حيثُ اعتادَ أبي وأُمِّي الرَّقصَ عليهِ.

قال بصوتٍ ناعمٍ لإراحتي: «إنَّها أُغنيتي المفضَّلة».

كنتُ صامتةً.

حدَّقَ في وَجهي، وعدتُ أحدِّقُ فيهِ، وأغنِّي.

الجحيمُ مع الانهياراتِ الثَّلجيَّةِ. صرختُ بفرحٍ: «إنَّها أغنيتي الشِّتائيَّةُ، كلّ وَقتي المفضَّل». في حينِ أَنَّه لهثَ بلَوعةٍ، أو ربَّما بألمٍ تحديدًا.

قبلَ أن تُغلقَ جُهودي شفتيَّ، قصفَ الرَّعدُ، واهتزَّت الأرضُ. جلستِ الشَّمسُ تحتَ قدميَّ، وظهرَ القمرُ فوقَ رأسي. كان فمي لا يزالُ مفتوحًا باتِّساعٍ، بينما الثَّلجُ المندفعُ بسرعةٍ يحلِّقُ في الدَّاخلِ، ويهزُّ النَّسيمُ صَوتي.

كانَّ فصلُ الشِّتاءِ ينسابُ في حَلقي مثلَ أغنيةِ حبٍّ صغيرةٍ.

(31 أيار 2009)

* ولدت أزارين صادق، في شاهي– إيران. في العام 2010 كانت مرشحة لجائزة كيركوود في جامعة كاليفورنيا. خلال الحرب مع العراق، غادرت إيران، ودرست علوم الكمبيوتر في فرنسا، ونالت الدرجة الأولى في الكتابة الإبداعية في لوس أنجلوس. منذ العام 2007، ظهرت أعمالها مطبوعة وعلى الإنترنت. لها حدود مشتركة: قصص عن الهجرة. حاليًا، تعيش في لوس أنجلوس، وتعمل على روايتها الثانية، ملاحظة انتحار.

كل عام وأنت اقرب

رسائل فلسطيني إلى امرأة نائية

بقلم: عدنان الصباح

سيدتي البعيدة

وبعد، فأي حروف لا زال بإمكانها الوصول إلى مخبأك البعيد، وعلى البوابات طلاسم الجبناء وحراب الجند المشوهين بأغاني الخبز الملوث بالدماء، وهل لا زال للعربية معنى في زمن اختلطت فيه أغاني «الأرض بتتكلم عربي»، بخطابات أوباما عن حريات الشعوب المقهورة منه أولاً، وهو الذي يسعى لتغيير المحظيين بآخرين بنفس الرسوم الكرتونية، أي فرح سأزفه لك، وبأي أغاني الحب سأسوق لك عشقي، وقد قلبوا مفاهيم الأرض ولغات الفقراء التي اعتادوها قروناً، فالثورة لم تعد الثورة، والأعداء ما عادوا الأعداء، والحب ما عاد رائعاً بالطرق القديمة الفانية، اليوم تطغى صورة الكاوبوي على حياتنا، ونهتف مطالبين علناً باحتلال أرضنا، هكذا فعلنا في ليبيا، فقتلنا الصنم الذي صنعناه نحن بأيدينا وأشعارنا وحروفنا ودمنا، قتلناه حتى لا يفاجئنا بسؤاله لنا، لماذا تركتموني أصدقكم يا صانعي الأصنام، قتلناه حتى لا نكتشف أننا عشنا الجاهلية عقوداً وعقود، أو قروناً وقرون، أو أننا حتى لم نغادرها. ثم رحنا نختلف بيننا على تركة وهمية، حتى قبل أن نحصيها ونخبئها بعيداً عنهم، لذا تركونا نقتتل على الوهم، وسرقوا علناً كل شيء.

نحن أنفسنا أصحاب تلك الجريمة، التي قتلنا فيها جمال عبد الناصر، حين تركناه يصدق أنه وحده المنقذ، نحن من تنازلنا عن بلادنا لأشخاص وطوبناها لهم، فسمينا مصر باسم ناصر أو السادات أو مبارك، وليبيا باسم القذافي، والعراق باسم صدام. وتركنا ناصر يحارب إسرائيل لوحده، مقتنعين أنه البطل، لا الشعب، وتركنا صدام يقاتل العالم وحده، حين أقنعناه أنه الحامي، ثم فجأه قررنا استعادة ما بعناه لهم، ففقأنا عيونهم ورقصنا على دمهم، ونسينا أنهم نفس الشخوص الذين جعلناهم أصنامنا يوماً، ولذا مثلهم جميعاً، ناسي الذين أحمل سماتهم، لم استطع الحب حتى الآن، لأنني لم أجد من أطوبها باسمي، فهربت إليك أعشق عن بعد، وأمارس فعل الحب بالوهم، جبناً لا بطولة.

في صباي كنت انتشي لمجرد حركة يد على شعر صبية، في مقتبل عمري، لمجرد ارتفاع طرف الفستان مليمتر واحد من مكانه، لمجرد سماع صوتها، لمجرد الإمساك بكتاب كان يوماً بين يديها، لمجرد تصادف زيارة عائلية أراها خلسة بين طيات باب موصد. أما اليوم، فكيف يمكنني فعل ذلك، وأمريكا تصدر الجنس لنا لغةً وصوراً، كما تصدر الماكدونالد والكنتاكي، وتمسح بلعاب العاهرات الوهمي فوق ذقوننا عن بعد، ونغني ضد روسيا مستخدمة الفيتو، وننام على صدى فيتو أمريكا ضدنا منذ عرف الفيتو أصلاً ولا نصحو. أصدقك القول، فلا ذكور لدينا يعرفون النشوة الحقة، ولا إناث يعرفن العشق خلف الأبواب المغلقة والستائر المعتمة، والعشق المملوء بعذرية الرغبة، فقد انتهكوا عذرية أرواحنا قبل أجسادنا، وسكتنا، ولذا أكتب لك متخيلاً أن عذرية روحك لا زالت كما حلمت في صباي.

أنا اعشق اللقاء بك تماما، كما أعشق أغاني فيروز وأم كلثوم وفايزه احمد وحليم وعبد الوهاب، والخبز الطاهر من نار بلادنا، والغناء الذي لا تشوبه لكنة أو لحن غريب، أعشقك بعذرية الروح وانتفاضة الجسد، الذي لم يجرب مساحيقهم لإخفاء العيوب، وصنع من العيوب ملامح جمال بالتراب والاشتغال وألوان الأرض، طيناً وماءً وصدى شقوق أكف الفلاحين. اعشق طهرك البعيد عن ألوانهم وعلبهم ودفاترهم، المصنوعة من دمنا، وأغانيهم التي تتلوى في عقولنا كالأفعى السامة.

أنت حبيبتي التي لا تشبه النساء، رائعتي التي تتمناها العطور، لتفوح رائحتها أزكى، وتحملها المساحيق، لعل لونها يتلون بالروعة. فدونك لا جمال، وبعدك لا نساء، لأن قبلك لم تعرف الأرض جمالاً كما أنت عليه، فلذا يحق لي الافتتان أكثر من أي رجل آخر، والارتهان لحلمي بك أكثر من أي حالم آخر، وها أنا أعيش على محطة الزمان منتظراً، وكلما أطل وجه جديد، أصبت بالرعب، خشية أن تكوني أنت، وتنتهي حلاوة انتظار دهشة لقائك.

الصفحة الثقافية

الحب والمقاومة

صورة والدة الشهيد في الفيلم

بسام الكعبي

أطلت أم رياض خليفة على عيد الأم، ظهيرة يوم الأربعاء في الحادي والعشرين من آذار الجاري، بعيون دامعة تقطر بالأمل وهي ترقب حكاية نجلها الوحيد رياض في الفيلم الوثائقي: «الحياة حب ومقاومة» بتوقيع الصحفي خالد الفقيه الذي عرضه في وزارة الإعلام بحضور متميز يليق بقامة الإبداع. يعيد الفيلم بناء سيرة الشهيد رياض خليفة وزواجه من فاطمة خصيب خلال سنوات تعرضه لمطاردة الاحتلال، عقب نجاحه في الفرار من معتقل عوفر العسكري العام 2002، وقد عاشت فاطمة مع زوجها سبعين يوما تحت الأرض قبل أن يواجه جنود الاحتلال ويرتقي شهيداً إلى السماء.

يعيد الفيلم لقطات مشهدية قاتلة تنقلها الأم الثكلى، وهي تروي بحزن يتفجر بالكبرياء قصة نضال وحيدها في مواجهة الاحتلال: «عندما علمتُ بخبر فرار مجموعة من أسرى معتقل عوفر على أراضي بيتونيا غرب رام الله، أدركتُ بحس غريب جداً في داخلي أن رياض أحد الأسرى الذين حفروا نفقاً تحت خيم المعتقل إلى خارج أسوار السجن ونجحوا في الفرار». تروي الأم لحظة اللقاء بنجلها ليلاً لتتأكد من نجاح فارسها بالإفلات من قبضة المحتل، ثم قراره بالزواج رغم حصار الوحدات الخاصة للاحتلال الذي يشتد عليه: «طلب مني لقاء عروسه في جامع عبد الناصر في البيرة، شرحت لها مخاطر الارتباط بشهيد مع وقف التنفيذ، لكن فاطمة أصرت على الارتباط برياض».

أعاد الفيلم بناء مشهد لعروس ترتدي الملابس البيضاء وتجلس بصمت وحيدة في حفل زفاف، ثم تنتقل الكاميرا مع فاطمة لتكشف المغارة المعتمة التي عاشت فيها، والحجارة الصغيرة التي كانت تنام فوقها، وزاوية باردة للطعام والشراب المتواضع، وتخطف العدسة صورة سريعة للتلال الجبلية التي شهدت حرية رياض تبرق على جذوع زيتونها.

استعاد الفيلم لقطات مصورة للشهيد فوق أكتاف الشباب، نزل الجسد من فوق هامات رفاق الكفاح إلى الأرض التي عشقها في كفر نعمة، ولمعت مجد روحه الطاهرة في سماء البلدة، ثم أبدعت الكاميرا في خطف صورة لفتى وسيم دون التاسعة، يستريح فوق شجرة زيتون ويطيل النظر في التلال التي تضيء بروح والده. حمل الفتى حروف والده، وقد كان يتكور في أحشاء والدته قبل أن يغيّب الرصاص القاتل نجم والده.

انتهت الدقائق الخمسة عشرة للفيلم، وكانت دموع الحضور في القاعة تسابق دموع أم رياض، التي كانت تحدق بصمت في شاشة العرض، قبل أن تتسلم درع تكريمها بمناسبة عيد الأم، إلى جانب أم ناصر حميد. التقط الشاعر المتوكل طه دموعه من فوق المنصة، وصاغ بها مداخلة أدبية وبمفردات بليغة تتفجر بالحزن والغضب، عن معاناة أمهات الشهداء في مواجهة أشرس أدوات للقتل، بصمت عالمي وتواطؤ دولي غير مسبوق، فيما كشف الصحفي الفقيه سر إعادة بناء فيلمه، مقدماً الإعتذار لأم رياض وفاطمة، وقد أعاد فتح جراحهما التي لا يجففها النسيان. القامة المرتفعة لأم رياض وفاطمة، وقد وثقها الفيلم ببراعة، منحت الفتى رياض نظرة ثاقبة تختلط بالسخرية من القاتل، وقد لمع بريقها المتفجر بالحياة فوق رصاصه الدامي، لتشهد قريباً انتصار مقاومة والده. ليشاهد الفلسطيني والعربي خمسة عشرة دقيقة من الحب والمقاومة؛ دقائق قصيرة على شريط ممغنط، تفيض بغضب الأم وكبرياء الزوجة وتفاؤل الحفيد..ليكتشف المشاهد أن الانتصار القادم بدحر الاحتلال يلمع تحت شمس واضحة، تشرق في عيني الفتى رياض.

أمسيات خارج الذاكرة

أحمد يوسف

لم أكن حينها على قيد الحياة، فساعة الزمن في عمري توقفت بعد دقائق من تصفيق الحاضرين في القاعة لها، إثر إنتهائها من إلقاء قصائدها في أمسية خطفت فيها الأنظار.

أحسست بفرحي مطوقاً باعتزاز خجول، في اللحظة التي صفقت لها فيها، انتظرت أن تحرر اعتزازي بها بنظرات تخصني بها دون الآخرين، لكنها لم تفعل، ضاق صدري إذ أحسست أني كما البقية، لست إلا معجباً لا يستحق منها إلا ابتسامة مجاملة سريعة، ليس لها أي قيمة.

غادرت القاعة فوراً، إلا أني لم أدركها، فقد استقلت سيارة والدها وذهبت، جلست على مدخل القاعة كمتسول، أحسست بالحضور ينظرون إلي أثناء خروجهم، لم أكن واثقاً من ذلك، فلم أرفع رأسي لنصف ساعة، حتى افترضت أنها وصلت المنزل.

اتصلت بها فوجدت هاتفها مغلقاً، انتظرت لدقائق ثم عاودت الإتصال دون فائدة.

بدا هروبها مني واضحاً، تعجلت التعالي علي، هي الآن تحس بنفسها أكبر مني، فتصفيق الجمهور، وإعلان راعي الأمسية عن إصدار ديوانها الأول خلال أيام، أخذها إلى حيث تراني صغيراً.

لملمت روحي المتناثرة، أغلقت هاتفي، ومضيت أتجول في شوارع مدينتي تحت المطر، كان الناس من حولي يهرولون ويركضون، لم أعلم مم يهربون، وإلى أي ملاذ يلجأون، بدوا لي جبناء يهربون لمجرد الهرب، قطعت خطوات كثيرة وعيناي تخاطبان السماء، وروحي تناشد المطر أن يتوقف، قبل أن يجد الحزن مساحة له في ذاكرة الروح التي تنشط مع قطرات المطر.

خذلني المطر، لم يتوقف، إلا أني لم أهرب منه، فأين المفر، وملاذي الوحيد الإختفاء عن الأنظار، بقيت أتسكع في الشوارع، أمر في طرقات مشينا بها، وأمام مقاهٍ تعانقنا بها، لا أذكر كم من الوقت مضى قبل أن أحس بالبرد للمرة الأولى، كان شعري وثيابي يبكيان بدلاً من عيني، ودموعهما قطرات المطر، حينها عدت إلى المنزل.

كان منظري مفاجئاً لوالدي، لم أنتبه لم قالاه في ذلك الوقت، بدلت ثيابي، وأخرجت كراساً كنت خصصته لتدوين ذكرياتي معها، فتحت صفحة جديدة، وضعت في رأسها تاريخ اليوم، ولم أعرف من أين أبدأ، وعن أي لحظات هذا اليوم الطويل أكتب، قلبت صفحات سابقة، وجدتني كتبت ذكرياتنا فيها بعفوية طفل تعلم الكلام حديثاً، ثم عدت إلى صفحة اليوم، كان ما أحسسته في تلك اللحظات غريب عنا، لم نعرفه منذ عناقنا لأول مرة، لذا لم أرغب بكتابته، لعل إنكاري له يحوله إلى وهم كما أتمنى، فكتبت: «فقط تمنيت أن تتعانق يدانا أمامهم في تلك اللحظات»، وأغلقت الكراس.

استلقيت في فراشي، عجزت عن النوم، ولم يمض أكثر من ساعة، حتى بدأ جسدي يرتجف، وبقيت طريح فراشي ليومين.

بعد يومين تذكرت هاتفي للمرة الأولى، كان لا يزال مغلقاً، فتحته وقصدت الجامعة، لم أسيطر على قدميّ، لعلهما في حينها امتثلتا لأمر روحي، فقادتاني إلى حيث اعتدنا أن نلتقي، كانت هناك، ابتسم قلبي إذ أحسست أنها تنتظرني، لكن ابتسامته لم ترتسم على شفاهي، ولم أرها تبتسم، صافحتها وجلست غير قريب منها، قالت:

– أين كنت؟

– أصبت بنزلة برد

نظرت إلي

– لم أغلقت طرق الوصول إليك في وجهي

– اضطررت لإغلاق هاتفي بعد الأمسية

ناداني أحد رفاقي فذهبت إليه، كلمته ثم عدت إليها، كنا اثنين والصمت ثالثنا، بعد دقائق، وقَفَت وقالت

– غدا حفل الإعلان عن إصدار ديواني الأول، سأنتظرك

نظرت إليها، بحثت عن الصدق في عينيها، لكنها مشت، قالت دون أن تنظر إلي:

– حان موعد المحاضرة

حملت حقيبتي وتبعتها، ولم نخل ببعضنا بعد ذلك

كنت لا أزال متردداً في الحضور قبل نصف ساعة فقط من موعد الحفل، فتحت كراس مذكراتنا، قلبت صفحاته، فتحت آخر ما كتبت ليلة الأمسية، وجدتها كتبت: «ليس أصعب من الدخول إلى قلبي إلا الخروج منه»، لم أفهم كيف وصلت إلى هنا أول الأمر، ثم تذكرت لحظة تركت حقيبتي إلى جوارها في الجامعة.

ارتديت ثيابي على عجل، نسيت أن أسرح شعري، توجهت إلى قاعة الحفل، كان صوتها ضعيفاً حين وصلت، ابتسمت إذ رأتني، ثم قالت:

– في الكتابة أميل للشعر، وفي القراءة أميل للرواية

سألها أحدهم

– لأي الروائيين تحبين أن تقرأي؟

ابتسمت

– لروائي سيهديني قريباً روايته الاولى

دعا منظم الحفل الحضور ليأخذ كل منهم نسخته من الديوان موقعة من الشاعرة، غمزتني، اقتربت صديقة لنا مني، همست في أذني:

–إذهب إليها، قالت لي إنها تتمنى أن تقف إلى جوارها لحظة التوقيع

وذهبت..

قدمت لي النسخة الأولى، مفتوحة على صفحة الإهداء، حيث كتَبَت: «بين الشعر والرواية، حبل متين اسمه الأدب، وبيني وبين ملهمي للكتابة، جنون اسمه الحب».

قصيدة الأرض

محمود درويش

في شهر آذار، في سنة الإنتفاضة، قالت لنا الأرض
أسرارها الدمويّة. في شهر أذار مرّت أمام
البنفسج والبندقيّة خمس بنات. وقفن على باب
مدرسة ابتدائيّة، واشتعلن مع الورد والزعتر
البلديّ. افتتحن نشيد التراب. دخلن العناق
النهائيّ – آذار يأتي إلى الأرض من باطن الأرض
يأتي، ومن رقصة الفتيات– البنفسج مال قليلاً
ليعبر صوت البنات. العصافير مدّت مناقيرها
في اتجاة النشيد وقلبي... أنا الأرض ... والأرض أنت
خديجة! لا تغلقي الباب ...لا تدخلي في الغياب
سنطردهم من إناء الزهور وحبل الغسيل
سنطردهم عن حجارة هذا الطريق الطويل
سنطردهم من هواء الجليل.
وفي شهر آذار، مرّت أمام البنفسج والبندقيّة خمس
بنات. سقطن على باب مدرسة إبتدائيّة. للطباشير
فوق الأصابع لون العصافير. في شهر آذار قالت
لنا الأرض أسرارها. .. أسمّي التراب امتداداً لروحي

1<

أسمّي يديّ رصيف الجروح
أسمّي الحصى أجنحة
أسمّي العصافير لوزاً وتين
أسمّي ضلوعي شجر
وأستلّ من تينة الصدر غصناً
وأقذفة كالحجر ...وأنسف دبّابة الفاتحين.

2

وفي شهر آذار، قبل ثلاثين عاماً وخمس حروب، ولدت
على كومة من حشيش القبور المضيء.
أبي كان في قبضة الإنجليز. أمّي تربّي جديلتها
وامتدادي على العشب. كنت أحبّ «جراح
الحبيب» وأجمعها في جيوبي، فتذبل عند الظهيرة،
مرّ الرصاص على قمري الليلكيّ فلم ينكسر
غير أن الزمان يمرّ على قمري الليلكيّ فيسقط في
القلب سهواً... وفي شهر آذار نمتدّ في الأرض
في شهر آذار تنتشر الأرض فينا
مواعيد غامضة ... واحتفالاً بسيطاً
ونكتشف البحر تحت النوافذ ...والقمر الليلكيّ على
السرو
في شهر أذار ندخل أول سجن وندخل أول حبّ
وتنهمر الذكريات على قرية في السياج
ولدنا هناك ولم نتجاوز ظلال السفرجل
كيف تفرّين من سبلي يا ظلال السفرجل؟
في شهر آذار ندخل أول حبّ
وندخل أول سجن
وتنبلج الذكريات عشاء من اللغة العربية
قال لي الحبّ يوماً: دخلت إلى الحلم وحدي فضعت
وضاع بي الحلم. قلت: تكاثر! ترى النهر يمشي
إليك. وفي شهر آذار تكتشف الأرض أنهارها

3

بلادي البعيدة عني ... كقلبي!
بلادي القريبة مني ... كسجني!
لماذا أغنّي ... مكاناً، ووجهي مكان؟
لماذا أغنّي ... لطفل ينام على الزعفران
وفي طرف النوم خنجر
وأمّي تناولني ... صدرها
وتموت أمامي ... بنسمة عنبر؟

طاقم شؤون المرأة
هذا الصمت
صوت فلسطين
90.7 FM

HEALTH

الحروق الشمسية «لفح الشمس»

الحروق الشمسية هي عبارة عن التهاب واحمرار في الجلد، يسببه التعرض الزائد للشمس. والالتهاب ما هو إلا رد فعل من جهاز المناعة تجاه خلايا الجلد التالفة، وفي بعض الحالات، الأوعية الدموية التالفة.

وقد تصاب بحرق شمسي في أي وقت من أوقات النهار، وفي أي فصل من الفصول، برغم أن الشمس تكون في أقصى شدتها ظهراً وفي فصل الصيف. السحب لا تفعل الكثير لاحتجاز الأشعة فوق البنفسجية، حتى الظلال لا تضمن الحماية من الأشعة فوق البنفسجية.

فالماء، والرمال والجليد والأرصفة ذات الألوان الفاتحة تعكس هذه الأشعة، وهي ضارة بنفس قدر أشعة الشمس المباشرة تقريباً. وبرغم أن أشعة شمس الشتاء تكون أضعف، إلا أنها قد تسبب حرقاً في الجلد الذي لا يتمتع بالحماية، وبخاصة إذا انعكست من الجليد أو من الماء.

تكرار التعرض لحروق شمسية، يزيد من احتمال الإصابة بالتقرن الأكتيني، والذي هو مهد لحدوث سرطان الجلد، ويسبب كذلك تجاعيد الجلد قبل الأوان. ومن المثير للسخرية، أن بعض الأدوية المعالجة للتجاعيد، تصيب الجلد بحساسية تجاه التلف الشمسي، كذلك بعض الأدوية تزيد من احتمال إصابتك بالحرق الشمسي.

الأعراض

الحروق الشمسية البسيطة تظهر على شكل احمرار، ثم تذوي ليتحول اللون إلى البرونزي أو يتقشر الجلد. حروق الشمس الشديدة تسبب احمراراً وحساسية الجلد للمس، حيث قد يتعرض الجلد، مثل أي حالة حرق، لتكوين فقاقيع. وتتقشر خلايا الجلد الميتة. وفي الحالات الشديدة، قد تحدث ضربة شمس، مما يسبب الإغماء والغثيان والقيء.

خيارات العلاج

ضعي كمادات باردة فوق الجلد المصاب بحرق، ثم تناولي الأسبرين أو الأسيتامينوفين لتخفيف الشعور بالضيق والالتهاب.

وأولئك الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً، لا ينبغي عليهم تناول الأسبرين، حتى لا يصابوا بـ متلازمة ريي.

إذا أصبت بحرق شمسي شديد أو ضربة شمس، فاستشر طبياً.

لا تعرضي المنطقة المحترقة للشمس، وإذا ظهرت فقاقيع، فلا تفجريها بإصبعك.

وللوقاية من الحروق الشمسية، تجنبي الشمس خلال ساعات الذروة، أي بين الساعة العاشرة صباحاً والثانية ظهراً.

ارتدي ملابس محكمة النسيج خفيفة، وضعي واقياً من الشمس لا يتأثر بالماء على جميع المناطق المكشوفة من الجلد، وأغلب الناس يحتاجون لحاجب شمسي ذي معامل حماية من الشمس SPF لا يقل عن 15.

هي 9 هو

لست أنثى

خلود بدار

تراها تتحدث وتضحك، فتظن أن المشكلات لم تعرف طريقها إليها؛ هي مثال المرأة المناضلة، والأم الحنون، والزوجة الصالحة. تشارك في مختلف الفعاليات الوطنية والاجتماعية وبالأخص النسوية منها، ولا تترك مجالاً للشك في هويتها الفلسطينية. محاورتها مفيدة للعقل والروح معاً، ولكنها تترك ألماً في القلب. في ثنايا كبريائها وعزة نفسها، تجد ثغرة يملؤها الأسى والانكسار. مِثلَ العديد من نساء الوطن، تزوجت مبكراً من رجل لم تكن تعرف عنه شيئاً، سوى أنه مناضل فلسطيني، وهذا ما كان يكفيها للقبول بقدرها المحتوم. تزوجت وأنجبت عدداً من الأطفال، «سواء زادوا عن أربعة أو قلّوا، فهذا لا يعنينا في شيء». وكغالبية النساء تعرض زواجها للعديد من التقلبات والمحن، وكانت دائماً مؤهلة لتجاوز أزماتها. مرت الأعوام تباعاً، وتناسلت السنين من بعضها؛ وحيث أن النضال تهمة يلاحَق عليها الفلسطيني القابع تحت الاحتلال، أصبح الزوج مطارداً، مما حدا به للهروب فترة من الوقت، حتى يرى ما يحدث من أمره. وباتت الزوجة تجمع كلا المهمتين معاً «الأم والأب»، لتتمكن من إعالة أسرتها، وتسير بها إلى شاطىء الأمان.

مرَّ شطراً من عمرها، وهي تركض من زاوية لأخرى ومن عمل لآخر، تكابد قهرها، وكل همها تربية أطفالها وإعالتهم، وتعليمهم، كانت وحيدة في عالمها، حتى بين أسرتها، تقلب صفحات حياتها المسلوبة، وشبابها يجري خلفها، فلا يتمكن من اللحاق بها. أهملت ذاتها وتحولت إلى مرأة في ثياب رجل، ضحت بأنوثتها في سبيل الحفاظ على أسرتها، وبانتظار عودة الزوج المناضل. تراها صلبة قوية متماسكة، تفاوض بضراوة وتحارب بشجاعة. إذْ تعلمت أصول لعبة الحياة؛ فأصبحت «أخت الرجال» كما يقولون.

انتهت قصة المطارَدين، وعاد المناضلون إلى بيوتهم، يزهون بفرح الانتصار على عدو لم يتمكن من اقتناص أرواحهم. عادوا يحملون لنا رايات العزة والفخر، وملؤوا حياتنا بلون جديد من المحبة. كانت فرحتها لا توصف وسعادتها لا تقدر بثمن، فها هي تنأى بحملها وترمي بقليل من ثقله على شريكها، رب الأسرة الذي طال انتظاره. كبر الأولاد كثيراً كما رأى والدهم، وتغيرت تفاصيل حياتهم، وأصبح لكل واحد منهم اهتماماته الخاصة. وأيضاً تغيرت الزوجة، ولكن ليس بالقدر الذي تغير هو به. ومع مرور الوقت بدأت سماء البيت تتلبد بغيوم ثقيلة، وأخذت الصراعات تحل محل التفاهم، والحزن يخيم على الأجواء. وكلما تناثرت الكلمات بين الأب وأولاده، كانت دائما النتيجة واحدة، والمقولة جاهزة: «أنت السبب، هذه تربيتك».

بدأت تتلاشى معالم الحياة الزوجية، وبات البيت أشبه بفندق يجمع الأسرة تحت سقفه، لكن دون لقاء. وأصبحت الحياة شبه مستحيلة، في بيت يعمه الصراخ واللامبالاة. وعند سؤالها لزوجها عن السبب الحقيقي لما يفعله، اجتاحتها رغبة في البكاء، وهي تردد كلمات زوجها الأخيرة «أنتِ لست أنثى».

بات معيار الأنوثة في نظر بعض الرجال مرتبط بصورة متخيلة صنعتها شاشات التلفاز. فصار المعيار تمايل المرأة في مشيتها، وغنجها في الحديث، وطبعاً كلما قصرت التنورة أو شدت البشرة، بات المعيار أفضل. فمع إيقاع الحياة المتسارع والزائف والقاسي أيضاً، تناسى العديد من الرجال معنى أنوثة الروح، ومعاني الأمومة السامية، وقيم الإخلاص والتفاني في العلاقة الزوجية، وأصبحت الشكليات تتغلب على الجوهر. لقد تناسى هذا الزوج وغيره الكثير الكثير، لكن مع اختلاف الرواية، على أن الأنثى هي من تصنع الأجيال والرجال، وهي التي تمارس دورها الحقيقي كزوجة وأم وأخت وحبيبة. وتناسوا قبل ذلك، بأنهم أخذوها يوم كانت صبية، يكسوها الجمال واللحم الطري الغض، وتركوها حين بانت عظام الوجنتين، وبرزتا من شدة الإخلاص والتفاني. تركوها بعد أن هدّتها السنين، بعد أن خسرت أغلى أيامها على مقعد الانتظار، بطلة هذه القصة الحقيقية قالت لزوجها أخيراً: «لستُ أنثى كما تريد وتشتهي»، لكنك لست رجلاً كما أحب وأتمنى، وكما يكون الرجال».

بالشراكة مع
بنك فلسطين BANK OF PALESTINE
MDG ACHIEVEMENT FUND MDG:F

يوم الأرض

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

غداً ستحل الذكرى السادسة والثلاثون ليوم الأرض، ذلك اليوم الذي انتفض فيه البشر والشجر والحجر ضد المحتل، الذي كان مصراً على تجريد الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، من ما تبقى لهم من أراضيهم، خدمة لأغراضه الاستيطانية والعسكرية، فقرر الاحتلال مصادرة آلاف الدونمات من أراضي القرى العربية، التي أصر أهلها على البقاء والصمود فيها، رغم قسوة المحتل وجبروته.

سقط الشهداء وسال دمهم، لتزهر شقائق النعمان أكثر وتتوهج، ويزداد اخضرار العشب، وتشتعل ألوان الربيع على كثرتها، لتغطي ولو قليلاً على الحزن الجاثم فوق الصدور، منذ تمت مصادرة قطعة الأرض الأولى، لبناء أول مستوطنة لليهود، الذين استباحوا بعدها كل الأرض من البحر حتى النهر.

منذ ذلك اليوم، وفي كل عام، تقام الاحتفالات والمهرجانات لإحياء الذكرى، ويتبارى المتحدثون في الحديث عن الأرض وخيراتها وجمالها، ثم ينفض السامر، ويعود الجميع إلى بيوتهم انتظاراً للعام القادم، ليقولوا نفس الكلام ونفس الشعارات، والاحتلال لا زال يصادر الأرض، والمستوطنات تتوسع وتتشعب كالسرطان الخبيث، الذي انتشر بشكل مرعب، لتدمير أي امكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، لأن معظم القرى والمدن أصبحت محاطة بالمستوطنات، بحيث تقطع أوصال الأرض الفلسطينية، بين القرية والأخرى، وبين القرية والمدينة، حتى أصبح الفلسطيني المقيم في أي تجمع فلسطيني، إذا أراد الخروج من تجمعه إلى تجمع آخر، لا بد وأن يمر إما عن مستوطنة، أو حاجز عسكري، أو برج مراقبة، أو شارع مخصص للمستوطنين، زرعت كاميرات المراقبة فيه، لمراقبة حركة أي شيء يسير على الشارع. في يوم الأرض، لا بد من إعادة النظر في سياساتنا اتجاه الأرض، حبذا لو كانت احتفالاتنا بيوم الأرض مختلفة، حبذا لو زرع كل منا شجرة في شارع مهمل، أو في أرض اصبحت بوراً، بعد أن كان الآباء والأجداد يزرعونها إما قمحا أو خضارا، وإما تيناً وعنباً ولوزاً وزيتوناً.

قبل سنوات طويلة، عندما كنت في المدرسة الإعدادية والثانوية، وكنت مضطرة للسير من قريتي الجانية إلى رام الله، مرة كل أسبوع ذهاباً وإياباً، وإذا كنت محظوظة لحقتني سيارة في أي جزء من الطريق. كانت الأرض على جانبي الطريق كلها مزروعة، وكنا نلتقط حبات التين وعناقيد العنب من أي مكان، ولا أحد ينهرنا. هذا في الصيف، وفي الربيع كنا نلتقط قرون الفول والبازيلاء، وكل ما تجود به الأرض في ذلك الفصل، وهو كثير، عدا عن حبات اللوز الأخضر والبرقوق والمشمش وغيرها الكثير.

اليوم أسير من رام الله بالسارة إلى الجانية، وأمر عن أراض كثيرة جرداء، لا يوجد فيها أي شجرة، واختفت شجرات التين والعنب واللوز باستثناءات قليلة، وخاصة المنطقة المحاذية لشارع المستوطنين، الذي كنا نحن الفلسطينيون أصحاب الأرض، ممنوعين من سلوكه إلى فترة قريبة، بعد أن خضنا معركة قانونية طويلة مع الاحتلال، انتهت بموافقة المحكمة العليا على استخدامنا للطريق، بعد أن أغلق الطريق الأصلي الذي كان يوصلنا مباشرة للقرية، دون المرور في قرية راس كركر، لأن المستوطنين استولوا عليه بالكامل.

قبل فترة هاجم المستوطنون ليلاً أحد بيوت القرية، الذي لا يبعد أكثر من 300 متراً عن جدار المستوطنة، استغلوا عتمة اليل، وكتبوا شعارات مهينة على جدار المنزل، منها ما طال النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ومنها من تمنى الموت للعرب، ومنها من يخجل الإنسان السوي حتى من قراءته، ومنها التهديد بأنهم سيعودون مرة أخرى. ولم يكتفوا بذلك، بل قاموا بتفجير عجلات سيارة التكسي، التي تشكل مصدر رزق لصاحب المنزل وأسرته. رداً على هذا الاستفزاز، نظم أهالي القرية يوماً لزراعة الأرض المحاذية للمستوطنة بأشجار الزيتون، فجن جنون المستوطنين، واستعانوا بالجيش، الذي منع الأهالي من الاقتراب، رغم فشلهم في زراعة أشجار الزيتون، إلا أنها كانت محاولة للتصدي لعربدة المستوطنين، وإفهامهم أننا لن نتخلى عن أرضنا، وأننا لن نتركها لهم، فنحن الأصل، وهم العابرون، وكما قال محمود درويش في قصيدة الأرض: «سنطردهم من إنـاء الـزهـور وحـبل الغسيل سنطردهم عن حجارة هذا الطريق الطويل سنطردهم من هواء الجليل.

itaf1957@yahoo.com

صاحب الإمتياز طاقم شؤون المرأة
طاقم شؤون المرأة
المشرفة العامة : سريدا حسين
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
تحرير وتدقيق: عطاف يوسف
شارع الإرسال – مركز عواد ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)
الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها
تطبع في مطابع الايام